



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية

الملاحح الأخلاقفة فف الأقتصاد الإسلامف دور الحاجة فف توزفح ما بعد الإنتاج (أنموزجاً)

رسالة تقدم بها الطالب
عذراء عفكان بدر الموسوف

الف مجلس كلية العلوم الإسلامفة – جامعة كربلاء، وهف
جزء من متطلبات نفل درجة الماجسفر فف الشرفعة والعلوم
الإسلامفة

بإشراف

أم د: طالب حسفن فارس

كلفة الأدارة الأقتصاد

أم د: محمد حسفن عبود الطائف
الكرفطف

كلفة العلوم الأسلامفة

م ٢٠١٧

هـ ١٤٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ۖ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة الحديد / الآية ٧)

الإمام

الى من كان أبوه معجزه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأصبح هو معجزه علي (عليه السلام) ..

الى من تكرر خلقه وشجاعته في علي بن أبي طالب (عليه السلام) ...

الى من كذانت عمليه السقي هوايته ..

ثم أصبحت رسالته ...

وفي سبيلها تمت شهادته

...

الى من أعطى الله يديه ...

ثم عيَّنه ...

ثم هامته ...

الى من ضحى بروحه فداءً لأخيه الحسين (عليه السلام) ، الى مولاي أبي الفضل
العباس بن أمير المؤمنين (عليهم السلام)، أهدي بحثي المتواضع.

الباحثة

شكر وأمتنان

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والشكر لله عز وجل الذي أنار لي
الدرب، وفتح لي أبواب العلم، وأمدني بالصبر والأرادة، والصلاة والسلام على
خيرة خلقه محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعلى آل بيته الأطهار
(عليهم السلام).

أقدم شكري وأمتناني الى أصحاب التميّز والأفكار النيّرة، أساتذتي المشرفين الكرام
لعطاءهم الكبير وما قدموه لي من دعم وتشجيع وتوجيه، الأستاذ المساعد الدكتور
محمد حسين عبود الطائي)، والأستاذ المساعد الدكتور (طالب حسين فارس
الكريطي)، فكلمات الثناء لا توفيكم حقكم وفقكم الله وأطال عمركم أن شاء الله.

الى من تعهداني بالتربية منذ الصغر، وكانا لي نبراسا يضيء فكري بالنصح، أنحني
شكرا و عرفانا لأمي وأبي لعطائكم وجهدهم معي، والى من شملوني بعطفهم
ودعائهم وتشجيعهم أخوتي وأخواتي رعاهم الله، والى من ساندني دائما في ظل
هذه الظروف زوجي (علي) وفقه الله.

أشكر كلية العلوم الإسلامية التي شملنتي رعايتها متمثلة بعمادتها، وأشكر أساتذتي
الذين درست على ايديهم، وخاصة الدكتورة (هدى عباس محسن)، فلهم مني كل

الأمّتان، وشكري -أبتداءً- الى أساتذتي الأعرّاء لجنة المناقشة المحترمين على جهودهم المباركة في تقييم وتقويم الرسالة.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	شكر وامتنان	ج
٤	قائمة المحتويات	د-هـ
٥	المقدمة	٥-١
٦	الفصل الأول: الملامح الأخلاقية في الأقتصاد الإسلامي	٦
٧	المبحث الأول : معنى الأقتصاد الإسلامي أولاً: مفهوم الأقتصاد الإسلامي، لغتهً. ثانياً: مفهوم الأقتصاد الإسلامي، اصطلاحاً.	٧-١١
٨	المبحث الثاني: الهيكل العام للأقتصاد الإسلامي.	١٢-٢٠
٩	المبحث الثالث : التطبيقات العملية للملامح الأخلاقية في الأقتصاد الإسلامي. المطلب الأول: الدعوة الى العمل. المطلب الثاني: حرمة الربا. المطلب الثالث: حرمة الغش. المطلب الرابع: حرمة الاحتيال.	٢١-٣٦

٣٧	الفصل الثاني: البعد الأخلاقي المذهب الاقتصادي الإسلامي.	١٠
٥٠ - ٣٧	المبحث الأول: أسس التوجه الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي. المطلب الأول: الرؤية الكونية في الإسلام. المطلب الثاني: نظرية العدالة في التوجه الإسلامي. أولاً: العدالة الاجتماعية في الإسلام. ثانياً: خواص تحقيق العدالة الاجتماعية. ثالثاً: الأيمان بمبدأ التوازن الاجتماعي. المطلب الثالث: نظرية الأخلاق الإسلامية.	١١
٦٠ - ٥١	المبحث الثاني: العلاقة بين التوجه الأخلاقي والتوجه الاقتصادي في الإسلام.	١٢
٦٧ - ٥٨	الفصل الثالث: نظرية توزيع ما بعد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي. المبحث الأول: الأبعاد الأخلاقية في الفلسفة العامة لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج. المطلب الأول: الأسس العامة للنظرية. المطلب الثاني: الغايات الأساسية للنظرية. المطلب الثالث: دور البعد الأخلاقي في بناء النظرية.	١٣
٨١ - ٦٨	المبحث الثاني: القواعد الأساسية لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج. المطلب الأول: المفاهيم الأساسية في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج. المطلب الثاني: ملامح البناء النظري لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج.	١٤
٨٦ - ٨٢	المبحث الثالث: مكافآت عناصر الإنتاج.	١٦
١٠٧ - ٨٧	الفصل الرابع: دور الحاجة في توزيع ما بعد الإنتاج.	١٧
	المبحث الأول: مفهوم الحاجات وتطورها.	١٨
	المبحث الثاني: الحاجات كأساس في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج.	١٩
	المبحث الثالث: دور البعد الأخلاقي في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج في تحقيق أهداف المذهب الاقتصادي الإسلامي.	٢٠
١٠٩	الاستنتاجات	٢١
١١١	التوصيات	٢٢
١١٢	المصادر	٢٣

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خيرة خلقه محمد النبي الأمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

يعد البحث العلمي في موضوعات الاقتصاد الإسلامي من أهم الميادين العلمية التي ما زالت تسدعي المزيد من الاسهامات البحثية لتلبية الحاجات المعرفية التأسيسية و الاثرائية النظرية و التطبيقية ، كون النشاط الاقتصادي طبيعته الديناميكية يضع المعرفة في مجال المذهب الاقتصادي الإسلامي امام اسئلة متجددة تتعلق بفلسفة النشاط الاقتصادي و علاقتها بالجزر الاخلاقي الذي يعد شرطاً ضرورياً للوصول للنموذج السلوك الاقتصادي الرشيد العادل ، من هنا تبرز أهمية البحث في اخلاقية الاقتصاد الإسلامي و خصوصاً في ميدان نظرية التوزيع لما تمثله فعالية التوزيع من محورية في نموذج الاقتصاد العادل في أنموذجه الإسلامي القائم على علاقة كفاءة و فعالة بين نظرية العدالة ببعدها الاخلاقي و بنية نظرية التوزيع في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، وهذا البعد هو ما يحاول هذا البحث تقديم مساهمة معرفية علمية فيه ، في ضوء معطيات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر وأنموذج التساؤل المعرفي المطروح و منهجية البحث التخصصي في ميدان الاقتصاد الإسلامي التي تجمع بين الفقه الإسلامي و الرصيد النظري الذي انتجته المساهمات العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي و ما يرتبط به من فروع معرفية اخرى.

و بوصف أن قناة "الحاجة" في نظرية التوزيع الإسلامية وظفت بشكل كثيف البعد الاخلاقي في المذهب الاقتصادي الإسلامي لصالح متطلبات الاقتصاد العادل ، وفقاً لذلك ركز هذا البحث على قناة الحاجة في نظرية التوزيع لتحليل ملامح اخلاقية في الاقتصاد الإسلامي.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل المعرفي المتعلق ؛ بكيفية تمثيل قناة "الحاجة" في نظرية التوزيع الإسلامي خصوصاً البعد الاخلاقي في المذهب الاقتصادي الإسلامي لصالحة متطلبات الاقتصاد العادل .

فرضية البحث :

تتمثل فرضية البحث في تحليل الجذر الاخلاقيلقناة " الحاجة" وأهمية ومنهجية دورها في تلبية متطلبات العدالة الاقتصادية الاجتماعية لأن العدالة جزء من الخاصية الأخلاقية في الاقتصاد الاسلامي.

أهمية البحث:

محاولة الاجابة عن التساؤل المعرفي المطروح من خلالاستثمار آراء الفقهاء والمفسرين في جوانب البحث وربطها بالجوانب الأخلاقية، من خلال الاستدلال بالنصوص المعتمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والأخذ بما يتلائم وأحكام الشريعة الإسلامية، لأتباع المنهجية الاسلامية في جميع المعاملات الاقتصادية التي بدورها تمس الفرد والمجتمع.

أهداف البحث: و تتمثل بالتالي :

- تقديم مساهمة معرفية علمية تكشف عن ملامح اخلاقية الاقتصاد الاسلامي في نظرية التوزيع من خلال تحليل قناة الحاجة
- ، في ضوء معطيات الفكر الاقتصادي الاسلامي المعاصر وأنموذج التساؤل للمعرفي المطروح ومنهجية البحث التي تجمع بين معطيات النصوص الاسلامية والفقهاء الاسلاميو الرصيد النظري الذي أنتجته المساهمات العلمية في مجال الاقتصاد الاسلامي وما يرتبط به من فروع معرفية اخرى .
- محاولة الكشف عن ملامح اعماق في منهجية توظيف معطيات النصوص الاسلامية في موضوع اخلاقية الاقتصاد الاسلامي .
- الأستدلال على فعالية الترابط بين المذهب الاخلاقي و المذهب الاقتصادي في الاسلام .
- الكشف عن ابعاد جديدة في اهمية وجوهريّة قناة الحاجة في نظرية التوزيع في المذهب الاقتصادي الاسلامي .

منهجية البحث:

اعتمد البحث في تحليل النصوص و الادبيات الاسلامية المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي على منهج الاستقراء والتحليل في مادة الاقتصاد الإسلامي .

خطة البحث:

أما خطة البحث فتضمنت تمهيدا وثلاث فصول وخاتمة، حيث تضمن التمهيدي (الملاح الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي)، والذي أشتمل على ثلاث فصول، تضمن المبحث الأول مفهوم الاقتصاد الإسلامي في اللغة والاصطلاح، وتلاه المبحث الثاني فتضمن الهيكل العام

للاقتصاد الإسلامي ، وتلاه المبحث الثالث (التطبيقات العملية للملامح الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي).

أما الفصل الأول (البعد الأخلاقي في المذهب الأخلاقي الإسلامي)، تضمن المبحث الأول والذي كان بعنوان (أسس المذهب الأخلاقي الإسلامي)، تضمن معنى الرؤية الكونية في الإسلام، ونظرية العدالة الإسلامية ونظرية الأخلاق الإسلامية وبيان علاقة كل منهما بأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي.

أما الفصل الثاني بعنوان (نظرية توزيع ما بعد الإنتاج)، فقد تضمن ثلاثة مباحث، أشتمل المبحث الأول والذي يحمل عنوان (البعد الأخلاقي في الفلسفة العامة لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج)، على ثلاثة مطالب، المطلب الأول تضمن الأسس العامة للنظرية، و المطلب الثاني على الغايات الأساسية للنظرية، والمطلب الثالث على دور البعد الأخلاقي في بناء النظرية. أما المبحث الثاني عنوانه (القواعد الأساسية لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج)، فيشتمل على مطلبين ، تضمن المطلب الأول المفاهيم الأساسية في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج ، والمطلب الثاني تضمن ملامح البناء النظري لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج.

وأخيرا المبحث الثالث بعنوان (مكافآت عناصر ما بعد الإنتاج)، فقد أشتمل على مضامين مكافآت عناصر الإنتاج المتضمن كلا من عنصر العمل والأرض ورأس المال. أما الفصل الثالث يحمل عنوان (دور الحاجة في توزيع ما بعد الإنتاج)، فتضمن ثلاثة مباحث، أشتمل المبحث الأول على مفهوم الحاجات وتطورها، أما لمبحث الثاني فتضمن الحاجات كأساس في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج ، والمبحث الثالث والأخير أشتمل على دور البعد الأخلاقي في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج في تحقيق أهداف المذهب الاقتصادي الإسلامي. أما الخاتمة فتناولت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسة البحث وتضمنت أيضا أهم الاقتراحات أو التوصيات .

أما أهم المشاكل التي تعرض إليها الباحث فهي حادثة الموضوع، وكثرة التفرعات الفقهية والاقتصادية في موضوع البحث والتي تحتاج الى دراسة وتوضيح.

وأخيرا أرجو له ذا الجهد المتواضع أن يلاقي قبولا من أساتذتي الكرام، ولا يفوتني الشكر الجزيل لأساتذتي المشرفين لما قدموه لي من نصائح علمية قيمة والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

الفصل الأول

الملامح الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي

- المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الإسلامي .
- أولا : مفهوم الاقتصاد الإسلامي، لغة .
- ثانيا : مفهوم الاقتصاد الإسلامي، اصطلاحا .
- المبحث الثاني: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي.
- المبحث الثالث : التطبيقات العملية للملامح الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي .
- أولا : الدعوة الى العمل .
- ثانيا : حرمة الربا .
- ثالثا : حرمة الاحتكار .
- رابعا : حرمة الغش .

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الإسلامي

المطلب الاول: الاقتصاد لغة

تعددت التعاريف اللغوية لمصطلح الاقتصاد، واشتركت العديد منها في أن الاقتصاد مشتق من القصد، ومن خلال التعاريف التالية نبين المعنى اللغوي للاقتصاد .

- ذكر ابن منظور، أن الاقتصاد، هو (القصد في المشي، وهو خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة، ألا يسرف ولا يقتّر، يقال فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد، واقتصد فلان في أمره، أي أستقام)⁽¹⁾ .

- وذكر الفيروز آبادي، الاقتصاد، (القصد، وهو الحكم العدل، وقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتّر، وأقتصد في أمره أي توسطه)⁽²⁾ .

ومنه قوله تعالى: (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ)⁽³⁾ أي التوسط بين الإسراع والبطء.

وقوله تعالى: (مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ط)⁽⁴⁾ بمعنى مستقيمة غير غالية ولا مقصرة .

والاقتصاد- كلمة مشتقة من لفظ أغريقي معناه(تدبير امور البيت)، وتوسع مدلول الكلمة حتى اطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، فليس المقصود من كلمة الاقتصاد والمعنى اللغوي هو التوفير، ولا المال، إنما المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، أما بتكثيره وتأمين أيجاده، وأما بكيفية توزيعه.⁽⁵⁾

المطلب الثاني: الاقتصاد اصطلاحاً:

ذكرت مصادر عدة منها إسلامية فقهية ومنها اقتصادية تعريفات متعددة للاقتصاد، نذكر نماذج منها.

(١) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن المنظور الأفرقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب ، ج ١٠، ص ٢٨٨ .

(٢) مجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط، ١، ١٨٤ .

(٣) سورة لقمان / ١٩ .

(٤) سورة المائدة / ٦٦ .

(٥) محمد باقر الصدر، إقتصادنا، ص ٦-٩ .

(٦) حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، ص ٩٩ .

(٧) محمد عبد الله، أسس ومفاهيم علم الاقتصاد، ص ٣ .

أولاً: الاقتصاد في عرف الاقتصاديين، (هو علم دراسة السلوك الأنسانياًتجاه ندرة الموارد الطبيعية لوسائل الانتاج وكثرة تعدد الحاجات الأنسانية من سلع وخدمات)(٢)

أو هو العلم الذي يعتمد على دراسات علمية تهتم بالبحث عن طريقة تحقق توازنا بين الموارد النادرة وحاجات الناس غير المحدودة من هذه الموارد مهما كانت طبيعتها سواء كانت ملموسة وواقعية مثل المال والارض، أم غير ملموسة مثل الموهبة والمهارات.(٣)

أما عند الأسلامية فقد ميّز السيد محمد باقر الصدر (قدس)، (ت ١٩٨٠م)، بين الاقتصاد كمذهب أو كنظرية (علم صرف) فالاقتصاد كعلم هو ميدان المعرفة الذي (يتناول تفسير الحياة الأقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها) ، ويشترط في هذا التعريف لقيام (علم الاقتصاد)، تجسيد الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه، وتفصيله من ثم دراسة الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بهادراسة منظمة .وفيتوصيفهلمفهوم الاقتصاد كمذهب يتبناه المجتمع ويعتمده

كطريقة خاصة لتنظيم الحياة الإقتصادية، يعر فالمذهب الاقتصادي الإسلامي بأنه))

المذهب الذي تحددها الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الإقتصادية بما يملك هذا المذهب ويدل عليهم من صيدفك ربيته أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الإقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الإقتصاد السيا سيأو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية (((٦).

ووقال هذا التعريف يكون البناء النظر للمذهب الاقتصادي الإسلامي، مستمداً

لمعطياتها النظرية من عدة قنوات، يتقدمها النسق القيمي الإسلامي الخاص، والقناة الأخرى هي المقولات العلمية الإقتصادية التي لا تحمّل بعداً مذهبياً بطبيعتها ولكنها مادة في البناء النظر لكل مذهب، ومن جانب آخر يشكّل الموقفين ظريفة فلسفة التاريخ وفي مجال السنن القوانين التاريخية الطبيعية والوضعية إحد بالقنوات التي تبلور من خلالها مذهب الإقتصادي، وفي محاولة لأحد الباحثين تطوير المفهوم الذي قدمه السيد محمد باقر الصدر ،

وضعت عرفاً شاملاً جامعاً لهيئة وطبيعة المذهب الاقتصادي الإسلامي بحيث عرفه بأنه

((عبارة عن مجموعة الأحكام التشريعية الاقتصادية المرتكزة على أسس ومبادئ قواعداً اقتصادية عامة تشكّل لنظريات أو أسساً متسقة تكشف حقيقة وظيفة وغاية وسبل العلاقة الاقتصادية الثلاثية بين الإنسان والثروة والطبيعية والمنتجة، وبين الإنسان وأخيه الإنسان في علاقاتها الاقتصادية من جانب، وبين علاقة الإنسان وبين الله تعالى من

(١) محمود بابلي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء التربية الإسلامية، ص ٤٤.

انباخر وذلك كنسقم منها جيسير وير تقيفيها لإنسانو المجتمع في مسيرتها لتكاملية الار تقائية إبالله عز وجل ((
(7)

ثانيا: أو هو (دراسة سلوك الأنسان في إدارة الموارد النادرة وتتميتها لإشباع حاجاته)⁽⁸⁾.

ثالثا : عرفه محمد أحمد الصقر بأنه (العلم الذي يبحث عن كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لأنتاج أمثل ما يمكن أنتاجه من السلع والخدمات لأشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية، التي تتسم بالوفرة والتنوع، في ظل أطار من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، وهو أيضا الذي يبحث الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة، (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه)⁽⁹⁾

ويذكر الدكتور الطيب أنه بحسب هذا التعريف فإن علم الاقتصاد الإسلامي ذو جانبين، أحدهما ثابت، وهو ما أصطلح على تسميته ب(المذهب الاقتصادي)، والثاني متغير، وهو ما يسمى ب(نظام الاقتصاد الإسلامي)⁽¹⁰⁾.

فإن علم الاقتصاد يستند الى نظام من القيم والمعايير الحضارية لتحقيق أمثل أنتاج، وأعدل توزيع سعيا لبلوغ الرفاهية لأفراد المجتمع⁽¹¹⁾.

- رابعا: قال الدكتور عيسى عبده، أنا للاقتصاد يبحث فيما يكون به تماسك البدن والجنس، أي يعمل على تحقيق انسجام وترابط الفرد والمجتمع في ظل الحياة الرتيبة المستقرة المتفقة مع الفطرة، فتماسك الفرد والمجتمع إذا هو الذي يدفع الفرد الى أتخاذ سلوك

(٧) جعفر عباسي حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام دراسة مذهبية فلسفية مقارنة للرأسمالية والأشترابية في الإسلام، ص ٢٣-٢٤.

(٨) ظ: رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢.

(٩) محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، ص ٦.

(١٠) ظ: الطيب داوي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي_الأشترابي- والإسلامي، ص ٤٣.

(١١) ظ: الطيب داوي، المصدر السابق، ص ٤٤.

اقتصادي معين، وفي مقدمة هذا السلوك، السعي الى كسب العيش، وتوفير قدر من الأمن لذاته وللمجتمع⁽¹²⁾.

- خامسا: وعُرف أيضاً بأنه (مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي تستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي يقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر)⁽¹³⁾.

أن النتيجة المتحصلة لدى الباحثة أن الاقتصاد عبارة عن علم يدرس كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإنساني فهو يركز على الطريقة التي يتبعها الإنسان في استخدام ما يتوفر من موارد وذلك بهدف تلبية حاجات كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، بطريقة مناسبة لطريقة ومنهج المجتمع الإسلامي التي تحت على عدم الإسراف والتبذير.

- المطلب الثالث.

الاقتصاد في القرآن الكريم.

١- قال تعالى {وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ}. (١)

٢- قال تعالى {وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ}. (٢)

٣- قال تعالى {وَسَفَرًا قَاصِدًا}. (٣)

٤- قال تعالى {وَأَقْصُدْ فِي مَشْيِكَ}. (٤)

(١) سورة النحل، ٩.

(٢) عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، ص ٢٢.

(٣) ظ: أحمد محمد عسّال - فتحي عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص ١٥.

- (٢) سورة لقمان، ٣٢ .
(٣) سورة التوبة ٤٢ .
(٤) سورة لقمان، ١٩ .

المبحث الثاني

الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

المطلب الاول: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي.

يتميز الاقتصاد الإسلامي بالعديد من الخصائص أهمها :

اولا :الاقتصاد الإسلامي يستمد أصوله من التشريع الالهي.

إن الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي اقتصاد وضعي من نتاج البشر، أما الاقتصاد الإسلامي فهو اقتصاد رباني يستمد قواعده وأصوله من مصادر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم، السنة النبوية، الاجتهاد)، وإذا كان الاقتصاد الإسلامي رباني فهو عقدي أيضا، فالعقيدة تربط بين الفرد والتكاليف التي تفرضها عليه هذه العقيدة، فالعقيدة عندما تحرم على المسلم التبذير والرشوة والتقتير والاحتكار والربا وغير ذلك من الخبائث، والفرد المسلم ينفر من هذه الأشياء ولا يجدها منسجمة مع طبيعته، والإسلام إذا حرم شيئا فيحرم التعامل به أو أكله، ولا يمكن أن يتصور وجود مخالفة أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي وعقيدة المسلم التي تحكمه وأي نشاط اقتصادي، تجاري، زراعي أو صناعي مقيد بأوامر الشريعة⁽¹⁴⁾ .

ثانيا : الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقدي.

إن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مجموعة من الأسس العقدية التي تعتبر مهمة في بناء الاقتصاد الإسلامي ونجاحه، ولأهمية هذه الأسس سنتطرق إليها في النقاط التالية:

١ : الإيمان بأن الله هو المالك الأصلي والحقيقي لمستلزمات النشاط الاقتصادي : فأن ملكية الإنسان مؤقتة ومعاراة ليتمكن من تعمير الأرض والاستفادة منها ليتحقق الهدف العام من خلق الإنسان على وجه الأرض الا وهو استخلافه على وجهها لقوله تعالى : {وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (15) .

(١٤) ظ: محمود حسين الوادي، الاقتصاد الإسلامي، ص ٣٢ .
(١٥) سورة آل عمران/ ١٨٩ .

فملكية الإنسان مقيدة ومؤقتة بقيود وضعها الشارع تحقيقاً لمصلحة الفرد والجماعة لما للمال من وظيفة جماعية، لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُرْجِعُونَ} (16).

٢- تسخير ما في الكون لخدمة الإنسان ومزاولة نشاطها الاقتصادي: فيجب على الإنسان أن يؤمن بأن الله قد سخر ما في الكون لخدمته ومزاولة نشاطه الاقتصادي، لقوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ} (17)، جاء في تفسير الآية أن الله تعالى يقول ممتناً على عبده فيما مكن لهم من أنه جعل الأرض قراراً، وجعل لها رواسي وأنهاراً، وجعل لهم فيها منازلًا وبيوتاً، وأباح منافعها، وسخر لهم السحاب لإخراج أرزاقهم منها، وجعل لهم فيها معاش، أي مكاسب وأسباباً يتجرون فيها، وأكثرهم مع ذلك قليل الشكر على ذلك (18) كما قال تعالى: {وَإِن تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَطَلُومٌ كَفَّارٌ} (19).

٣: الأيمان في التفاوت في الرزق.

أذ يجب على الإنسان أن يؤمن بأن الناس متفاوتون في الرزق، وأن الله جعلهم درجات وذلك لحكم جليظة منها: (20).

أ: اصلاح الناس في الدنيا، لقوله تعالى: {وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنزِّل بِقَدْرٍ مَّا يَشَاءُ ۗ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ} (٧)

ب: مساعدة الناس بعضهم بعضاً، لقوله تعالى: {وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا} (21).

يذكر الطبري (ت ٣١٠) في معنى الآية أنه: لئيتسخر هذا هذالك في خدمته أياه، فهم بني آدم جميعاً، وهذا عبد هذا، ورفع هذا على هذا درجة فهو يسخره بالعمل يستعمله به، كما يقال سخر فلان فلاناً (22).

(١) سورة مريم/ ٤٠.

(٢) سورة الأعراف/ ١٠.

(٣) ظ: أسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المعروف بأبن كثير، تفسير أبن كثير، ج ٣، ٣٩١.

(٤) سورة إبراهيم/ ٣٤.

(٥) محمود حسين الوادي/ مصدر سابق/ ص ٣٢.

(٦) سورة الشورى/ ٢٧.

(٧) سورة الزخرف/ ٣٢.

(٨) ظ: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، ص ٣٢٠.

ج: الابتلاء والاختبار، لقوله تعالى: { وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ } (23)، وباختصار فإن الأيمان بالتفاوت في الأرزاق بين الناس لا يستلزم تفضيل الغني على الفقير ولا الاعتراف بوجود طبقات في المجتمع الإسلامي، فمعيار التفضيل بين مسلم وآخر يقوم على التقوى ولا اعتبار للمادة واللون والجنس والحسب والنسب، كما جاء في الآية الكريمة: { إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ } (24) فالعمل الصالح والتقوى وحسن الخلق هي أساس التفاضل بين الناس، والإسلام وأن أعترف بالتفاوت في الأرزاق فإنه لا يعترف قط بالنظام الطبقي الذي بمقتضاه ينقسم الناس الى فئات كما هو الحال بالنسبة للنظام الطبقي في المجتمع الغربي (25).

٤: الأيمان بأن مزاوله النشاط الاقتصادي عبادة، أن كل عمل خير نافع يفيد الأفراد والجماعات يعتبر عبادة في ضوء المفهوم العام لها المفهـوم ومزاوله النشاط الاقتصادي عبادة، لقوله تعالى: { فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ } (26).

المطلب الثاني: الاسس العامة للاقتصاد الإسلامي.

يتميز الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الاسس العامة التي تميزه عن الاقتصاد الوضعي والتي ترسم معالم لطريقته الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهمها.

الاول : الاستخلاف.

إن هذه النظرة الدينية هي الأساس في اعتبار المال وسيلة وليس غاية، وإن هناك أهداف سامية للتملك، وهذه النظرة ليست من صنع اجتهاد فقهي أو فكري وإنما هي في صميم التشريع السماوي وجاءت به النصوص الصريحة في القرآن الكريم (27).

١: قوله تعالى: { هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا } (28).

(٢٣) سورة الأنعام/ ١٦٥.

(٢٤) سورة الحجرات/ ١٣.

(٢٥) ظ: محمود حسين الوادي، الاقتصاد الإسلامي، ص ٣٢-٣٣.

(٢٦) سورة الجمعة/ ١٠.

(٢٧) ظ: محمد شوقي أفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، ص ٧٠-٧١.

(٢٨) سورة هود/ ٦١.

أي الله الذي أبتدأ خلقكم من الأرض، وإنما قال ذلك لأن الله خلق آدم من تراب، فخرج
الخطاب لهم، وجعلكم عمّارا فيها وجعلكم خ لفاء الله في أرضه أسكنكم فيها أيام
حياتكم⁽²⁹⁾ .

ب: قوله تعالى: { آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ
كَبِيرٌ }⁽³⁰⁾ .

أي آمنوا بالله وبنبيه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنفقوا مما رزقكم الله من المال
واستخلفكم فيه، فالذين آمنوا منكم لهم ثواب عظيم⁽³¹⁾ .
وما دام الإنسان مستخلفا على هذا المال فإن ملكيته مربوطة بهدف ومقيدة بشروط من
أستخلفه، بأن يحصل عليه بالأسباب التي ارتضاها، وأن ينميها بالوسائل التي شرعها،
وأن يستخدمه فيما يحل له، وأن لا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة
الاقتصادية بكاملها من الإنتاج الى التوزيع⁽³²⁾ .

الثاني : التكامل والشمول:

إن الاقتصاد الإسلامي مرتبط بسائر الأنظمة الدينية، الاجتماعية والسياسية بحيث تكمل
هذه النظم بعضها بعضا لتقدم حولا شاملة للحياة، ولهذا لا يمكن دراسة أي نظام منها إلا
مع النظر الى جوانب أخرى في باقي النظم الإسلامية.
فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتصل بالعقيدة الإسلامية، فهو ينبثق من فكرة أصيلة وهي
أن الله عز وجل مالك الملك كله، وله الحكم وله الأمر، بدليل قوله تعالى: { لِّلّٰهُ مَلِكُ السَّمٰوٰتِ
وَالْأَرْضِ }⁽³³⁾ .

فإنه خلق الإنسان ليأتمر بأوامره وينتهي بنواهيها، وجعله خليفته في أرضه ليعمرها⁽³⁴⁾ .

المطلب الثالث: المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي.

⁽²⁹⁾ ظ: محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ص ٢٨٨.

⁽³⁰⁾ سورة الحديد/ ٧.

⁽³¹⁾ ظ: الطباطبائي، مختصر تفسير الميزان، ص ١٥٥.

⁽³²⁾ ظ: محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، ص ٧٠-٧١.

⁽³³⁾ سورة المائدة/ ١٢٠.

⁽³⁴⁾ ظ: أحمد محمد محمود نصّار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص ٣٦-٣٧.

يتحدد المحتوى المذهبي للاقتصاد الإسلامي وفقا لأركان ثلاثة، وبذلك يتميز عن الرأسمالية والاشتراكية في خطوطها العريضة، وهي كالتالي:

أولاً: مبدأ الملكية المزدوجة.

تؤمن الرأسمالية بالملكية الخاصة (الفردية) عامة، ولا تعترف بالملكية العامة (التأميم) إلا عند الضرورة التي تبرهنها التجربة الاجتماعية، والاشتراكية تعتبر الملكية العامة هي المبدأ العام، وترى الملكية الخاصة استثناء تفرضه الضرورة الاجتماعية، أما الإسلام فيعترف بالأشكال المتنوعة للملكية في وقت واحد، إذ يؤمن بالملكية الخاصة والعامة وملكية الدولة ولا يعتبر شيئاً منها استثناءً أو علاجاً مؤقتاً.

وتنوع أشكال الملكية في الإسلام لا يعني أنه قد مزج بين الرأسمالية والاشتراكية، بل إنه تعبير عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس فكرية معينة ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم التي تناقض أسس الرأسمالية والاشتراكية والماركسية معاً، والدليل على صحة الموقف الإسلامي هو واقع التجربتين الرأسمالية والاشتراكية حيث اضطرت الاعتراف بالشكل الآخر للملكية المتعارض مع القاعدة العامة فيها، فأن الرأسمالية اضطرت للتأميم، وهذا اعتراف ضمني بعدم جدارة المبدأ الرأسمالي في الملكية، كما أن الاشتراكية اعترفت بالملكية الخاصة قانونياً تارة وبشكل غير قانوني تارة أخرى⁽³⁵⁾.

ثانياً: مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود. يؤمن هذا المبدأ بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، فلا يمنع الحرية كالأشراكية، ولا يطلقها كل الأطلاق كالرأسمالية، بل يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم في نطاق المثل التي تهذب الحرية وتصلقها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها، والتحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي إلى قسمين:

- **المحدد الأول: التحديد الذاتي**، النابع من أعماق النفس الإنسانية مستمداً قوته من المحتوى الروحي والفكري للشخصية المسلمة ويتكون طبيعياً في ظل التربية في المجتمع الذي يحمل خصائص الأمة الإسلامية والذي يتحكم الإسلام فيها كمرافق حياته فأن للإطارات الفكرية والروحية الإسلامية قوتها المعنوية الهائلة في تحديد الحرية طبيعياً من دون أن يشعر الأفراد

(٣٥) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٠٥، وينظر: محمد علي تسخير، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٠.

(٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ٣١.

بسلب شيء من حرياتهم لأنه من أيمانهم وتربيتهم ولهذا لم يكن تحديدا في الحقيقة وإنما هو عملية إنشاء للمحتوى الداخلي أنشاءً معنويا صالحا بحيث تؤدي الحرية في ظلها رسالتها الخالدة.(٣٦)

- **المحدد الثاني: التحديد الموضوعي**، الذي يفرض على المسلم بقوة الشرع ويعتمد على المبدأ القائل بأنه لا حرية للشخص فيما نصت الشريعة الإسلامية على تحريمه من النشاطات المتعارضة مع المثل التي يؤمن الإسلام بضرورتها، وقد تم تنفيذ هذا المبدأ كما يلي:

1 - نصت الشريعة الإسلامية على منع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تحقيق المثل الإسلامية كالربا والاحتكار،.... وغيرها.

2 - وضعت الشريعة الإسلامية مبدأ أشرف ولي الأمر على النشاط العام لحماية المصالح العامة ضمانا لتحقيق مثله على مر الزمن ولاختلاف متطلبات العدالة باختلاف الظروف فلا يمكن تفصلها في قيم دستورية ثابتة، بل يوكل ذلك الى ولي الأمر باعتباره سلطة مراقبة وموجهة ومحددة لحريات الأفراد وفقا للمثل الإسلامية⁽³⁶⁾، وقد نص القرآن الكريم على هذا المبدأ قائلا: { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ }⁽³⁷⁾.

وهذا النص يدل على وجوب أطاعة ولي الأمر، ولا خلاف بين المسلمين في أن ولي الأمر هم أصحاب السلطة الشرعية في المجتمع الإسلامي، فللسلطة العليا حق الطاعة والتدخل لحماية المجتمع الإسلامي وتحقيق التوازن فيه على أن يكون هذا التدخل ضمن دائرة الشريعة، فلا يجوز للدولة تحليل الربا أو الغش أو تعطيل قانون الإرث أو الغاء ملكية ثابتة على أساس إسلامي، وإنما يسمح لها التصرف في الأمور المباحة كأحياء الموات واستخراج المعادن وغيرها من الوان التجارة والنشاط فله أن يأمر بها أو ينهي عنها وفقا لمتطلبات المصلحة العامة⁽³⁸⁾.

ثالثا: مبدأ العدالة الاجتماعية.

وهو المبدأ المتجسد في نظام توزيع الثروة باشماله على عناصر كفيلة بتحقيق العدالة الإسلامية، والعدالة الاجتماعية هي الركن الثالث في الاقتصاد الإسلامي التي جسدها الإسلام،

^(٣٦) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٠٥-٣٠٦، وينظر: محمد علي تسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٢.

^(٣٧) سورة النساء / ٥٩.

^(٣٨) ظ: محمد علي تسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣٤.

وتكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية وانسجامه مع القيم التي يركز عليها، فإن الإسلام حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسية التي يتكون منها مذهبها الاقتصادي لم يتبن العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يتأد بها بشكل مفتوح لكل تفسير ولا أوكله الى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، وإنما حدده وبلوره في مخطط اجتماعي معين، وأستطاع أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي، تنبض جميع أوردته وشرائينه بالمفهوم الإسلامي للعدالة .
والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين، لكل منهما خطوته وتفصيلاته:

الأول: مبدأ التكافل العام.

والثاني: مبدأ التوازن الاجتماعي.

وفي التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي يحققان القيم الاجتماعية العادلة، وتوجد المثل الإسلامية للعدالة الاجتماعية، وخطوات الإسلام التي خطاها في سبيل خلق مجتمع إسلامي أنساني عبر تجربته التاريخية المشعة كانت واضحة عبر الاهتمام بهذا الركن الرئيس في اقتصاده⁽³⁹⁾.

المبحث الثالث.

التطبيقات العملية للملامح الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الدعوة الى العمل .

المطلب الثاني : حرمة الربا .

المطلب الثالث : حرمة الغش .

⁽³⁹⁾ ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣١ - ٣١٥.

المطالب الرابع : حرمة الاحتكار.

المطلب الاول: الدعوة الى العمل

للاقتصاد الاسلامي ملامح أخلاقية تميزه عن سائر الأنظمة الاقتصادية الأخرى كالأسمالية والماركسية ، وفيما يأتي يذكر الباحث نماذج منها، ومنها الدعوة الى العمل ، فإن صور التوجه الاقتصادي الإسلامي تتجلى في عنصر العمل ، ويعرّف العمل بأنه، كل مجهود بدني أو ذهني أرادي ومنظم يبذله الإنسان لإيجاد أو زيادة منفعة مقبولة ، ويرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فأختصه بالتمجيد ودعا اليه دعوة صريحة في القرآن الكريم، و ورد ذكره في السنة النبوية كما سنبين لاحقاً(40).

فالعمل والإنتاج يرتقيان في نظر الإسلام الى مستوى التعبد، بل الى مستوى الجهاد في سبيل الله، والعمل هو العنصر الأساس للاقتصاد الإسلامي ، فهو عبارة عن استغلال الطاقة البشرية، وغني عن البيان أن العمل هو أهم العناصر وأكثرها برا وفعالية في طرق الكسب التي أباحها الإسلام، وهو الدعامة الأساسية لعنصر الإنتاج، وعلى قدر أتساع دائرة عمل المسلم ونشاطه يكون نفعه وجزاءه(41) .

(٤٠) ظ : عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة علم الاقتصاد ، ص ١٣٠ .

(٤١) ظ: فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ص ٣٥٨ .

وقد حظي هذا العنصر الإنتاجي (العمل) بدراسة معمقة فقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية هو مصدر للقيمة وبه تحدد ، وله أهمية بالغة في الفكر الإسلامي ، بل يعتبر عنصر أساس وحاسم في العملية الإنتاجية، والمصدر الحقيقي الرئيسي للإنتاج والمعيار الأساسي لقياس القيمة، ولكي نعرف أكثر عن دور العمل في التوزيع وفي العملية الإنتاجية، يجب أن نتفق على الصلة الاجتماعية بين العمل والثروة التي ينتجها ، ومن المؤكد أن نظرة الإسلام للعمل تختلف عن الشيوعية والماركسية في هذا المفهوم فهو يخالف الشيوعية في قطعها الصلة بين عمل الفرد ونتاج عمله، وتأكيدهما على المجتمع بوصفه المالك الوحيد لنتائج أعمال الأفراد جميعاً، وملخصها (أن العمل سبب لتملك المجتمع لا الفرد) ، ويختلف أيضاً عن الاقتصاد الاشتراكي، القائل أن الفرد هو الذي يمنح- المادة قيمتها التبادلية بعمله فلا قيمة للمادة بدون العمل البشري المتجسد فيها، وملخصها (أن العمل سبب لقيمة المادة، وبالتالي سبب لتملك العامل لها) ، فالعمل هو أساس لتملك العامل في نظر الإسلام، وعلى هذا الأساس فهو أداة رئيسية في جهاز التوزيع الإسلامي، لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يجب العمل بها، ويتملكها وفقاً لقاعدة أن العمل سبب الملكية، فأن الملكية الخاصة القائمة على أساس العمل ماهي التعبير عن ميل طبيعيي الإنسان الى تملك نتائج عمله، ومما تقدم من رأي الإسلام والمجتمع الإسلامي تكون القاعدة الإسلامية: (أن العمل سبب لتملك العامل للمادة، وليس سبباً لقيمتها) ، فالعامل حين يستخرج اللؤلؤ لا يمنحه بعمله هذا قيمته وإنما يملكه بهذا العمل.

وفيما يأتي روايات تؤكد نظرة الاسلام للعمل وللعامل، القاضية بملكية الأرض لمن أحيائها.

1- عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه

السلام)، قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (من غرس شجراً أو حفر وادياً بدءاً

لم يسبقه إليه أحد أو أحيأ أرضاً ميتةً فهي له قضاءً من الله عز وجل ورسوله) (42).

2- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له) (43).

3- روى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

(سئل وأنا حاضر عن رجل أحيأ أرضاً مواتاً فكري فيها نهراًً وبني بيوتاً وغرس نخلاً

(⁴²) أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار ، ج ٣ ، ص ١٠٧ ، باب من أحيأ أرضاً موات ، حديث ١٠٧ ، باب ٧٢ .

(⁴³) أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٥١ ، باب ١١ ، باب أحكام الأرضين .

وشجرا، فقال هي له، وله أجر بيوتها وعليه عليها العشر فيما سقت السماء أو سيل واد أو عين، وعليه فيما سقت الدوالي والغرب نصف العشر⁽⁴⁴⁾.

4 - عن أبي جعفر الصادق (عليه السلام)، قال (وجدنا في كتاب علي (عليه السلام) قوله تعالى: (إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)، وأنا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الأرض ونحن المتقون والأرض كلها لنا، فمن أحيا أرضا من المسلمين فَعَمَّرَهَا فليؤد خراجها⁽⁴⁵⁾.

ثانيا: العمل في القرآن الكريم.

ورد في القرآن الكريم (ثلاثمائة وستون) آية تحدثت عن العمل، ووردت حوالي (مائة وتسعون) آية عن (الفعل)، وهي تتضمن أحكاما شاملة للعمل، وتقديره ومسؤولية العامل وعقوبته ومثوبته، والحديث في هذا المقام كثير، لذلك سأعرض نماذج من الآيات التي جاء فيها العمل، نظرا لكثرة الآيات في هذا الموضوع.

1 - قال تعالى: { وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }⁽⁴⁶⁾.

ذكر صاحب تفسير الأمل أن الآية الكريمة بالرغم من كونها استفهامية، إلا أن الاستفهام استنكاري، بمعنى أنه ليس هناك أفضل من كلام الشخص الذي يدعو إلى الله وينادي بالتوحيد، ثم يؤكد دعوته اللفظية هذه ويقرنها بالفعل والعمل الصالح، والآية الكريمة ترسم ثلاث صفات لهذا القول الحسن هي: الدعوة إلى الله، العمل الصالح، التسليم حيال الحق⁽⁴⁷⁾.

2 - قال تعالى: { وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }⁽⁴⁸⁾.

⁽⁴⁴⁾ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق)، من لا يحضره الفقيه ج ٣، ص ٢٣٩، حديث ٢٤٢، باب أحياء الموات والأرضين.

⁽⁴⁵⁾ ظ: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن أسحاق الكليني الرازي، الكافي، ج ١، ص ٤٣٣، باب أحياء الأرض الموات، حديث ١٣٠٧.

⁽⁴⁶⁾ سورة فصلت / ٣٣.

⁽⁴⁷⁾ ناصر مكارم الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ص ٤٠٤.

⁽⁴⁸⁾ سورة التوبة / ١٠٥.

أي إعملوا ما شئتم فسيرى الله تعالى أعمالكم وكل ما تقومون به، فإنه لا يخفى عليه خيراً كان أو شراً، فإنه تعالى لا يخفى عليه شيئاً كما تبين لكم، و(قل أعملوا) هي خطاب موجه للجميع، وهو المطلع على أعمالكم⁽⁴⁹⁾.

إن هذه الآية تحث على العمل النافع في الدنيا وفي الآخرة، وإنما ذكر المؤمنون هنا بعد ذكر الله تعالى والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لتذكير العاملين بأن الله يرى أعمالهم وهو الذي يجازيهم عليها، فيجب عليهم الإحسان والاخلاص له، والوقوف عند حدود مشروعة فيها، وبأن رسوله يراها ويعاملهم بمقتضاها⁽⁵⁰⁾.

3- قال تعالى: { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ }⁽⁵¹⁾.

أي إن الله تعالى جعل الأرض سهلة الانقياد لكم فهي مطاوعة لكم بالتصرف فيها، فأسعوا الى عملكم ورزقكم فيها⁽⁵²⁾.

4- قال تعالى: { فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ }⁽⁵³⁾.

فالآية الكريمة تدعو الناس الى العمل والسعي في طلب الرزق بالبيع والشراء وذلك بعد أداء عباداتهم وانتهائها، وأيضا فيها دعوة الى طلب الثواب باللفظ والعمل⁽⁵⁴⁾.

5- قال تعالى: { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }⁽⁵⁵⁾.

جاءت الآية الكريمة لبيان مبدأ جزاء الصالحين عند الله سبحانه وتعالى، فكل مؤمن يعمل صالحا فله الحياة الطيبة الكريمة في الدنيا والجزاء بالأحسن في الآخرة بأحسن ما عمل، ويستوي في الجزاء الذكور والاناث، فقد خص الله تعالى الذكور بأحكام، كما خص الإناث بأحكام، ولكنهما في أجر العمل سواء فهم متساوون عند الله⁽⁵⁶⁾.

⁽⁴⁹⁾ ظ: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٢ ، ص ٣٠٨.

⁽⁵⁰⁾ محمد رشيد رضا القلموني الحسيني، تفسير المنار، ج ١١، ص ٨٨.

⁽⁵¹⁾ سورة الملك/ ١٥.

⁽⁵²⁾ ظ: الطباطبائي، مختصر تفسير الميزان، ص ٦١٧.

⁽⁵³⁾ سورة الجمعة/ ١٠.

⁽⁵⁴⁾ ظ: محمد حسين طباطبائي، مختصر تفسير الميزان، ص ٦٢٤.

⁽⁵⁵⁾ سورة النحل/ ٩٧.

⁽⁵⁶⁾ ظ: سامي وديع عبد الفتاح، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، ج ١، ص ١٩٥.

كانت هذه نماذج قرآنية واضحة بينت قيمة العمل وفيها دعوة لجميع الناس الى أتيان العمل الصالح لما وعد الله عليه من أجر وثواب، فإله سبحانه وتعالى مثلما دعا الناس الى العمل، فإنه تعالى قد جعل لكل عمل صالح ثوابه جزاءه، ولكل عمل سيئ جزاءه من العقاب، فالمسألة واضحة وهي لا مفارقة بين العبد وبين ما قدمه و ما عمله من عمل في الدنيا والاخرة ، وهذه الدعوة من الله سبحانه ومن رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، تعطي للعمل بعدا دياً وغيبياً يرفع من قيمته ومكانته وما يترتب عليه من نتائج وثمار.

ثالثاً : العمل في السنة الشريفة.

ذكرنا فيما تقدم منزلة العمل في القرآن الكريم، وبيان أهميته الكبيرة المطلوبة التي لا تختلف في كل زمان ومكان، وفيما يأتي إشارة الى منزلة العمل في السنة النبوية، من خلال ذكر نماذج من الاحاديث والروايات المباركة.

1- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (ما أكل العبد طعاماً قط أحب الى الله من عمل يده، ومن بات كالأل من عمل يده بات مغفوراً له) (57).

2- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وخادمه فهو صدقة) (58).

3- في رواية أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) صافح سعد بن معاذ يوماً فإذا يده قد أمجلتا، فسأله (ص)، فقال سعد : أضرب بالمرّ والمسحاق في نخيلي لأنفق على عيالي، فقبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يديه، وقال: كفّان يحبهما الله تعالى، لا تمسهما النار) (59).

4- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (60)

(57) ظ: السيوطي، مختصر صحيح الجامع الصغير، ج ٢٤، ص ٢٩٨، حديث ١١٧٩.

(58) ظ: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، سنن أبين ماجه، ص ٢٩، حديث ٢.

(59) ظ: أبين الأثير الجوزي، أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٠٢.

(60) ظ: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الأوسط، ص ٨٩١، وينظر: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ج ٤، ص ٣٣٤.

5- عن أبي عبد الله (عليه السلام): (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، من غرس شجراً، أو حفر وادياً بدءاً لم يسبقه إليه أحدٌ، وأحيا أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل) (61)

6- روى عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : (سئل وأنا حاضر عن رجل أحيا أرضاً مواتاً فكري فيها نهراً، وبنى بيوتاً و غرس نخلاً وشجراً، فقال له، هي له وله أجر بيوتها، وعليها العشر فيما سقت السماء أو سيل واد، أو عين، وعليه فيما سقت الدوالي والغرب نصف العشر) (62).

المطلب الثاني : حرمة الربا في الشريعة الإسلامية

ويتكون من محورين:

المحور الاول: حكم الربا في القرآن الكريم.

المحور الثاني : حرمة الربا في السنة النبوية الشريفة.

اولاً : حكم الربا في القرآن الكريم

إن موقف القرآن الكريم من الربا موقفٌ واضحٌ وصريحٌ في تحريمه واجتنابه كونه آفةً تنخر في اقتصاد الأمة والفرد على صعيد واحد، وسبباً من أسباب هدر الاموال والطاقات البشرية ووضعها في غير محلها وقد دلت آيات عديدة على ذلك منها :

1 قال تعالى : {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (63) .

وقوله سبحانه وتعالى معناه إنه : أحل الارباح في التجارة والشراء والبيع، وحرّم الربا، وهي الزيادة التي يزداد رب المال بسبب زيادته غريمة في الاجل و تأخير دينه عليه ،

(٦١) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج١، ص٤٣٣، باب من أحيا الارض الموات، حديث، ٤٢٩ .
(٦٢) أبي جعفر محمد بن بابويه القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص٢٣٩، باب أحياء الموات، حديث ٢٤١ .
(٦٣) سورة البقرة /٢٧٥ .

فاعلمهم الله انه ليست الزيادة التي يزداد بها من وجه البيع والاخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الاجل سواء، وذلك اني حرمت احدى الزيادتين، وهي التي من وجه تأخير المال والزيادة في الاجل واحللت الاخرى منهما، وهي التي من وجه الزيادة على رأس المال الذي ابتاع به البائع سلعته التي يبيعها⁽⁶⁴⁾.

2- قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً }⁽⁶⁵⁾.

وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا، هو كلام مبتدأ للترهيب والترغيب فيما ذكر، لا تأكلوا الربا الذي هو محرم عليكم (أضع افا مضاعفة)، ليس للتقييد النهي لما هو معلوم من تحريم الربا على كل حال، ولكنه جيء به باعتبار ما كانوا عليه من العادة التي يعتادونها في الربا، فأنهم كانوا يربون الى أجل ، فإذا حل الأجل زادوا في المال مقداراً يتراضون عليه، ثم يزيدون في أجل الدين، فكانوا يفعلون ذلك مرة بعد مرة حتى يأخذ المرابي أضعاف دينه الذي كان له في الابتداء

ثانيا : حكم الربا في السنة النبوية الشريفة

أما في السنة الشريفة فقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن الربا ، منها :

1- ما ورد في النصوص في تعداد الكبائر، ففي صحيح ابن محبوب : (كتب

بعض أصحابنا الى أبا الحسن (عليه السلام) يسأله عن الكبائر كم هي؟، وما هي؟ فكتب

(عليه السلام): (الكبائر من أجنب ما وعد الله عليه كفر عن سيئاته إذا كان مؤمناً،

والسبع الموجبات، قتل النفس الحرام، عقوق الوالدين، وأكل الربا الحديث)⁽⁶⁶⁾.

2 - جاء في صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: (قال أمير

المؤمنين (عليه السلام) : (أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهداه فيه سواء)⁽⁶⁷⁾.

⁽⁶⁴⁾ ظ: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ج ٣، ص ٩٦-٩٧، وينظر: تفسير ابن كثير، اسماعيل بن عمر بن

كثير القرشي، ج ١، ص ٧٠٩

⁽⁶⁵⁾ سورة آل عمران/١٣٠.

⁽⁶⁶⁾ محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٧١، حديث ٤١ و ٤٢، باب ٤٦ من أبواب الجهاد.

^(٣) محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، ج ١، ص ٢٤٤.

^(٤) محمد بن الحسن الحر العاملي، المصدر السابق، ج ٣، ص ١١١، حديث ١٠.

- 3- في خبر الحسين بن زيد عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليه السلام)، في مناهي النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، (أنه نهى عن أكل الربا، وشهادة الزور، وكتابة الربا، وقال (عليه السلام): أن الله لعن أكل الربا، وموكله، وكتابه، وشاهديه).^(٤)
- 4- عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال (لعن رسول الله (ص) في الربا خمسة، آكله، موكله، شاهداه، كاتبه)⁽⁶⁸⁾.
- 5- روى الحاكم عن ابن مسعود، أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وأن أربى الربا عرض الرجل المسلم)⁽⁶⁹⁾.
- 6- روى ابن مسعود، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعن أكل الربا، وموكله، وكتابه وشاهديه، وقال هم سواء). وأيضا قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (اجتنبوا السبع الموبقات.....، وذكر منها الربا)⁽⁷⁰⁾.

ومن خلال ماتقدمنا الآيات والروايات المبيّنة والدالة على تحريم الربا بأنه من الآفات الاقتصادية التي تنخر في البناء الاقتصادي للأمة، إذ أنها سبب واضح من أسباب انهيار الجهود والطاقات التي تنصب باتجاه ترك معنى العمل الذي دعا إليه الإسلام وحثت عليه الشريعة، كما أن الربا عامل كبير في نشوء وتكوين الرأسمالية غير المشروعة، اللذين هما السبب المباشر في وجود الطبقي الاقتصادية الواسعة بين أبناء المجتمع، حيث تتجمع الثروة المالية لدى فئة قليلة من الناس عن طريق تعاملهم بالربا، على حساب حرمان الآخرين من حقوقهم الطبيعية.

المطلب الثالث: حرمة الغش

أولاً: تحريم الغش في القرآن الكريم

^(٦٨) محمد بن الحسن الحر العاملي، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٦٢، حديث ٤.
^(٦٩) محمد بن أسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج ٣، ص ٣٧.
^(٧٠) ظ: تقي الدين ابن دقيق العيد، أحكام الأحكام، ج ٣، ١٨٩.

ورد تحريم الغش في القرآن الكريم بلفظ (الباطل)، فقد وردت آيات كثيرة تنهانا عن أكل أموال الناس بالباطل في مواضع عديدة، نستذكر منها قوله تعالى في الآية الكريمة.

1- قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ } (71) .

جاء في كتاب الأمتل أن هذه الآية الكريمة تشير الى أحد الأصول المهمة والكلية للاقتصاد الإسلامي الحاكمة في مجمل المسائل الاقتصادية، بل يمكن القول ان جميع أبواب الفقه الإسلامي في دائرة الاقتصاد تدخل تحت هذه القاعدة. أما المراد من (الباطل) في الآية الشريفة فقد ذكر له عدة تفاسير، ذهب البعض الى أن معناه الأموال التي يستولي عليها الأنسان عن طريق الغصب والعدوان، وذهب آخر الى أن المراد هو الأموال التي يحصل عليها الشخص من القمار وأمثاله ، ويرى ثالث أنها أشاره الى الأموال التي يكتسبها الشخص بواسطة القسم(72) .

ثانيا: تحريم الغش في السنة الشريفة

اما في السنة النبوية فنذكر جملة احاديث تنهى عن الغش.

١- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يحل مال امرى مسلم الا عن طيب نفس منه) (73) .

٢- قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (من غشنا فليس منا) (74) .

٣- روى واثلة بن الأسقع أنه قال : (سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يقول، من باع عيبا لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم تنزل الملائكة تلعنه) (75) ٤- عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل يبيع التمر) يافلان أما علمت أنه ليس من المسلمين من غشهم). (٢).

(٧١) النساء / ٢٩ .

(٧٢) ظ : ناصر مكارم الشيرازي، الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ج٦ ، ص٦ .

(٧٣) عبد الله الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية ، ج٤ ، ص١٦١ .

(٧٤) محمد الشوكاني ، نيل الأوطار، ج٥ ، ص٢١٢ .

(٧٥) أبو العباس أحمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي الانصاري ، الزواجر عن اقتراف الكبائر، ج ١ ،

١٩٣ .

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج١٧ ، ص١٤٠ ، باب تحريم الغش.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٠ .

٥- عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) في حديث المناهي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (ومن غش مسلماً في شراء أو بيع فليس منا، ويحشر يوم القيامة مع اليهود، لأنهم أغش الخلق). (٣)

المطلب الرابع

حرمة الأحتكار

ويتكون من محورين :

أولاً : حرمة الأحتكار في القرآن الكريم.

ثانياً : حرمة الأحتكار في السنة الشريفة.

أولاً : حرمة الأحتكار في القرآن الكريم

فيما يأتي، نستدل بمجموعة من النصوصالقرآنية التي تؤسس منهجاً خاصاً في التعامل مع حركة المالوجمعه وحبسه، كما سيأتي ذكره في الآيات المباركة.

1 - قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ }⁽⁷⁶⁾ .

أي يا أيها الناس الذين صدقوا الله ورسوله، لا يأكل بعضكم أموال بعض، بما حرم عليه

من الربا والقمار وغير ذلك من الأمور التي نهاكم الله عنها إلا أن تكون تجارة⁽⁷⁷⁾ .

2- قال تعالى: { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ } (78) .

أي إن الفيء الذي يجب أن يصرف في مصارفه الحقّه لا يجب أن يكون دولة بين أغنيائكم أي يتداولونه ويدور بينهم (79) .

3- قوله تعالى: { تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى وَجَمَعَ فَأَوْعَى } (80) .

معنى قوله تعالى أي أن النار تدعوا الى نفسها من أدبر ع ن الأيمان وتولى عن الحق، فتقول له (اليّ يامشرك)، (اليّ يامنافق) و (جمع فأوعى)، اي جمع المال و أمسكه في الوعاء ولم يؤد حق الله منه (81) .

وبهذا فإن الآيات القرآنية بمجموعها تدل دلالة واضحة على هدم ثقافة الاحتكار، وحرمة حكر وشح وجمع المال دون النظر الى الفقراء والمحتاجين، لأنه يؤدي الى أضرار كبيرة تؤثر على كل طبقات المجتمع وتؤثر عليه سلبا حتى على عاداته وتقاليده وسماته، وتجعله يبعد كل البعد عن رسالة نبي الرحمة محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، في إقامة مجتمع سليم.

ثانيا: حرمة الاحتكار في السنة النبوية.

1- ما رواه القزاح عن الأمام الصادق (عليه السلام)، قال: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون) (82) .

2- ما رواه أسماعيل بن أبي زياد عن الأمام الصادق (عليه السلام)، عن الأمام الباقر(عليه السلام)، أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): لا يحتكر الآ خاطئ (83) .

3- ما رواه أبو مريم الأنصاري عن الأمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (أيما رجل أشتري طعاماً فحبسه أربعين صباحاً يريد به الغلاء للمسلمين ثم باعه وتصدّق بثمنه، لم يكن كفارة لما صنع) (84) .

(٧٧) ظ : محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج ٨، ص ٩١٤ .

(٧٨) سورة الحشر/ ٧ .

(٧٩) ظ : محمد حسين الطباطبائي، مختصر تفسير الميزان، ص ٦٠٨ .

(٨٠) سورة المعارج/ ١٧- ١٨ .

(٨١) الحسين بن مسعود البغوي، تفسير البغوي، ١١٦ .

(٨٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٦٠ .

(٨٣) أبي جعفر بن محمد الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٥٩، وينظر: أبي جعفر بن محمد الطوسي، الاستبصار فيما أختلف من الأخبار، ج ٣، ص ١١٤ .

(٨٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٤٢٥ .

(٥) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٢٠٨/ وينظر حسين النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠١ .

4 - عن أبي عبد الله (عليه السلام) : (دخل عليه رجل يبيع الدقيق فقال: (اياك والغش، فأن من غش في ماله فأن لم يكن له له مال غش في أهله). (٥)

الفصل الأول

البعد الأخلاقي في المذهب الاقتصادي الإسلامي

المبحث الأول

أسس التوجه الأخلاقي الإسلامي

المطلب الأول: الرؤية الكونية في الإسلام .

المطلب الثاني: نظرية العدالة في التوجه الإسلامي .

المطلب الثالث: نظرية الأخلاق الإسلامية .

المبحث الثاني: العلاقة بين التوجه الأخلاقي والتوجه الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: الرؤية الكونية في الإسلام

- أولاً: تعريف الرؤية الكونية.

هنالك تعاريف عدة للرؤية الكونية نتطرق الى اهمها :

١: إن الرؤية الكونية هي (ترجمة لعبارة cosmopolitism، وهي الكيفية أو الطريقة التي يتلقى بها الفرد وحسب اعتقاده وعقيدته النظرة الى الوجود والعالم وهي عبارة عن فكرة تصور الإنسان عن عالم الوجود والكون) (85).

٢: النظرة الكونية أو مايسمى ب(الحكمة النظرية)، هو اعتقاد الإنسان ونظراته حول الأشياء التي من شأنها أن تكون كمالاً للنفس، من قبيل الاعتقاد بأن (الله موجود)، سواء في الموجودات المادية أو المجردة التي لا ترتبط بشكل مباشر بسلوك الإنسان وأفعاله.(86)

٣: ذكر محمد تقي اليزدي (ت١٣٣٧هـ-)، (أن الرؤية الكونية عبارة عن مجموعة من المعتقدات والنظرات الكونية المتناسقة حول الكون والإنسان بل حول الوجود بصورة عامة) (87).

والرؤية الكونية مصطلح يدل على مفهوم أساس يستخدم في الفلسفة، ويشير الى طريقة أحساس وفهم العالم بأكمله، وبالتالي يمثل الإطار الذي يقوم من خلاله كل فرد برؤية تفسر العالم المحيط والتفاعل معه، والرؤية الكونية هي معرفة الكون، وبهذا فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة المعرفة، والتي هي من مختصات الإنسان، والإحساس ليس كذلك، لأنه من المشتركات بين الإنسان وسائر الأحياء، ولهذا كانت معرفة الكون من مختصات الإنسان ومن ال مواضيع التي تتعلق بقوة العقل والتفكير. (٤)

إن الأهمية الكبرى للموضوع تنبع من ان كل شخص يعمل في ضوء رؤيته للكون، أي الصورة المنعكسة في أذهاننا عن الوجود، تأتي مباشرة في عملنا، وعقيدتنا، وسلوكنا الاجتماعي، وحياتنا الفردية والاجتماعية، أي أن كل شخص يعيش وفق رؤيته الكونية للكون، فإذا دراسة الرؤية الكونية هي دراسة لكيفية بناء وجبلة تلك الجماعة وذلك الشعب وصفات كل منها(88).

وبهذا يتبين المعنى الشامل للرؤية الكونية، من خلال ماتبين سابقاً، فيتضح لنا أن مصدر الوجود هو الله، وأن غاية وجود الإنسان أن يتكامل ويصل الى مرحلة الكمال ، فظهر لنا أن المقصود

(٨٥) علي شريعتي، تاريخ الحضارة، ص ٢٧٣.

(٨٦) كمال الحيدري، فلسفة الدين، مدخل لدراسة منشأ الحاجة الى الدين وتكامل الشرائع، ص ١٦.

(٨٧) محمد تقي اليزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ص ٣٥.

(٤) مرتضى مطهري، الرؤيا الكونية التوحيدية، ص ٩.

(٨٨) ظ: مرتضى مطهري، الرؤيا الكونية التوحيدية، ص ٩.

بالنظرة الكونية، هو أنها عبارة عن مفاهيم المجتمع التي تكون الحياة، وهذه المفاهيم هي التي تحدد للمجتمع غايت، والغاية هي التي تحدد نظرية العدالة⁽⁸⁹⁾.

ثانيا - الرؤية الكونية والأيدولوجية في القرآن الكريم .

الأيدولوجية أو ما يعبر عنها (الحكمة العملية)، فإنها (مجموعة الأفكار العملية التي يعتقد بها الإنسان والتي يتشكل بها سلوكه، كقولنا (الظلم قبيح، العدل حسن) ، وهناك علاقة وثيقة بين الرؤية الكونية والأيدولوجية إذ لا يمكن أن تكون هناك أيدولوجية مالم تسبقها رؤية كونية، فمثلا لا يمكن أن نقول تجب عبادة الله مالم يسبقها اعتقاد بوجود الله، فيتضح بهذا عدم وجود عقليين أحدهما يدرك ما من شأنه أن يعلم، والآخر يدرك ما من شأنه أن يعمل، بل هي قوة مدركة واحدة تارة تدرك ما من شأنه العلم، وأخرى ما من شأنه العمل⁽⁹⁰⁾

فالرؤية الكونية كما تبين سابقا أو هي ما يسمى ب(الحكمة النظرية)، وهي عبارة عن اعتقاد الإنسان ونظرته حول الأشياء التي من شأنها أن تكون كمالات للنفس، من قبيل الاعتقاد بأن (الله موجود)، سواء الموجودات المادية أو المجردة التي لا ترتبط بشكل مباشر بسلوك الإنسان وأفعاله⁽⁹¹⁾.

وهنا نرى وجود ارتباط وثيق بين أيدولوجية الإنسان ورؤيته الكونية، بمعنى أن الإنسان الذي يفكر ويتأمل ويعمل بقواه المدركة سوف يتوفر على رؤيته كونية وأيدولوجية صحيحتين، بخلاف الإنسان الذي لا تكون له رؤية كونية صحيحة بسبب عدم استثمار عقله وقواه المدركة أو نتيجة الغفلة عن الحق، فهو إنسان محروم لا يمكنه أن يصل إلى سعادته، وبهذا نلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين الرؤية الكونية وبين الأيدولوجية.

المطلب الثاني: نظرية العدالة في التوجه الإسلامي.

أولا : العدالة الاجتماعية في الإسلام .

حظيت العدالة الاجتماعية في الإسلام باهتمام بالغ جدا من قبل التشريع، بل من أهداف الرسالات التي جاء بها الأنبياء إلى الناس هو تحقيق العدالة في المجتمع وأزاله كل مظاهر الظلم والتسلط والفوارق الطبقية والتمييز العنصري، ومعالجة الفقر، وردم الهوة التي تفصل بين أبناء البشرية وتفرقهم إلى طبقات غير متكافئة.

⁽⁸⁹⁾ ظ : علي شريعتي، الإنسان والأسلام، ص ٣٨ .

⁽⁹⁰⁾ ظ : كمال الحيدري، المصدر السابق، ١٨ .

⁽⁹¹⁾ ظ : كمال الحيدري، فلسفة الدين، ١٦ - ١٨ .

إن الإسلام من خلال رعايته لهذا المبدأ الأساسي والذي أثبت فيه أنه من أفضل الأنظمة أن لم نقل أنه النظام الوحيد الذي يتكفل بإسعاد البشرية إذا ما طبقت تطبيقاً صحيحاً والتزم به الناس، ومن الجدير بالذكر أن الإسلام لا يرسم خطة مثالية لتحقيق هذه العدالة، كما فعلت الماركسية برسمها خطة المجتمع الشيوعي، ولكنه رسم خطة واقعية منسجمة مع طبيعة الإنسان، فلم يبلغ الملكية بشكل كامل كما فعلت الماركسية، ولم يحتقر الحياة، وإنما وازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة وحاجات المجتمع وحاجات الفرد، والسعي من أجل الدنيا وكسب الرزق.....، وبين النظرة إلى الآخرة والتطلع إلى الكمال والجوانب النورانية من الإنسان⁽⁹²⁾. أما بالنسبة لموضوع العدل الاجتماعي أو الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية، نجد النظرية الإسلامية تؤكد على مبدأ العدل، وتدعو إلى اعتمادها مع من ليس أهلاً له. وقد جاء في القرآن الكريم آيات بهذا الشأن منها قوله تعالى: { وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٓأَلَّا تَعْدِلُوا ۗ ۖ اٰغْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى ۗ وَاتَّقُوا اللّٰهَ ۗ ۙ اِنَّ اللّٰهَ خَبِيْرٌۢ بِمَا تَعْمَلُوْنَ }⁽⁹³⁾.

وجاء في تفسير هذه الآية أي لا يحملنكم عداوة قوم على الا تعدلوا في حكمكم فيهم وسيرتكم بينهم، فتجوروا عليهم من أجل ما بينكم وبينهم من العداوة⁽⁹⁴⁾.
وقوله تعالى: { اِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْاِحْسَانِ }⁽⁹⁵⁾.

فالإسلام ينهي بالمقابل عن الظلم، ففي القرآن الكريم أكثر من مائتي آية تدم الظلم بكل أشكاله ، وأوضح مبادئ العدالة الاجتماعية من ضرورة إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفير متساوٍ للاحتياجات الأساسية والمساواة في الفرص، أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي، فمفهوم العدل في الإسلام ينطلق من رؤيته الكونية التي تؤكد أن التوازن يحكم الكون الذي خلقه الله سبحانه ، فكل شيء بحسبان، وأبسط تحديد لهذا المفهوم هو أن يجب المرء لأخيه ما يجب لنفسه⁽⁹⁶⁾.

(٩٢) ظ: العدالة الاجتماعية في الإسلام، فاضل الجابري، ٩٨-٩٩.

(٩٣) سورة المائدة / ٨.

(٩٤) ظ: محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ص ١٦٦.

(٤) سورة النحل / ٥

(٥) الطيب داوي، مدخل لعلم الاقتصاد، ص ٢٣٧-٢٣٩.

(٦) ظ: محمد علي التسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ١٨٣.

(وهذا يبيّن التصورات التفصيلية للعدالة، ومدلولها الإسلامي الخاص ، والصور الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين، لكل منهما خطوطه وتفصيلاته أحدهما: مبدأ التكامل العام، والآخر: مبدأ التوازن الاجتماعي)(٦) .

وهناك ثلاث ركائز تقوم عليها العدالة الاجتماعية في الإسلام، وهذه الركائز هي التحرر الوجداني المطلق، والمساواة الإنسانية الكاملة، والتكافل الاجتماعي. حيث أن كل عنصر متلاحم مع الآخر، ويعني بالتحرر الوجداني : التحرر النفسي من الخضوع وعبادة غير الله لأن الله وحده هو القادر على نفع الإنسان أو ضرر ، أما بالنسبة للتكافل الاجتماعي فيقصد به التزام معنوي ومادي من الأفراد بعضهم نحو بعض، فكل فرد عليه واجب رعايته المجتمع ومصالحه والعدالة الاجتماعية تُعد ركن مهم من أركان الاقتصاد الإسلامي، والتي تكفلتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية وأنسجامه مع القيم التي يركز عليها ، فالإسلام حينما نادى بهذا المبدأ حدد هذا المفهوم وبلوره، في مخطط اجتماعي معين، وأستطاع بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي، وبهذا نرى ارتباط العمل بالعدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً وذلك من خلال التوزيع الذي هو أساس الملكية، فنرى أن المجتمع بصورة عامة ينقسم الى ثلاث فئات فالفئة الأولى: فئة قادرة بما تتمتع به من مواهب وطاقات فكرية وعملية، على توفير معيشتها في مستوى مرفّه غني، والفئة الثانية في المجتمع تستطيع أن تعمل، ولكنها لا تنتج في عملها الا ما يشبع ضروراتها ويوفر لها حاجاتها الأساسية، وفئة ثالثة لا يمكنها أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية، وما الى ذلك من الأسباب التي تشل نشاط الإنسان، وتقذف به خارج نطاق العمل والانتاج.

فعلى أساس الاقتصاد الإسلامي تعتمد الفئة الأولى على كسب نصيبها من التوزيع على العمل، بوصفه أساس الملكية وأداة رئيسة للتوزيع، فيحصل كل فرد من هذه الفئة على حظه من التوزيع وفقاً لمكاناته الخاصة، وأن زاد ذلك عن حاجته، مادام يستخدم إمكاناته في الحدود التي يضعها الاقتصاد الإسلامي للنشاطات الاقتصادية للأفراد فالحاجة أذن لا تعمل شيئاً بالنسبة الى هذه الفئة، وإنما العمل هو أساس نصيبها من التوزيع.

أما الفئة الثانية والتي تعمل ولا تجني من عملها الا الحد الأدنى من المعيشة، فهي تعتمد في دخلها على العمل والحاجة معاً، فالعمل يكفل لها معيشتها الضرورية، والحاجة تدعو (وفقاً

لمبدي التكافل والتضامن)، الى زيادة دخل هذه الفئة، بأساليب وطرق محدودة في الاقتصاد الإسلامي، ليتاح لأفراد هذه الفئة العيش بالدرجة العامة من الرفاه⁽⁹⁷⁾ .

أما الفئة الثالثة وكيانها يركز على أساس الحاجة وحدها، لأن هذه الفئة عاجزة عن العمل، فهي تحصل على نصيب من التوزيع يضمن حياتها كاملة على أساس حاجتها، وفقا لمبادئ الكفالة العامة والتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، فالعدل الاجتماعي مرتبط بالقيم الاجتماعية التي تحدد صيغ أداء فعاليات الحياة في أي مجتمع ، الأ أن المؤكد من أن أنعدام العدالة الاجتماعية بجميع أشكالها تلحق ضررا بالانتاجية، التي تنعكس على الاقتصاد الوطني عامة.⁽⁹⁸⁾ ومن خلال ماتقدم نصل الى نتيجة في تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية مفادها: أن العدالة الاجتماعية هي إعطاء البشر كل حقوقهم في كل المجالات في الحياة، وعدم التمايز بينهم بأي لون من ألوان التمايز، ومعاملتهم على أساس العدل الذي هو أساس العدالة، أي إعطاء كل ذي حق حقه وفق الحاجة والكفاءة والقدرة، فهي أذا عدالة إنسانية، ومساواة إنسانية في كل أبعادها⁽⁹⁹⁾ .

ثانيًا: خواص تحقيق العدالة الاجتماعية.

أذا لاحظنا الاقتصاد الإسلامي، باعتباره طريقة يرتضيها الإسلام للسلوك الفردي والاجتماعي في المجال الاقتصادي، واستقرنا الأحكام التي قررها الإسلام في هذا المجال، أستطعنا القول^(٤) ، ان أهم خاصية ملحوظة فيه هي (العدالة الاجتماعية). فالعدالة لا يمكن تحقيقها إلا اذا تحققت الأمور التالية^(٥):

أولاً : الأيمان بالملكية الفردية والملكية الاجتماعية على حد سواء ومتكامل، بحيث تعمل

الملكية الفردية على أشباع الحاجات الطبيعية للإنسان لاكتنتيجة عمله والحصول على ثمرات كسبه، كما تستهدف الملكية العامة ضمان أن يكون العملا لاجتماعي ذا ناتج اجتماعي ليتمكن من خلاله سد الفراغات والحاجات الاجتماعية.

ثانياً: الأيمان بالحرية الاقتصادية الفردية مبدأ عاماً وأصلاً واسعاً نتيجة طبيعة التملك مع الأيمان بوجود بعض الحدود التي تقف عندها هذه الحرية وذلك أما لضمان مصلحة الفرد نفسه،

(٩٧) ظ : محمد باقر الصدر ، أقتصادنا، ص ٣٦٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٩ .

(٣) ظ : أحمد أبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية كونية إسلامية مقارنة، ص ١٣٨ - ١٣٨ .

(٤) فاضل الموسوي، العدالة اجتماعية في الإسلام، ص ١٠٨ .

(٥) ظ: محمد علي تسخير، خمسون درسا في الاقتصاد الاسلامي، ص ١٥٢ .

كما في الأشياء التي حرم استعمالها لكونها مضرّة بالفرد ماديا أو معنويا أو لضمان حقوق الآخرين وحرّياتهم وهو ضمان طبيعي أيضا تعترف به كل المذاهب والاتجاهات الإنسانية.

ثالثا: الأيمان بمبدأ التكافل الاجتماعي ويتلخص هذا العمل بأن الإسلام يكفل لكل فرد في المجتمع الإسلامي حدّ الكفاية، أي حدّ سدّ حاجاته الطبيعية وهو في اعتباره حد أدنى تكلف الدولة بتوفيره لجميع الأفراد فلا يجوز مطلقا أن يبقى محتاج واحد في المجتمع الإسلامي^(١).

رابعا: الأيمان بمبدأ التوازن الاجتماعي ونفي حالة الطبقة في المجتمع الإسلامي، فقد رأينا في الأمر الثالث أعلاه أن الحد الأدنى المطلوب هو توفير الكفاية لكل الأفراد، أما الحد الأعلى فيمكن تصوره بملاحظة الأمور التالية:

- 1- تحريم التبذير والإسراف في كل المجالات، فلا يمكن أذن للفرد في سلوكه الاجتماعي والاقتصادي أن يتعدى إلى خط الإسراف.
- 2- تحريم أي عمل يؤدي إلى أهدار الأموال الخاصة.
- 3- نفي أي امتيازات اجتماعية أو اقتصادية تميز بين فئة من الناس وأخرى مما يؤدي نفيًا إلى أضرار ضيقة لقيام النظام الطبقي. (٢) قالتعالى: (وَأَنْتَسِلُوا لِلنَّاسِ إِنَّمَا سَعَىٰ) (٣)

(١) ظ: محمد علي تسخير، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣) سورة النجم، ٣٩.

وعقّول الأمام علي (ع): (إن هذا المال ليس لي ولا لك، وإنما هو فيء المسلمين وجلب أسياقهم فإن شركتهم حربهم كان لك مثل حظهم و الأ فنجاه أيديهم لا تكون لغير أفواههم)^(١٠٠).

وإن أهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة ينظر إليها أيضا بالأجماع على أنها أجزاء محورية من الفلسفة الأخلاقية للإسلام لا يمكن تجاوزها، وأنها تقوم على التزام ثابت تجاه الأخوة الإنسانية، والحقيقة أن هناك تركيزا كبيرا على العدالة والأخوة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وخلافا لذلك نجد أن التحول الرأسمالي نحو العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل لا يستند إلى الالتزام بالأخوة الإنسانية، فهو بالدرجة الأساس نتاج ضغوط

(١٠٠) نهج البلاغة، ص ٢٣٢.

أجتماعية و عليه فأن النظام ككل وخاصة مايتعلق منه بالنقود والمصارف لا يوجه لتحقيق هذه الأهداف فيستمر التوزيع غير العادل للدخل والثروة في البقاء (101).

أما الإسلام فهو على النقيض من ذلك فهو ينفذ الى جذور هذه الفروق بدلا من مجرد تخفيف حدّه بعض أعراضها، ولا ننسى أن الإسلام أدمج في العقيدة نفسها عددا من الإجراءات التي لاتسمح بوقوع أي توزيع جائر للثروة.

المطلب الثالث

نظرية الأخلاق الإسلامية

نظرية الأخلاق الإسلامية .

تعتبر الأخلاق والقيم في الأقتصاد الإسلامي هي المحرك الأساس لفعاليات النظام الأقتصادي الإسلامي جميعا، فالأقتصاد الإسلامي هو أقتصاد ديني، لكونه جزء من كل، فهو يترابط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونه للإسلام كونه نظام حياة يحكم بالضوابط الشرعية يسير وفقا لأحكامه، فهو أقتصاد اخلاقي، تحكم الأخلاق فيه ج ميع النشاطات الأقتصادية ، وقبل التطرق الى مفهوم الاخلاق الإسلامية في الأقتصاد الإسلامي، نذكر مفهوم (القيم) ، فالقيم :هي تلك المعتقدات والأخلاق والتفضيلات والاراء والمشاعر، الخاصة بشخص أو مجموعة من الأشخاص، فهي نوعان، مادية ومعنوية ، وأيضا هي تلك الأهتمامات والتفضيلات المرغوب فيها، والواجبات والألتزامات الأخلاقية والرغبات والحاجات التي يشعر بها الفرد، أما الأخلاق فهي صفة مستقرة في النفس- فطرية او مكتسبة - ذات آثار في السلوك محدودة أو مضمومة، وهي هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الأرادية الأختيارية من حسنة وسيئة وجميلة وقبيحة، وهي قابلة بطبعها لتأثير التربية الحسنة والسيئة فيها (102).

فالقيم الأخلاقية العملية التي تحكم علاقة الفرد بالآخرين أقتصاديا، هي الأخلاق التي تحدد أنماط السلوك الأقتصادي المرغوب فيه في الأسواق، ويسترشد فيها الأفراد في أنشطتهم الأقتصادية المختلفة، والتي تحدد شكل الحياة الأقتصادية في المجتمع، تنقل الاساليب الاقتصادية في

(١٠١) ظ: خمسون درسا في الأقتصاد الإسلامي ، محمد علي تسخيري ، ١٥١-١٥٣ .

(١٠٢) ظ : محمود عبد الكريم أرشيد، النشاط الأقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه دراسة أقتصادية إسلامية تحليلية مقارنة، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥-٦ .

الاسواق لتكون على نوعين من القيم، الايجابية مثل الصدق، الأمانة، التعاون، الأخوة، والعدل وغيرها، والسلبية مثل الكذب، السرقة، الخيانة الأمانة، شرب الخمر وغيرها^(١٠٣) أن ارتقاء القوى المعنوية للأمم والشعوب ملازم لارتقاءها سلم الأخلاق الفاضلة، ومتناسب معها، وأن انهيار القوى المعنوية للأمم والشعوب ملازم لانهايار أخلاقها، ومتناسب معها ، فبين القوى المعنوية والأخلاق تناسب طردي دائم، على نحو الصعود والهبوط ، وذلك أن الأخلاق الفاضلة في أفراد الأمم والشعوب تمثل المعاهد الثابتة التي تعقد بها الروابط الاجتماعية، ومتى ما أنعدمت هذه المعاهد أو أنكسرت في الأفراد لم تجد الروابط الاجتماعية مكانا تتعقد عليه، وأذا كانت الأخلاق في أفراد الأمم تمثل معاهد الترابط فيما بينهم فإن النظم الإسلامية تمثل الأربطة التي تشد المعاهد الى بعضها^(١٠٣) .

وللمذهب الاقتصادي في الإسلام صفتان واقعتان تشعان في مختلف خطوط تفاصيله، وهما (الواقعية والأخلاقية)، فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي في ذات الوقت وفي غايته التي يرمي الى تحقيقها، وفي الطريقة التي يتخذها لذلك^(١٠٤) .

فهو واقعي في غايته، لانه يستهدف في أنظمتة وقوانينه الغايات التي تتسجم مع واقع الانسانية بطبيعتها ونوازعها وخصائصها العامة ، ويحاول دائما ان لا يرهق الانسانية في حسابه التشريعي، ولا يخلق في أجواء خيالية عالية فوق طاقاتها وأمكاناتها، وإنما يقيم مخططة الاقتصادى دائما على أساس النظرة الواقعية الأنسانية. وهو الى ذلك واقعي في طريقته أيضا، فكما يستهدف غايات واقعية ممكنة التحقيق كذلك يضمن تحقيق هذه الغايات ، ولا يكتفي بضمانات النصح والتوجيه التي يقدمها الوعاظ والمرشدون، لأنه يريد أن يخرج تلك الأهداف الى حيز التنفيذ فلا يقتنع بأيكالها الى رحمة الصدف والتقدي، فحين يستهدف مثلا أيجاد التكافل العام في المجتمع لا يتوسل اليه بأساليب التوجيه أو استناره العواطف فحسب، وإنما يسنده بضمان تشريعي يجعله ضروري التحقيق على كل حال^(١٠٥) .

أما الصفة الثانية للاقتصاد الإسلامي هي (الصفة الأخلاقية)، وتعني من ناحية الغاية: أن الإسلام يستمد غاياته التي يسعى الى تحقيقها في حياة المجتمع الاقتصادية من ظروف مادية وشروط طبيعية مستقلة عن الإنسان نفسه ، وتعني صفة الخلقية من ناحية الطريقة، أن الإسلام يهتم

(١٠٣) ظ: محمود عبد الكريم ، النشاط الاقتصادي الاسلامي ، ٦/ وينظر: ابو بكر الجزائري ، منهاج المسلم ، ١٣٤ ،

(١٠٤) ظ : محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، ٢٣٢ .

(١٠٥) المصدر السابق، ٢٣٣- ٢٣٤ .

بالعامل النفسي من خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه وغاياته فهو في الطريقة التي يضعها لذلك لا يهتم بالجانب الموضوعي فحسب (وهو تحقيق تلك الغايات)، وإنما يعني بوجه خاص بمزج العامل النفسي والذاتي بالطريقة التي تحقق تلك الغايات⁽¹⁰⁶⁾.

فقد يؤخذ من الغني مألأشباع الفقير مثلا، ويتأتى بذلك للفقير أن يشبع حاجاته، وتوجد بذلك الغاية الموضوعية التي يتوخاها الاقتصاد الإسلامي من وراء مبدأ التكافل ، ولأجل هذا تدخل الإسلام وجعل من الفرائض المالية (الزكاة) التي أستهدف منها أيجاد التكافل، ويجب أن تتبع عن دافع نفسي نير يدفع الإنسان في الأ سهم في تحقيق غايات الأقتصاد الإسلامي بشكل واع مقصود، طالبا بذلك رضا الله تعالى والتقرب منه⁽¹⁰⁷⁾.

المبحث الثاني

العلاقة بين التوجه الأخلاقي والتوجه الأقتصادي في الإسلام

تمهيد :

إتضح جليا من خلال المباحث السابقة ان الرؤية الكونية الإسلامية بطبيعتها تستند الى الأخلاق بوصفها العناصر الفاعلة في ربط الوجود الإنساني بغاياته العليا، وكذلك فان نظرية العدالة الإسلامية تكفلت بتنظيم حركة الإنسان بين الوسائل والغايات وفق منهجية أخلاقية تعطي لهذه الحركة زخمها الكافي والمضمون لحكم الطبيعة الإنسانية بوصف إن المذهب الأقتصادي هو نظام

(¹⁰⁶) محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٤٦.

(¹⁰⁷) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الحركة الإنسانية نحو الغايات العليا التي تحدد الرؤية الكونية وفي نطاق النشاط الاقتصادي، لذلك فإن المنهجية الأخلاقية ستكون حاکمة لهذا النظام وفق صيغة ترابط منهجي كفاء و فاعل يؤمن تكامل البعد الأخلاقي مع البعد الموضوعي، وهو المنهج العام للمذهبية الإسلامية القائم على التوفر على كل العناصر المحركة للوجود الأنساني في البناء النظري لأبعاد هذه المذهبية. في ضوء هذه الحقيقة سننتاول الباحثة في هذا المقام العلاقة بين التوجه الأخلاقي الإسلامي والتوجه الاقتصادي في الإسلام، وبها يكشف عن المضامين الأخلاقية في البنية العامة للمذهب الاقتصادي الإسلامي (الفلسفة، النظريات، المفاهيم، المقولات....)، ليكون ذلك تحقيقاً للتصور الكافي عند الجذر الأخلاقي لنظرية التوزيع بوصفها إحدى نظريات المذهب الاقتصادي، وهو ما يحقق وظيفة هذا الفصل في البرهان على جوهرية البعد الأخلاقي و فاعليته في نظرية التوزيع ما بعد الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أولاً : منهجية الترابط بين جوانب المذهبية الإسلامية العامة .

من خلال بحث الترابط بين جوانب المذهبية الإسلامية العامة، سيتحاول الباحث الكشف عن تلك العلاقة المميزة بين المذهب الأخلاقي الإسلامي وسائر الأبعاد المذهبية الأخرى ، وبالتركيز على المذهب الاقتصادي، يحقق بذلك نتيجة أساسية تتمثل في طبيعة الترابط بين ما هو أخلاقي وموضوعي في الفلسفة العامة للمذهبية الإسلامية ، وكيفية تمثل هذه النتيجة في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، لیتاح لنا توظيف هذه النتائج في مراحل البحث المتقدمة للوصول إلى المعطيات الكافية لرسم ملامح العلاقة بين البعد الأخلاقي ونظرية التوزيع ما بعد الإنتاج. ويمكن بحث منهجية الترابط بين جوانب المذهبية الإسلامية العامة في سياق النقاط الآتية :

1 - الوصف النظري العام لمنهجية الترابط بين فروع المذهبية العامة:

في الوصف العام النظري فان المذهبية العامة : هي الصورة التكاملية التي تجتمع فيها المذاهب التي تغطي الأنشطة التي يمتد إليها الوجود الأنساني، وهي النشاط الاجتماعي والذي يطره المذهب الاجتماعي والسياسي.

أن هذه المذاهب الأربعة (الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي / المعرفي)، وهي ما يؤلف المذهبية العامة، والتي تستند في كل منها الى مجموعة من القواعد التي تمخضت عن قواعد نظرية العدالة في بعد محدد من أبعاد النشاط الأنساني⁽¹⁰⁸⁾. فتطبيق قواعد نظرية العدالة العامة في البعد الاجتماعي ينتج عنها المذهب الاجتماعي، وفي البعد الاقتصادي ينتج عنها المذهب الاقتصادي، وهكذا بالنسبة للمذهب السياسي او المعرفي .

إذن الجذر الذي تفرعت منه فروع المذهبية العامة هو نظرية العدالة، وبحكم كون نظرية العدالة هي نتاج رؤية كونية محددة، وإن نظرية العدالة ماهي الا قواعد الوصول الى الغايات العليا لهذه الرؤية الكونية⁽¹⁰⁹⁾ .

يظهر إن نظرية العدالة تصوغ فروع المذهبية الناتجة عنها وفق نظام إرتباط يؤمن بشكل تكاملي نظام الوصول لهذه الغايات العليا، وهذه هي الحقيقة النظرية العامة التي تكشف طبيعة الترابط التكاملي المفترق بين جوانب المذهبية المختلفة.

أن الترابط بين جوانب المذهبية العامة، نظام الترابط الذي تؤمنه المذهبية العامة وفق نظرية العدالة، هو أن هناك فروعاً لهذه المذهبية العامة تمثل نظام الترابط بين فروع المذهبية العامة وهذه الفروع هي المذهب الأخلاقي، والمذهب الفلسفي ، فمن خلال المذهب الأخلاقي يتحدد النظام القيمي الكافي لربط أبعاد المذهبية المختلفة بالبعد التكويني للطبيعة الإنسانية، ومن خلال المذهب الفلسفي يتجدد نظام بناء المعارف الذي يولد صورة المفردات النظرية في فروع المذهبية المختلفة.^(٢)

2-التصور الإسلامي للعلاقة بين فروع المذهبية العامة:

بالتطبيق الحقيقي النظري في النقطة السابقة على المذهبية الإسلامية كأى مذهبية اخرى، نكون أمام نتيجة عامة وهي أن هناك شكل محدد من الترابط مبني على أساس المذهب الأخلاقي الإسلامي والمذهب الفلسفي الإسلامي ، وهذا ما سنحاول توصيفه في هذه الفقرة، يوصف ان الطابع العام للرؤية الكونية الإسلامية هو ديني، أي أن الدين الذي يمثل نظام إرتباط الإنسان بخالقة وأخرته، هذا الدين هو الأطار الشامل لكل أنظمة الحياة

^(١٠٨) محمد علي تسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٩٦ .
^(١٠٩) ظ، علي تسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، ١٩٧-١٩٨ .
^(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨ .

في الإسلام، ولأن الدين صادر عن خالق الإنسان والكون، فيما يقدمه من رؤية كونية تتصف بالكمال في وصف حقائق ومفردات الأطار الشامل لكل أنظمة الحياة الإنسانية من غايات ونظرية عدالة ومذهبية عامة بكل فروعها المتعلقة بالبناء الفوقي وصولاً إلى النتائج النهائية للنشاط الإنساني ، ولأن الدين بطبيعته يضع الإنسان في علاقة ارتباط عقلي وجداني نفسي وروحي مع الغايات العليا التي يقرها هذا الدين، فإنه يمتلك ضمانات الدوافع الذاتية لدى الإنسان، لتطبيق النظام العام الذي يقدمه الدين لتنظيم حياة الإنسان وبما يوصله إلى تحقيق غاية وجوده⁽¹¹⁰⁾ .

إذا تتوفر في المذهبية الإسلامية خاصيتين أساسيتين هما :

1 ضمان كفاءة الصورة النظرية لكونها صادرة من مصدر الكمال المطلق وهو الله سبحانه وتعالى.

2 ضمان التفاعل الإنساني الكافي مع الصورة النظرية لتطبيقها في الواقع الموضوعي.

إذا نموذج المذهبية الإسلامية المتسم بالكفاءة والفاعلية يأخذ سماته الحيوية هذه من كونه مرتبطاً بالدين وبالعودة إلى مضامين الرؤية الكونية التي يقدمها الدين الإسلامي والتي تلخص منهج الأستخلاف والذي يعد التطور التكاملي الغاية العليا للنشاط الحياتي، والتي تعمل نظرية العدالة على تحقيقها، وفي نظرية تحليلية إلى مسار حركة التطور التكاملي يظهر لنا البعد الأخلاقي في هذا المسار، فنقطة البداية هي المحتوى الداخلي للإنسان والذي يقسم إلى جانبين هما: الفكر والأرادة⁽¹¹¹⁾ .

ومن خلال الأرادة يجري التفاعل الشعوري والوجداني والنفسي والعاطفي مع هذه الغايات، وبذلك تتولد دافعية الإنسان نحو الغايات العليا التي يرسمها الدين ، وأن تطور المحتوى الداخلي هو الذي يتجدد في تطور المذاهب التي تحكم حياة الإنسان الأقتصادية.

إن ما يطور المحتوى الداخلي ويعطيه معطيات تطور وفقاً للدين هو ارتباط الإنسان بالله تعالى كمثل أعلى يمدّه بطاقة روحية هائلة، ينبع منها أحساس الالتزام الأخلاقي من خلال القيم الأخلاقية التي يستمدّها الإنسان من حقيقة مثله الأعلى وهو الله تعالى، المتصف بالكمال المطلق ، كما يتصف الارتباط به تعالى المسؤولية الموضوعية تجاه منهج الارتباط به كمثل أعلى وهي

(¹¹⁰) ظ: علي تسخير، خمسون درساً في الأقتصاد الإسلامي ، ص ١٩٧

(¹¹¹) المصدر نفسه، ص ١٩٧ .

حقائق العقيدة والدين ، وإن هذا الالتزام والمسؤولية التي تكون ذاتية بفعل وجود الاعتقاد بالارتباط المستمر بالله تعالى كمثل أعلى، تعطي الفكر والإرادة دافعية ذاتية لاستلهاام صفات الكمال الإلهي فيما تشع به قيم أخلاقية تمثل منابع حركة التكامل الإنساني في أبعادها كافة ، وهكذا يكون المذهب الأخلاقي الإسلامي هو أساس في تنظيم النشاط الإنساني ، في الجوانب الاقتصادية (المذهب الاقتصادي) ، وفي الجوانب الاجتماعية (المذهب الاجتماعي) ، وفي الجوانب السياسية (المذهب السياسي) ، وفي الجوانب المعرفية وغيرها (112) .

3 نظام التكامل الإسلامي بين المذهب الأخلاقي والمذهب الاقتصادي: لقد وضع الإسلام نظاما ارتباطيا تكامليا بين المذهب الأخلاقي والمذهب الاقتصادي من خلال وجود البعد الأخلاقي في تكوين المفاهيم والنظريات والمقولات التي يتألف منها المذهب الاقتصادي، بحيث تعطي للكيان النظري للمذهب الاقتصادي قوة فعلية عقائدية أخلاقية تنبع من المحتوى الداخلي للإنسان وتشدده للتطبيق الموضوعي بدرجة عالية ومستمرة ومتنامية.

إن الإطار العام للتكامل بين المذهب الأخلاقي والمذهب الاقتصادي يمثل قوانين إسلامية في المذهبية الإسلامية تنظم هذه العلاقة وترسم نظام التفاعل بين المذهبين الأخلاقي والاقتصادي ، وهذا ما يحقق القانونين الأساسيين للمذهبية الإسلامية وهما: قانون الاستخلاف وقانون التسخير (113) .

وفيما يلي تفصيل لكل منهما في حدود هذا المطلب .

أولاً: الاستخلاف والتنمية الاقتصادية الإسلامية .

إن التنمية الاقتصادية في التصور الإسلامي تتحرك من رؤية شاملة للإنسان ودورة في الأرض، منطلقة من فكرة الاستخلاف ، تحديدا من قوله تعالى : {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ} (114) .

(112) ظ: محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، ص ١٠٥-١٠٦ .
(113) ظ: طالب الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفوائد، ص ٢٣٤-٢٣٦ .
(114) سورة البقرة / ٣٠ .

يقول الطباطبائي: (أن ملخص قول الملائكة يعود الى جعل الخلافة أنما هو لأجل أن يحكي الخليفة مستخلفة بتسبيحه بحمده وتقديسه له بوجوده) (115).

وذكر الطبري : (أن معنى قول الملائكة (ونحن نسبح بحمدك)، أي ننزهك ونبرؤك مما يضيفه اليك أهل الشرك بك، ونصلي لك، و(نقدس لك)، أي ننسبك الى ما هو من صفاتك من الطهارة من الأدناس وما أضاف اليك أهل الكفر بك، وقد قيل أن تقديس الملائكة لربها هي صلاتها له) (116).

والغاية من العبادة ليتكامل الإنسان في أخلاقه وسلوكه عن طريق التوجه الى ربه، وما يميز الإنسان وما يقيمه هو أنسانيته، التي تتمثل في أخلاقيه عبوديته لله تعالى متجسدة في التقديس والتسبيح، أما باقي نظم الحياة بمختلف جوانبها المختلفة وكل الأنشطة التي شرعها الله تعالى ومنها السعي لتحقيق التنمية، كل ذلك يعد تمهيدا لهدف أكبر وغاية أسمى، تتمثل كلها في قوله تعالى: { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } (117).

فأن كل هذه الأنشطة التي يقوم بها الانسان قد أعتبرها الإسلام عبادة مادام الهدف من تحقيقها من أجل رضا الله تعالى وأقامة شرعة وأحكامه في الارض (118).

فالإستخلاف مهمة يقوم بها الإنسان وليس له حق التصرف كما يشاء، وإنما بموجب ضوابط وتشريعات معينة، لأنه ليس المالك الحقيقي، وله الحق أن يستثمر الأرض والموارد الطبيعية لكن دون أن يسيء أو يقلل من لوازم وجود الآخرين وكيونتهم.

إن الآيات السابقة تدل على أن الخلافة من قبيل الجعل المركب وهي ثبوت الشيء لشيء آخر، فالإنسان مالك الأرض بتفويض من الله. فالانتفاع بالثروة أو الأرض أو الموارد سواء كانت لفرد أو جماعة هي مهمة الإنسان بتوكيل من الله تعالى للإنسان وذلك كي ينوب عنه في إدارة شؤون الأرض وبالتمهيد لسبل الحياة وديمومتها بتوفير مستلزمات هذه الحياة، فإذا لم يلتزم الإنسان بما جاءت به الشرائع السماوية واستحوذ على حقوق الآخرين أو تسلط عليهم بظلم، هنا

(115) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، ص ١١٥.

(116) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ١، ص ٣٠٤.

(117) سورة الذاريات، ٥٦.

(118) ظ: عباس هاشم شهاب، أستراليا: التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، ص ٢٧-٢٧.

يكون العقاب لا بد منه، لأن القوة التي أستمدتها كونه خليفة على الأرض سوف تتردد عليه وتسلب منه كل علل وجوده⁽¹¹⁹⁾.

عندما تكون عبادة الله هي الغاية الكبرى من راء خلق الانسان، فهذا يعني وجوب السعي لتحقيق هذه الغاية، لان العبادة تعني الانقياد والطاعة لأوامر الله تعالى في كل جوانب الحياة الاجتماعية والفردية، فالسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يكفل للإنسان إشباع الحاجات المادية من توفر المعاش والامن وغيرها، يعد من صلب وظائف الإنسان في الارض، ومن اهم المهمات التي خلق الله الانسان من أجلها، والتي تنصب باتجاه تحقيق مفهوم الخلافة على نحو المصدق، وهذا ما جعل للعمل قيمته العظيمة، ومن أجل تمكين الإنسان من أقامه حكم الله وتمهيد السبيل لعبادته وطاعته، تنطلق كل مبررات وجوب تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير سبل العيش الكريم للإنسان وتوفير حاجاته، وطبيعي فأن مفهوم الإستخلاف عن الله تعالى يعني أن التنمية الاقتصادية في الاسلام ترفض كل ما يتعارض مع هذا المفهوم من أساليب محرمة ومكاسب تعدها الشريعة خبيثة، بل قد تتخلى الامة عن مداخيل مالية هائلة من أجل المحافظة على الجانب الروحي، مثلا تعطل الاسواق يوم الجمعة، كقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۗ }⁽¹²⁰⁾، وقت الصلاة من اجل هذا الغرض، لكن في نفس الوقت، تكسب الامة قيمةً تغرس في نفوس المصلين، مما يعد رافداً للتنمية الاقتصادية مستقبلاً، وعاملاً مهماً لاستدامتها⁽¹²¹⁾.

ومن خلال ما تقدم عن الاستخلاف، فأن مسؤولية الانسان تشمل كل ما في الارض، وكل ما له قدرة عليه وتمكن فيه، ويقول الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام): (أتقوا الله فيعباده وبلاده، فأنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله ولا تعصوه، وإذا رأيتم الخير فخذوا به، وإذا رأيتم الشر فأعرضوا عنه)⁽¹²²⁾، إذا يتضح ان المقصود بالاستخلاف هو عامة الجنس البشري، وهذا ما أشار اليه السيد محمد باقر الصدر (قدس) بقوله: (والخلافة التي تتحدث عنها الآيات الشريفة ليست أستخلاقاً لشخص آدم (عليه السلام)، بل للجنس البشري كله)⁽¹²³⁾.

⁽¹¹⁹⁾ ط: آمال علي آل كاشف الغطاء، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، ص ٢٥-٢٦.

⁽¹²⁰⁾ ط: عباس هاشم شهاب، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، ص ٣١-٣٣.

⁽¹²¹⁾ سورة الجمعة/ ٩.

⁽¹²²⁾ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، ج ٩، ٢٨٨.

(٤) محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، ١٢٨.

وبهذا نتوصل الى ان الخلافة هي منصب الهي يكشف عن قداسة الانسان وتكريم الله له بها. وانه سيد المخلوقات على الارض، أذ وكّل الله اليه مهمة خلافة الارض، ورفع منزلته وسخر له كل ما ه و موجود عليها ليستعمرها ، فضلا عن أن المستخلف عليه أتباع أوامر من عينه للخلافة، وهو الله تعالى الذي جعل الانسان السيد والخليفة على الارض دون باقي المخلوقات ليعمر الارض ولا يفسد فيها.

ثانيا : التسخير .

إن التسخير حلقة مهمة من حلقات الاستخلاف يمكن عدّها الحلقة الثانية، بعد حلق هالاختيار الالهي للإنسانبتجاه تحقيق معنى الأستخلاف، وبالتالي فالتسخير الإلهي لمخلوقاته لتكون في طوع الأنسان، وهذا في الواقع لون من الوان التكريم الإلهيلإنسان، وقد كرم الله تعالى الأنسان بتسخير الكون له، وتسخير ما فيه لمنفعتهليمكن من أداء دوره الذي خلقه الله تعالى لأجل ه، كما جاء في الآية الكريمة: { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ } (124) .

قال الطباطبائي(ت ١٣٦٠ هـ): (ومعنى الآية ان الربوبية لله تعالى وحده دون الذين جعلتموهم أندادا له، واليه ينتهي الماء في الأرض ليخرج لكم من النباتات والثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك بحيث تنفعكم في مقاصدكم وتخدمكم، وأيضا سخر لكم الأنهار لتشربوا منها وتغتسلوا وترووا أرضكم وتسقوا حيواناتكم) (125) .

وأشار القران الكريم أيضا بأن الله تعالى خلق الانسان على هذه الصورة البديعة، بعد أن زوده بحواس وجوارح وغرائز وغير ذلك ليتمكن من القيام بمهمته ومسؤوليته الذي خلقه الله من أجلها، وسخر له الكون كله بما فيه وجعله وكرمه بخلافة الأرض، وكرمه بنعمه العقل وحسن الخلق كما جاء في الآية الكريمة، { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ } (126) .

يقول السيد قطب(ت ١٣٨٥ هـ -): (أن عناية الله بخلق هذا الأنسان ابتداء في أحسن تقويم، والله تعالى أحسن كل شيء خلقه، فتخصيص الأنسان في هذه الآية وفي مواضع قرآنية أخرى بحسن

(١٢٤) سورة إبراهيم، ٣٢.

(١٢٥) الطباطبائي، مختصر تفسير الميزان، ص ٣١٠.

(١٢٦) سورة التين / ٤.

تعالى

التركيب، وحسن التقويم، وحسن التعديل، فيه فضل عناية من الله
للإنسان)⁽¹²⁷⁾.

ثالثاً: العمارة.

الفصل الثاني

نظرية توزيع ما بعد الإنتاج

المبحث الأول

الأبعاد الأخلاقية في الفلسفة العامة لنظرية توزيع ما بعد الإنتاج.

- المطلب الأول : الأسس العامة للنظرية.
- المطلب الثاني: الغايات الأساسية للنظرية.
- المطلب الثالث: دور البعد الأخلاقي في بناء النظرية.

(¹²⁷) سيد قطب أبراهيم، في ظلال القرآن، ج ٦ ، ص ٣٣٣.

المطلب الاول: الأسس العامة للنظرية.

يعتمد المذهب الاقتصادي الإسلامي، أساسا نظريا في التأسيس لقواعد توزيع الإنتاج، ونوع الحقوق المتعلقة بالثروة المنتجة والأشكال التي يمكن أن تتخذها صور هذه الحقوق، وبما أن أشكال القدرات التي تتضمنها الثروة عبارة عن المدخلات الأساسية في بناء معدلات القدرات التكاملية، فإن طريقة المذهب الاقتصادي الإسلامي في تحقيق غايات النشاط الاقتصادي هي النظر للتوزيع على أنه المرحلة التي تتحول فيها الثروة بما تمثله من قدرات إلى وضع الملائمة التمكينية، وتكون بتحقيق نوعي التمكين الآتيين، أو كليهما.

1- التمكين الجوهري.

هو الترتيبات المذهبية التي تتضمن إتاحة قدراتية عند مستوى الحيويات الأساسية الفردية والمجتمعية، أي أنه ما يشمل كل الحاجات الجوهرية للإنسان وميوله الطبيعية، وما يلزمها من ترتيبات مؤسسية اجتماعية (أي رصيد القدرة الاجتماعي)، وهذا البعد من لوازم الظهور الموضوعي للعدالة الاجتماعية في التصور الإسلامي⁽¹²⁸⁾.

2- التمكين الشكلي .

وهو الوضع التمكيني التي تكفلت به الصيغ النظرية التي توفرت على توصيف نظري للعلاقات بين النشاط الاقتصادي من حيث الماهية والنتائج والحقوق⁽¹²⁹⁾.

إن من أهم القيم الأساسية والثابتة التي تعتبر الأساس في العلاقة والنشاط الاقتصادي هي (القيم الإنسانية والربانية)، والتي تعبر عن مفهوم الإستخلاف العام والتي تؤكد على العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، أن هذه النظرة أخذت بعين الاعتبار طبيعة الإنسان والمجتمع الذي يحتوي على فئات مختلفة فيما بينها من النواحي العقلية والنفسية ومن حيث التكوين والخلقة، هذه النظرة النابعة أساسا من أصول عقائدية وأخلاقية وإنسانية⁽¹³⁰⁾.

(¹²⁸) ظ : طالب حسين فارس الكريطي، الأسس النظرية للمجتمع التنموي الإسلامي في القرآن الكريم، ص ١٢٧-١٢٩.

(¹²⁹) ظ: طالب حسين فارس الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(¹³⁰) ظ : محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص ٦٦.

وعلى أساس هذا المنطق تعد نظرية التوزيع حاکمة على نظرية الإنتاج، إذ يتكيف نمو الإنتاج الإسلامي بشكل يخدم أسس التوزيع (العمل والحاجة)، لأن العدل والاعمار هدفان مركزيان في المذهبية الإسلامية⁽¹³¹⁾.

أما بالنسبة للبعدين المذكورين (التمكين الجوهري، التمكين الشكلي)، فإن على أساسهما يتحدد الموقف في توزيع الثروة المنتجة، أما الفارق الجوهري بينهما هو: أن البعد الأول يتحدد الموقف فيه خارج محددات وظروف وآليات ونتائج المشاركة، في حين يعتمد البعد الثاني حاصل أوضاع المشاركة، وبهذا فإن المذهب الاقتصادي الإسلامي عندما يركب موقفه التوزيعي من هذين البعدين، فهو بذلك يستجيب لمقتضيات منهج اقتصاد بلا فقر، لأنه يتصف أنه مذهب أجماعي - اقتصادي قائم على مقولة التكامل الإنساني⁽¹³²⁾.

ولا بد من التأكيد على أن المذهب الاقتصادي الإسلامي في موقفه التوزيعي يربط ما بين سبب الملكية للثروة المتخذة كموضوع للتوزيع، والنتيجة المترتبة على هذا التملك⁽¹³³⁾. ومن الجدير بالذكر إن الدولة الإسلامية ملزمة بإشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش تحت راية الدولة الإسلامية سواء كان مسلماً أو ذمياً وإيضاً قدر المستطاع على إشباع حاجاته الكمالية إن أساس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو ضمان حد كفاية (المستوى اللائق للمعيشة) وليس ضمان حد الكفاف (المستوى الأدنى للمعيشة)⁽¹³⁴⁾.

ويذكر السيد الصدر (قدس)، أن قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي لا يوجد فيه شائبة إذ أما التزمت به المجتمعات المنتجة، فسبب وجود عنصر العدالة في الاقتصاد الإسلامي فإن التقصير على أبناء المجتمع وما يتبعه من حصر في بيع السلع في مناطق من البلد دون أخرى أو تصديرها لغرض الحصول على أعلى أسعار ممكنة حارمين بذلك المجتمع من منافعها، كلها أعمال يرفضها الاقتصاد الإسلامي ويعتبرها من مميزات النظم الرأسمالية وما يشابهها⁽¹³⁵⁾.

(¹³¹) ظ: نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أثر أستبعاد سعر الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، ص ٢٣٤.

(¹³²) ظ: طالب حسين الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ٣٣٢-٣٣٣.

(¹³³) ظ: محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة عبد الكريم محمود، ص ٤٠.

(¹³⁴) ظ: أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، ص ٢٧-٢٨.

(¹³⁵) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٦٧٧.

فلاحظ أن كل فقرات الاقتصاد الإسلامي تقريباً تختلف كلياً عن قوانين الماركسية والاشتراكية، ومن هذه الاختلافات نجد أن ربط توزيع ما بعد الإنتاج بالإنتاج نفسه وخدمة لمصالحه كما هو الحال في الماركسية، فهذا أيضاً غير مقبول في الإسلام، لأن ذلك الربط سوف يحد من إنتقال السلع والخدمات، وبالتالي يخلّ بقاعدة العدالة في توزيع الثروة على المناطق المختلفة سواء في البلد الواحد أو بين بلدان العالم، هذا بالإضافة إلى أن مثل هذا الربط سوف يقود إلى خلق تقدم ورفاه اقتصادي في مناطق الإنتاج فقط حارماً بذلك مناطق أخرى ومفوتاً عليها فرصاً كثيرة في التقدم أسوة بمناطق الإنتاج⁽¹³⁶⁾.

يتضح بهذا أن المذهب الاقتصادي الإسلامي ينظر في أهدافه من الإنتاج إلى ما بعد الإنتاج، وهذا يتمثل في إعادة توزيع الثروة على أفراد المجتمع ومنع تركها بأشكالها المختلفة (تجميع الثروة) في أياد قليلة، كما هو الحال في ظلال النظم الاقتصادية الرأسمالية، لذلك فإن العمليات الإنتاجية وما يصاحبها من استثمار مباشر للموارد الطبيعية والبشرية وكذلك تحريك غير مباشر للقطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة الأخرى لهي الأسلوب الذي يؤدي إلى خلق رفاهية اقتصادية واجتماعية، وكذلك بما توفره من خلق فرص للعمل وزيادة في دخول الأفراد، هذا بالإضافة إلى إعادة توزيع السلع والخدمات وانتشارها في كافة أسواق ومناطق البلد حيث يعم النفع لكل أفراد المجتمع⁽¹³⁷⁾.

وبالنتيجة فإن ما تجدر الإشارة إليه أن أساس النظرية الإسلامية تصب في عدالة توزيع الموارد والإنتاج والخدمات بصورة عادلة على الفرد بما يستوفي به حاجته، فنرى أن المذهب الاقتصادي الإسلامي لا يحصر عمله وهدفه في عملية الإنتاج فقط، بل يتعداه إلى عملية ما بعد الإنتاج، وكيفيه العدالة في توزيع السلع والخدمات التي تدخل في العملية الإنتاجية والتي تمس كل فرد من أفراد المجتمع وكل طبقاته سواء المنتجة أو المستهلكة والتي دخلها محدود أو غير محدود، فكل فرد يستطيع أن يستوفي حاجته التي تكون ضرورية ويومية في ظل قواعد النظام الاقتصادي السليم.

المطلب الثاني: الغايات الأساسية للنظرية.

نفهم من التعاليم الإسلامية أن الثروة وجميع العناصر المادية الأخرى ليست هدفاً بحد ذاتها، ويجب ألا تعتبر كذلك بالنسبة لأي فرد من أفراد المجتمع، إنما هي وسيلة لتحقيق الرفاهية

⁽¹³⁶⁾ ظ: رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٥٩-٢٦٠.

⁽¹³⁷⁾ ظ: رياض صالح عودة، المصدر نفسه، ٢٥٩.

الاجتماعية العامة إذا أحسنت الدولة توزيعها بحيث لا يتنعم البعض منها ويحرم البعض الآخر ،
لذلك تدعو هذه التعاليم الإسلامية الى البحث عن كنوز الطبيعة وخيراتها، وأستخدامها في إنتاج
حاجات البشر والسعي الى تنمية هذا الإنتاج لتضييق التفاوت بين مستويات معيشتهم حتى
تتحقق بذلك عدالة اجتماعية عامة ، لهذا السبب تكون الثروة بيد الإنسان سلاح ذو حدين، إذا
أعتبرها غايه في حياته وتكالب عليها الإنسان فهو بذلك قد تعدى القيم الأخلاقية والأنسانية التي
نصت عليها الشريعة الإسلامية بل حتى الأديان الأخرى ، فنلاحظ أن التعاليم والقيم الإسلامية
تربط ربطا وثيقا بين أهداف الإنتاج وتنميته، وبين عدالة توزيع الناتج القومي، حيث أن
العمليتين تتمان سويا ضمن إطار عام من القيم والمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية المثلى التي
تضيف الطابع الأخلاقي في التعامل الاقتصادي(138) .

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي يقدم الأصول التمكينية في الجانب الاقتصادي، يتيح للإنسان من
خلال الخيارات الأجرائية التي يضمنها أن يحقق ارتقاءً تطوريا في ظل توفر إطار اقتصاديات
ذلك الأرتقاء التطوري، إذ أن المذهب الاقتصادي الإسلامي يحقق للإنسان إطار العلاقات
والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي وفق منهج القضية الشرطية، حيث يربط الفكر
والأرادة الأنسانية بمسار عملي لتكييف البيئة المادية والاجتماعية لشروط الحركة التطورية في
بعدها الشامل، وهكذا يكون المذهب الاقتصادي قد توفر على الطرف الممكن للإنسان في تحقيق
غاياته الوجودية(139) .

ولا بد من الإشارة الى أن نظرية التوزيع في جانبها التمكيني تهدف الى نقل النشاط الاقتصادي
الى مرحلة التخصيص التمكيني في النتائج المتحققة على صعيد الإضافات أو التحويلات في
رصيد القدرات، منظورا له في مستوياته الجزئية أو الكلية ، فالتخصيص التمكيني هو المرحلة
التي يوزع فيها الناتج بين دوائر الأختيار المذهبي(أفراد أو مؤسسات)، والتي تضطلع بمهمة
تحويل الناتج من حد الملائمة التمكينية الشكلي الى حد الملائمة التمكينية الجوهرية ، وفق
استراتيجيات الاختيار التي تواجهها ، ووفقا للوزم هذا المقصد التمكيني الجوهرية الذي تبني
عملية نظرية التوزيع ضمن قواعد الاتجاه و قواعد الضبط في النظرية، ومن الجدير بالذكر انه

(138) ظ: عبد العزيز فهمي، مدخل الى الاقتصاد الإسلامي، ص ٨٤-٨٥ .

(139) ظ: طالب حسين الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر، ص ٤١٠-٤١١ .

- ظ: الطيب داوي ، مدخل لعلم الاقتصاد الإسلامي في الفكر الرأسمالي- الأشتراكي- الإسلامي، ص ١٧-٢٢ .

(٣) ظ: طالب حسين الكريطي، المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٤٢ .

عندما تعمل اجزاء النظام الاقتصادي وفق أ لوظائفها المرسومة مذهبيا ، فانها تمارس ادائها الوظيفي هذا، بفعلين متوازيين ، هما: (٣)

1 -المساهمة الوظيفية في صناعة قوى الفعل التطوري .

ويقصد بالمساهمة الوظيفية في صناعة قوى الفعل التطوري ، بانها مجموعة الفعاليات والانشطة النوعية التي يضطلع بها كل جزء من اجزاء النظام ، وفقا لمسار معالجته للرصيد المتاح من مواد المنهج (القدرات ، الحيويات)للوصول الى مضمون المساهم ة النوعية المستهدفه والمطلوبة في تهيئة متطلبات تحرير القوى التكاملية في ظل شروط مرحلة التطور التكاملي التي يواجهها المجتمع⁽¹⁴⁰⁾ .

٢ – أما المراجعة التصحيحية فهي تنصب على بعدين:

أ – التصور القائم للأهداف و الفلسفة العامة : حيث يأتي التصحيح لتحقيق مقاربة افضل في لائحة الاهداف العامة للنشاط من حيث الماهية و هيكل التدرج الهرمي ، و مما يرفع من مستوى الانسجام بين التصور القائم للأهداف من جهة و الفلسفة العامة المعبرة عن النظرة الكونية من جهة اخرى .

ب – اما البعد الثاني المتمثل بالاستراتيجية السائدة بالفعل : فتمثل المراجعة التصحيحية في الاستراتيجية العامة للمذهب ، تمثل استحقاقا للتصحيح الحاصل في البعد الاول : جانب الاهداف و الفلسفة العامة هذا الاستحقاق تكشف عنه الحركة التكاملية التطورية باستمرار ، كما ان الاستراتيجية المذهبية العامة ، توصف انها الهندسة المذهبية لمسارات الحركة بين الوسائل و الغايات ، تكون في حالة تعديل يلبي تحديد المواقع الموضوعي كحيز يراد له أن يعبر عن ظهور اعلى للصورة المذهبية . هذه العملية التصحيحية تحصل بشكل مواز لعمل الاستراتيجية الوظيفية في كل لحظة⁽¹⁴¹⁾ .

(١٤٠) ظ : طالب حسين الكريطي ، الاقتصاد الاسلامي و الفقر تاصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، ص٢٨٤ -٤٤٣ / وينظر: محمد ايوب ، النظام المالي في الاسلام ، ص ٨٠ -٨٢ .

(١٤١) ظ : طالب حسين الكريطي ، المصدر السابق ، ص ٤٤٤ – ٤٤٦ / وينظر: محمد عمر شابرا ، الاسلام و التحدي الاقتصادي ، ص ٢٧٣ .

المطلب الثالث : دور البعد الاخلاقي في بناء النظرية :

تتصف النظرية الاسلامية في الاقتصاد الاسلامي بأبعادها الاخلاقية التي تجعلها متميزة عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى و من اهم هذه الابعاد هو البعد الاخلاقي في بناء نظريات التوزيع والانتاج، (وفي المذهب الاقتصادي الاسلامي يعد معيار التوزيع على اساس الحاجة، قناة التوزيع الشخصية ذات الطابع المذهبي، والتي تحمل سمة المذهب و خصائصه العامة). فالاقتصاد الاسلامي يهدف الى الانتاج الكفوء و التوزيع المتوازن العادل ، ومن خلال التعاليم الاسلامية التي تسعى الى تمكين الانسان في الارض و ارشاده الى السعي الى تحقيق العدل و المساواة في تلبية حاجاته من خلال ممارسة الحرية الاقتصادية المحددة بتعاليم الشريعة الاسلامية و ضوابطها التي تسعى الى وصول الانسان الى مرحلة الرقي الاجتماعي و الاخلاقي، ومن اجل ضبط السلوك في استغلال المواد المتاحة للجميع جاء دور الحاجة كمعيار للتوزيع . الذي هنا يكون للدولة دور رئيس فيه ، والمقصود بالحاجة هي الرغبة في الشيء المتجسد في حالة ذهنية او حركية تحمل الفرد على ان يتخذ سلوكا معيناً لا يحيد عنه حتى تهدأ الحالة(142) .

ويشير السيد الصدر انه من جل ايضاح الدور المشترك الذي تسهم فيه الحاجة في ان نقسم افراد المجتمع على هذا الاساس الى ثلاث فئات كما بينا في الفصل السابق.(143) .
فالدولة ملزمة بتوفير حد الكفاية (اي حصول الانسان على السلع و الخدمات التي تضع الانسان في مستوى الاشباع الضروري لإدامة الحياة) . اي توفير حد الكفاية لافراد المجتمع كافة (144)، وهناك نصوص عديدة تدل الى ان مستوى الدخل الذي يجب ان تكفله الدولة للفرد هو مستوى كفايته ، اي ان مستوى الدخل المكفول هو مستوى حد الكفاية ، وقد ذكر المحقق الحلي : (ولا تقدير لنفقة ، بل يجيبذل قدر الكفاية من الطعام والكسوة والمسكن) (145) .
والى ذلك اشار العديد من الفقهاء منهم النووي ، (146) الماوردي (147)، وغيرهم ، وحق الدولة يرتكز على ركيزتين هما التكافل العام ، و حق الجماعة في مصادر الثروة .

(142) ظ : محمد عبد المنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي ، ص ٢٦ .

(143) ظ : محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، ص ٤٦٨ - ٣٦٩ .

(144) عبد الاسلام الهادي النجار ، الاسلام و الاقتصاد ، ص ١٧٨ .

(145) المحقق الحلي ، شراع الاسلام في مسائل الحلال و الحرام ، ص ٢٥٣ .

(146) محي الدين النووي ، بن شرف النووي ، المجموع على شرح المهذب ، ج ٦ ، ص ٢٠٢ .

(147) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٦ .

فالمذهب الاقتصادي الاسلامي يضع الدولة امام مسؤولية مباشرة في ضمان حد الكفاية بموجب حق الجماعة في الثروات الطبيعية التي تقوم بممارسته، فالدولة بموجب مسؤوليتها في التوزيع على اساس معيار الحاجة فهي امام مسؤولية هي رفع الدخل الحقيقي لإفراد الفئتين الثانية و الثالثة التي اشرنا اليها انفا⁽¹⁴⁸⁾، فتقوم الدولة بتامين مصارف الضمان الاجتماعي عن طريق مؤسسة الزكاة ، و عوائد القطاع العام ، و المواد المالية لبيت الله⁽¹⁴⁹⁾ .

ولقد اكد الاسلام كثيرا على مسالة التوزيع العادل بحسب حاجة الفرد و ما تكفله من تحقق مستوى معيشي ملائم له بحيث ان المساواة في الثروة امر اساسي في المجتمع الاسلامي⁽¹⁵⁰⁾ . إن الالتزام بتعاليم الدين و الشريعة الاسلامية التي تمت الاشارة اليها فلو تم اصلاح هيكل النمط السلوكي الاجتماعي و الاقتصادي وفقا للتعاليم الاسلامية ، فانه لا يمكن ان توجد حالات متطرفة من عدم المساواة في الدخل و الثروة في المجتمع الاسلامي ، اذ بما تشير اليه التعاليم الاسلامية في ربط او اصر الأخوة و المساعدة بين افراد المجتمع و تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يؤدي الى المساعدة بين افراد المجتمع و تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يؤدي الى المساعدة على المقاربة في الدخل للإفراد و بدوره يؤدي الى نبذ حالة الطبقة الاجتماعية فهي اهم المظاهر التي تؤدي الى خلل اجتماعي و الذي تنبذه التعاليم الاسلامية.

(¹⁴⁸) محمد ابو زهرة ، المجتمع الاسلامي في ظل الاسلام ، ص ١٣٦ .
(¹⁴⁹) ظ : محمد المبارك ، نظام الاسلام – الاقتصاد ، ص ١٥٦ .
(¹⁵⁰) ظ : محمد عمر شابرا ، الاسلام والتحدي و الاقتصاد ، ص ٢٧٢ .

المبحث الثاني

القواعد الاساسية لنظرية توزيع ما بعد الانتاج

- **المطلب الاول: المفاهيم الاساسية في نظرية توزيع ما بعد الانتاج**
- **المطلب الثاني: ملامح البناء النظري لنظرية توزيع ما بعد الانتاج**

المطلب الاول : المفاهيم الاساسية في نظرية توزيع ما بعد الانتاج :

في نظرية التوزيع ، يجري التمييز بين قناتين من التوزيع هما، قناة التوزيع الوظيفي، وقناة التوزيع الشخصي ، وهذا البناء النظري برمته هو ترجمة لمقاصد المذهب و غاياته في مجال التوزيع ، هذه المقاصد و الغايات التي تتوزع على القناتين و تربطها بنظام توزيع متكامل يحقق الفلسفة العامة لنظرية التوزيع، وفي التالي عرض لمفهوم كل من التوزيع الوظيفي و الشخصي في المفهوم العام ومن ناحية المذهب الاقتصادي الاسلامي .

اولا : التوزيع الوظيفي :

ويقصد به توزيع الدخل النقدي الناشئ عن العملية الانتاجية على اصحاب العناصر التي اشتركت في عملية الانتاج ، وذلك لقاء الوظائف الاقتصادية التي يقومون بها في عملية الانتاج ، فيحصل صاحب الارض على ريعها ، و يحصل العامل على اجر عمله ، و يحصل صاحب المال على ريع او فائدة راس ماله⁽¹⁵¹⁾ .

ثانيا : التوزيع الشخصي :

يقصد به نصيب الفرد من الدخل القومي، و يهتم بنصيب كل فرد من هذا الدخل ، و كيفية تحديد مستويات دخول الافراد ، و الاسباب التي ينجم عنها التفاوت في توزيع الدخل⁽¹⁵²⁾ ، وينقسم التوزيع الشخصي الى صنفين رئيسيين هما :

١ - التوزيع الحجمي للدخل .

٢ - التوزيع الطبقي للدخل .

ويتلخص الصنفان من التوزيع الطبقي و الحجمي في حجم الدخل الفعلية التي يحصل عليها الافراد او الطبقات في المجتمع في فترة زمنية محددة تكون في ال عادة سنة دون الاخذ في الاعتبار طبيعة و نوعية مساهمة العمل او وظائف الافراد في النشاط الاقتصادي في المجتمع ،

(^{١٥١}) ظ : اسماعيل ابراهيم البدوي ، التوزيع و النقود في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي ، ص ٥

(^{١٥٢}) ظ : اسماعيل ابراهيم البدوي ، المصدر نفسه، ص ٥ - ٦ .

او المصدر الذي يحصل عليه الفرد او الفئة من الدخل سواء عن طريق اجرة العمل ، او الادارة او الربح او الهبة او الأثر و غيرها، و خلاصة القول، ان التوزيع الشخصي للدخل يشتمل في بيان دخول الافراد والطبقات في المجتمع من حيث :

١ - مقدار وحجم الدخل الفردي الذي حصل عليه .

٢ - مستوى دخول الافراد من حيث الغنى و الفقر .

٣ - التفاوت الطبقي للدخول بين الفئات المختلفة في المجتمع⁽¹⁵³⁾ .

ويتركز التوزيع الوظيفي حول كيفية تحديد الانصبة المطلقة و النسبية التي يحصل عليها كل عامل من عوامل الانتاج من الارض و العمل و راس المال من حيث اسعارها و عوائدها ، و لابد من الاشارة الى موقف المذهب الاقتصادي في الاسلام من نظرية التوزيع الشخصي و الوظيفي.

فاذا تأملنا كتب الفقه و الدراسات الاسلامية مثل كتاب (الاموال) لابي عبيد القاسم بن سلام وكتاب (المكاسب) للشيخ الانصاري، و كتاب (البيع و المكاسب المحرمة) للأمام الخميني، و غيرها من الكتب الفقهية الأساسية، نرى بكل وضوح إن التركيز و الاهتمام كان منصبا على المسائل و القضايا المتعلقة (بالتوزيع الشخصي) ، فالمسائل و القواعد التي تتعلق بكيفية توزيع الثروة و الدخل او تحديد الملكيات الفردية و الاجتماعية و الحكومية ، و تقدير الانصبة المطلقة و النسبية التي يحصل عليها الفئات الثلاث سائلة الذكر و توضيح حدود و مسؤوليات كل نوع من انواع الملكية المختلفة و التركيز على عدالة التوزيع و كيفية تحقيقها بالطرق المختلفة ، هي من المسائل التي احتلت الجانب الاكبر في المساحات الفقهية و الآيات القرآنية في الكتاب و السنة، فالمنهج الاسلامي في طرح نظرية التوزيع ، لم يركز فقط على اوجه المسائل المتعلقة بالتوزيع الوظيفي ، فيلاحظ ان كثيرا من الدراسات و الابحاث الاقتصادية المرتبطة بالتوزيع الوظيفي ، تتعلق بعلم الاقتصاد اكثر من الجوانب المذهبية و التي تشكل بدورها الاطار النظري له، على عكس التوزيع الشخصي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفكار و القيم المذهبية، الامر الذي اصبح معه التوزيع الوظيفي مركزا بشكل واسع في تفسير الواقع كما هو موجود، و ليس بتوضيح بما يجب ان يكون عليه هذا الواقع⁽¹⁵⁴⁾ .

(١٥٣) ظ : جعفر عباس حاجي ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(١٥٤) ظ : جعفر حاجي ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

أذا إن التوزيع الشخصي في الاقتصاد الإسلامي هو القناة الأساسية في هيكل نظرية التوزيع و العدالة الاجتماعية التي يعتمدها الاقتصاد الإسلامي اذ ان التوزيع الشخصي للدخل القومي على جميع الوحدات الاقتصادية المساهمة في النشاط الانتاجي او العملية الانتاجية ، الى الفئات التي لم تساهم لعدم قدرتهم مثل المعوقون ، القاصرون ، و الذين يحصلون على الهبات والميراث و هبات الطبيعة . بعكس التوزيع الوظيفي الذي يستبعد بعض هذه الثروات و الدخل⁽¹⁵⁵⁾ .

ثانيا : مفهوم عناصر الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي .

تعددت اراء الاقتصاديين في تحديد عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الانتاجية . فمنهم من اعتبر بعض الاسلاميين ان هناك فقط عاملين اساسيين يسهمان في العملية الانتاجية وهما (عنصر العمل و رأس المال)⁽¹⁵⁶⁾ .

اما الاقتصاديون في الاقتصاد الإسلامي يعتمدون على ثلاثة عناصر للإنتاج هي (العمل، الارض، رأس المال)، و فيما يأتي عرض لكل مفهوم من المفاهيم الآتية :

أولاً- العمل :

يطلق العمل على كل عمل بشري ، وهو كل مجهود ذهني او بدني يبذله الانسان بصدد تحقيق المنافع او زيادتها . فهو في هذا يشمل كل عمل انتاجي سواء كان في انتاج السلع او الخدمات ، ويشتمل العمل على كل الاعمال الانتاجية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزراعة و التجارة والصناعة و الصحة و التعليم وغيرها ، كما انه يشمل كل عمل مباشر او غير مباشر في مجال الإنتاج⁽¹⁵⁷⁾ .

فالعمل المباشر هو ما يؤدي الى انتاج السلع و الخدمات التي تشبع الحاجات الانسانية بصورة مباشرة كبناء المساكن، و انتاج المنتجات الزراعية و الغذائية كالخضر و الفواكه وغيرها المستخدمة مباشرة في كونها غذاءً للسكان ، اما العمل الغير مباشر فهو العمل الذي يبذله الانسان في انتاج سلع تكون اقتصادية ايضا ، الا انها لا تؤدي الى اشباع مباشر للحاجات الانسانية كنشاط الانسان باستخراج المعادن و النفط وغيرها و يعد العمل اهم مصادر الإنتاج و في

⁽¹⁵⁵⁾ ظ : جعفر ابراهيم حاجي، المصدر نفسه، ص ٤٠٣ .

⁽¹⁵⁶⁾ ظ : سعد سعيد مرطان ، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام ، ص ٧٩ - ٨٠ .

⁽¹⁵⁷⁾ ظ : ناصر مكارم الشيرازي، الخطوط الأساسية للاقتصاد الإسلامي، ص ١٩٦ .

الاسلام يعد العمل عنصرا اساسيا و هاما ليس لأنه العنصر الانتاجي الوحيد ، بل لان الاسلام يعتبر الانسان مكرما على غيره ، وهو الذي يسخر غيره من المخلوقات لفائدته و عمارة الارض و تنفيذ امر الله فيها(158) .

وقد جاء في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تدل على تكريم الانسان نذكر نموذج منها قوله تعالى : { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا } (159)، فلقد كرم الله الانسان ليكون خليفة في الارض فأعطاه الكرامة و العزة و فضله على غيره من المخلوقات ، بحسن الصورة و امتداد القامة و العقل و الحرية و الاختيار و التدبير ، و سخر له باقي المخلوقات و يسر له العيش و مكنه من العمل(160) .

و العمل المنتج في الفكر الاقتصادي الاسلامي يهدف الى انتاج سلع و خدمات تهدف الى اشباع حاجات الانسان ، بمعنى انه لا بد ان يكون هناك طلب على ناتج العمل حتى يعتبر منتج ا، ومن الواضح انه لا بد ان يكون ناتج العمل متفقا مع المبادئ و التعاليم الاسلامية حتى يمكن ان تعتبر الحاجات التي يشبعها هذا الناتج تستحق الاشباع وفق القيم الاخلاقية الاسلامية ، اذ م ا يتم انتاجه من السلع و الخدمات والتي لا تشبع حاجات الانسان تعتبر ضياعا اجتماعيا و هدرا للموارد يجب ان تكافحه الدولة الاسلامية ، لذلك يجب هنا ان ياتي دور الدولة في الرقابة و الاشراف المستمر على المؤسسات المختلفة التي تعمل في مختلف القطاعات(161) .

ولقد تبين فيما تقدم من البحث الى أهمية العمل ومكانته في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة .

البعد الاخلاقي للعمل .

إن العمل كما مر سابقا يشكل العنصر الاساس من النشاط الاقتصادي و العملية الانتاجية، و على اساس النظرية الاسلامية فان العمل تتحكم فيه اخلاقيات سواء في مستوى العلاقة التبعية او التعاقدية التي تجمع رب العمل بالعامل او بالمجتمع ، او ما يتعلق بالمحددات التي تتحكم في نوعية العمل و طرق اختياره ، و على هذا الاساس فان الشريعة الاسلامية تجعل هناك معايير اخلاقية سامية تكون صارمة لكي تتيقن من التزامه بأخلاقيات سليمة .

(158) ظ : ناصر مكارم الشيرازي، المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(159) سورة الاسراء / ٧٠ .

(160) ظ : ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، تفسير القرطبي، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .

(161) ظ : عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل الى الاقتصاد الاسلامي، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

ومن هذه المعايير هي الصدق، الوفاء بالعهد والدين، العدل، الانصاف، التحلي بروح المسؤولية والامانة، الانصاف، الاخلاص، حتى ان النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى افراد امته عن خيانة من يخونهم بعد ان امرهم بحسن الامانة فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : (اد الامانة الى من انتمك و لا تخن من خانك) (162).

وعلى هذا فان الدولة تتجسد مسؤوليتها في تنفيذ هذه الاخلاقيات من خلال تنظيم العمل و الاشراف عليه و ضمان حق اختيار العمل و غيرها(163).

ثانياً - الارض : وهي عنصر الانتاج الثاني ، وهي بما تضمه من مواد طبيعية لم تدخل يد الانسان في تكوينها، و على اساس هذه الصفة كونها تضم مواد طبيعية جدا من معادن و انهار وغيرها و كونها صالحة لتكون مصدراً أساساً في العملية الانتاجية بما تملكها من مواد غنية بحد ذاتها تجعلها تعتبر منطلقاً أساسياً في حل المشكلة الاقتصادية ، و توفير الانتاج، و اشباع حاجات الانسان المتعددة(164).

فالأرض بالمفهوم الاقتصادي تشمل كل الموارد الطبيعية التي تساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة في سد حاجات الانسان ، لذلك فان ما يدخل في هذا المفهوم هو :

- 1 -الزراعة بأنواعها و من ضمنها المراعي و الغابات و الاحراش .
- 2 - اراضي الاعمار من بناء و طرق و مساحات و غيرها من الخدمات المتنوعة.
- 3 -آبار البترول و المناجم بأنواعها و ما فيها من معادن مختلفة .
- 4 -مياه البحار و المحيطات و شواطئها و الموانئ الواقعة عليها ، و كذلك في اعماق البحار من ثروة سمكية و غير سمكية كالمحار و اللؤلؤ و غيرها .
- 5 - الانهار و الشلالات و الصحاري و البراري و القفار سواء الحارة او المتجمدة (165)

اما الفقهاء فقد قسموا الارض الى مجموعتين فقط هما :

(162) ظ : ابو عيسى محمد الترمذي، سنن الترمذي، حديث ١١٨٥، ص ٦٢٥ .
(163) ظ : عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الاسلامي، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
(164) ظ : محمد عبد المنعم عفر، نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام ، ص ٧٥ / وينظر: عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل الى الاقتصاد الاسلامي، ص ٨٩ - ٩٠ .
(165) ظ : رياض صالح عودة ، مقدمة في الاقتصاد الاسلامي، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ / وينظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ٤٧٦ .

1- الارض العامرة (المعمورة) ، زراعة ، سكن ، مراعى اي ما تم استغلالها من الاراضي و العمل بها .

2- الارض الميتة (غير المعمورة و غير المزروعة مثل البراري) .

وبهذا فان كلا المجموعتين لهما احكام و شروط سواء على مستوى استغلالها او على مستوى التملك (الحيازة) ، ويرى الاسلام ان الارض وما عليها هي ملك لله سبحانه ، فهو المالك الحقيقي لها، وإن الله وفر للإنسان ما على الارض للاستفادة منها والعيش عليها بحسب ما يريد الخالق عز و جل و ما يلائم احكامه في كتابه العزيز و السنة النبوية الشريفة. (166) .
وعلى هذا الاساس فان الاسلام لم يسمح لأي فرد ان يمتلك ارضا ما لم يكن مستغلا لها لغرض اعمارها او زراعتها، و قد ورد ذلك عن الامام علي (عليه السلام) ،(من احيا ارضا ميتة من المسلمين فليعمرها، وليؤد خراجها الى الامام من اهل بيتي، فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و احياها فهو احق بها من الذي تركها ، فليؤد خراجها الى الامام) (167) .
ثالثا : رأس المال .

يستخدم مصطلح رأس المال عند الاقتصاديين للإشارة الى السلع المنتجة المستخدمة في انتاج اضافي ، فهو يشمل وسائل الانتاج من مكائن و آلات ومبان وطرق وجسور.. الخ ، المستخدمة في انتاج السلع وخدمات اخرى، وبهذا المعنى فان رأس المال يحصل على عائد مقابل مساهمته في العملية الانتاجية هو الفائدة .

إن رأس المال هو جزء من الثروة على اعتبار ان الاخيرة تتضمن ايضا السلع الاستهلاكية المعمرة و غير المعمرة و المخزون السلعي، ويقسم رأس المال من حيث مساهمته في الانتاج الى رأس مال انتاجي (الآت / المواد الخام / السلع نصف المصنعة / المباني و ما شابه) ، ورأس المال الاجتماعي (الطرق / الجسور / السدود / المدارس / المستشفيات / و ما شابه) .
و يسمى ايضا البنى التحتية⁽³⁾ .

(١) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ٤٧٦.

(٢) ظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضا مواتا، ج٢، ص٤٧٦ .

(٣) ظ: كامل علاوي الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد ، ص ١١٧ .

ويذكر السيد محمد باقر الصدر (قدس) ان راس المال في الحقيقة هو ثروة منتجة، و ليس مصدرا اساسيا للإنتاج ، لأنه يعبر اقتصاديا عن كل ثروة تم انجازها ، و تبلورت خلال عمل بشري لكي يساهم من جديد في انتاج ثروة اخرى⁽¹⁶⁸⁾ .

فالآلة التي تنتج النسيج ليست ثروة طبيعية خالص ة، و انما هي مادة طبيعية ، كئفها العمل الانساني خلال عملية انتاج سابقة⁽¹⁶⁹⁾ .

ويتكون راس المال عن طريق اقتطاع قسط من الدخل و توجيهه الى الاستثمار بدلا من استغلاله فقط على مستوى الاستهلاك اي بواسطة الادخار، مما يؤدي الى رفع حجم رأس المال المكون، وهو ما يسمح باتخاذ كأداة لقياس مدى التنمية الاقتصادية⁽¹⁷⁰⁾، الا ان راس المال يعد من العوامل الهامة في زيادة الانتاج وتحقيق التنمية و التقدم للمجتمعات البشرية، حيث يزيد من الكفاءة الانتاجية للعمل و الارض و من مقدرة المجتمع على الانتاج ، ويتم تكوين راس المال في المجتمع بتأجيل جانب من الاستهلاك الحالي و ادخار المال و توجيهه نحو الاستثمار لأقامه المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تدعم القدرات الانتاجية للمجتمع و تزيد الاستهلاك في المستقبل⁽¹⁷¹⁾ .

المطلب الثاني

ملامح البناء النظري لنظرية توزيع ما بعد الانتاج

⁽¹⁶⁸⁾ ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٤٥٥ .

⁽¹⁶⁹⁾ ظ : محمد باقر الصدر، المصدر نفسه، ص ٤٥٥ .

⁽¹⁷⁰⁾ ظ : عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة علم الاقتصاد، ص ١٣٥ .

⁽¹⁷¹⁾ ظ : ناصر مكارم الشيرازي، الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامي، ص ١٣٨ .

اولا : نظرية توزيع ما بعد الانتاج .

إن النظرة الأساسية الإسلامية في نظرية توزيع ما بعد الانتاج تصب في ان التوجيه الإسلامي في التوزيع و الانتاج لا يضع عناصر الانتاج المتعددة على مستوى واحد ، و لا ينظر اليها بصورة متكافئة ، بل ان النظرية الإسلامية العامة لتوزيع ما بعد الانتاج تعتبر ان الثروة التي تنتج من الطبيعة الخام ملك الانسان المنتج وحده، و اما وسائل الانتاج المادية التي يستخدمها الانسان في عملية الانتاج من ارض و راس مال و مختلف الادوات و الآلات فلا نصيب لها من الثروة المنتجة نفسها ، وانما هي وسائل تقدم للانسان خدمات في تدليل الطبيعة و اخضاعها لاغراض الانتاج، فاذا كانت تلك الوسائل ملكا لفرد آخر غير العامل المنتج ، كان على الانسان المنتج ان يكافئ الفرد الذي يملك تلك الوسائل على الخدمات التي جناها المنتج عن طريق تلك الوسائل ، فتكون مكافأة من الانسان المنتج الى مالك وسائل الانتاج⁽¹⁷²⁾ .

وبتعبير آخر إن النظرية تركز ان منزلة الانسان في العملية الانتاجية هي اساس الانتاج، ومركز هذه العملية، اما وسائل الانتاج المستعملة كعامل مساعد⁽¹⁷³⁾ في الانتاج ماهي الا عناصر مساعدة في انجاز الفعل الانتاجي⁽¹⁷⁴⁾ .

كما تشير الا ان في نظرية توزيع ما بعد الانتاج فان موضوع (الكسب) لا يسمح به في نظرية توزيع ما بعد الانتاج في الاسلام الا على اساس المنفق والمنفق وهونوعان : عمل مباشر يوجد وينفق في وقت واحد كعمل الاجير ، وعمل منفصل مختزن يوجد بصورة مسبقة و ينفق خلال انتفاع المستأجر به ، كالعامل المختزن في الدار او اداة الانتاج الذي ينفق و يستهلك خلال مسكنها المستأجر فيها و الانتفاع بها⁽¹⁷⁵⁾ .

ومن خلال البحث في البناء العلوي لنظرية توزيع ما بعد الانتاج نجد انها تصب في فكرة اساسية واحدة وهي ان العمل اساس الملكية، وإن اساس التملك هو مباشرة العمل، اي إن العامل يباشر عمله بنفسه ، ولا بد من ذكر نماذج لهذا المعنى حتى يتبين اساس النظرية الإسلامية، فنذكر على سبيل المثال ما ذكره المحقق الحلي (٦٥٢ هـ - ٦٧٦ هـ)، في كتاب الوكالة من كتاب الشرائع، في موضوع الاحتطاب قال ان الاحتطاب عليه وما اليه من الوان العمل في

^(١٧٢) ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٦١٤ - ٦١٥ .

^(١٧٣) ظ : محمد ابو زهرة ، التكامل الاجتماعي في الاسلام، ص ٥٠ .

^(١٧٤) ظ : محمد ابو زهرة، المصدر نفسه، ص ٥٠ .

^(١٧٥) ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٦٦١ .

الطبيعة لا تصح فيه الوكالة، فلو وكل فرد الى شخص آخر بالاحتطاب له من اخشاب الغابة
مثلا، كانت الوكالة باطلة⁽¹⁷⁶⁾.

وقد قال ما نصه (وإما ما لا تدخل النيابة فيه فضابطه ما تعلق قصد الشارع بأيقاعه من المكلف
مباشرة كالطهارة ، والصلاة الواجبة ما دام حيا و الصوم و الاعتكاف والحج الواجب مع القدرة
و الايمان والنذر و الغصب والقسم بين الزوجات لأنه الظهار واللعان و قضاء العدة والالتقاط
والاحتطاب والاحتشاش)⁽¹⁷⁷⁾ .

ثانيا : المميزات الجوهرية للنظرية .

تضم نظرية توزيع ما بعد الانتاج اختلافات اساسية و جوهرية تختلف فيها عن النظرية العامة
للتوزيع في الاقتصاد المذهبي الرأسمالي ، ويمكن توضيح اهم تلك الاختلافات الجوهرية من
خلال المطالب التالية :

1 -ظاهرة ثبات الملكية في النظرية .

2 -فصل النظرية للملكية عن القيمة التبادلية^(٤) .

١ - ظاهرة ثبات الملكية في النظرية.

يختلف المذهب الاقتصادي الاسلامي عن المذهب الرأسمالي اختلافاً جوهرياً، بل هو اختلافٌ
اساسي، لان الاسلام لا يضع عناصر الإنتاج المتعددة على مستوى واحد، بل لا ينظر اليها
بصورة متكافئة بل ان النظرية الاسلامية تعتبر الثروة التي تنتج من الخام هي ملك الانسان
المنتج العامل وحده ، فالإنسان المنتج حسب النظرية هو المالك الاصيل للثروة المنتجة من
الطبيعة الخام، اما وسائل الانتاج المادية المستخدمة في عملية الانتاج من (ارض، راس مال،
مختلف الادوات و آلات) لا نصيب لها في تلك الثروة ، انما هي مجرد وسائل خدمية تساعد
الانسان في تذليل الطبيعة، والانسان المنتج مدين لأصحاب الوسائل مقابل استخدامها، فنصيب
تلك الوسائل يحمل طابع المكافئة على الخدمة، ويعبر عن دين في ذمة الانسان المنتج⁽¹⁷⁸⁾ .

^(١٧٦) ظ : نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الاسلام في مسائل الحلال و الحرام ، ج ٢، ص ١٩٥ .

^(١٧٧) ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٦٠٨ .

(٤) ظ: محمد باقر الصدر، المصدر نفسه، ص ٦١١ .

^(١٧٨) ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا ، ٦١٤ - ٦١٥ .

وايضا باعتبار إن الملكية هي للإنسان، فان النظرية الاسلامية تختلف في تقدير مركز الانسان و دوره في العملية الانتاجية ، فالرأسمالية تعتبر الإنسان هو (الوسيلة) التي تخدم الإنتاج لا الغاية التي يخدمها المجتمع، و يختلف مركزه اختلافا كليا في النظرية الاسلامية حيث يعد (الغاية) لا الوسيلة فلا يعتبر خادما لوسائل الإنتاج بل ان وسائل الإنتاج هي خادمة له في انجاز عملية الإنتاج ، كما انه لا بد الاشارة الى اهم ظواهر الاختلاف الجوهرى المذهبين في أن الرأسمالية تعتبر الملكية غير ثابتة لديها اي عدم اختصاص الملكية بالإنسان، فيكون بمقدور رأس المال ان يكون (مالكا) عن طريق استثمار عمالا لاحتطاب الخشب مثلا من اشجار الغابة، و استخراج البترول من آباره، ويسدد اليهم اجورهم، بعكس النظرية الاسلامية فلا مجال فيها لهذا النوع من الإنتاج و ذلك لسبب معين وهو إن رأس المال لا يظفر بشيء عن طريق تسخير الاجراء لاحتطاب الخشب وغيره، لان النظرية الاسلامية تجعل مباشرة العمل شرطا اساسيا في تملك الثروة الطبيعية ، وتمنح العامل وحده حق ملكية الخشب الذي يحتطبه و المعدن الذي يستخرجه ، وبذلك يقضي على تملك الثروة الطبيعية الخام عن طريق العمل المجاورو تختفي سيطرة راس المال على تلك الثروات و تحل محلها سيطرة الانسان علنالخام عن طريق العمل المجاور ، وتختفي سيطرة ر أس المال على تلك الثروات وتحل محلها سيطرة الانسان على الثروة الطبيعية⁽¹⁷⁹⁾ .

٢ - فصل النظرية للملكية عن القيمة التبادلية .

كما تقدم ذكره سابقا في ان النظرية الاسلامية تختلف في نظرتها للعمل و الإنتاج عن النظريات الاقتصادية الاخرى ، ومن خلال الدراسة المتقدمة وردت اختلافات جوهرية و اساسية في القوانين التي تتبعها النظرية الاسلامية عن النظرية الماركسية الاقتصادية، وما نشير اليه من خلال هذا المطلب هو فصل الملكية عن القيمة التبادلية في النظرية الاسلامية، ولكي يبدو واضحا و مفهوما ما تطرقت اليه النظرية الاسلامية في هذا الموضوع فلا بد ان نشير الى ملخص ما جاء في نفس الموضوع لكن من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الماركسية لكي نختم المطلب بنتيجة واحدة واضحة، فالنظرية الماركسية ترى ان العامل الذي يتسلم المواد للعمل من الرأسمالي و ينفق جهده عليها ، فانه يملك بمقدار ما منحه بعملة من قيمة تبادلية جديد . وعلى اساس ذلك فان النظرية تعده صاحب الحق الشرعي في السلعة المنتجة ، باستثناء قهية ما تسلمه

⁽¹⁷⁹⁾ ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا ، ص ٦١٦ - ٦١٧ .

هذا العامل من الرأسمالي قبل القيام بعملية الانتاج ، لان الماركسية تربط بين الملكية و القيمة التبادلية من جهة، و بين القيمة التبادلية و العمل من ناحية اخرى، وهذا هو اساس الاختلاف بين النظريتين⁽¹⁸⁰⁾ .

اما النظرية الاسلامية فهي (تفصل بين الملكية و القيمة التبادلية) اذ لا تمنح العامل حق تملك للمادة على اساس القيمة الجديدة التي منحها اياها من خلال عمله ، لان ه اذا ملك فرد مادة و اعطاها لغيره باشر العامل بها فلا يعتبر من باشر العمل بها مالكا حقيقيا لها ، و ان منحها قيمة عملية جديدة ، و انما تعتبر ملكا لمالكها الاصلي ، اي ان المادة التي يمارسها الانسان المنتج (العامل) اذ لم تكن ملوكة سابقا، فالثروة المنتجة كلها للانسان، وجميع القوى الاخرى المساهمة في الانتاج تعد خادمة للانسان و تتلقى المكافآت منه، اما اذا كانت المادة مملوكة سابقا لفرد خاص فهي ملكه مهما طرأ عليها من تطوير فالقوى المادية التي تساهم في الانتاج تتلقى دائما جزاءها من الانسان بوصفها خادمة له لانها من نفس الثروة المنتجة بوصفها داخلة في تكوين قيمتها التبادلية⁽¹⁸¹⁾ .

⁽¹⁸⁰⁾ ظ : محمد باقر الصدر، المصدر نفسه ، ص ٦٢٤ – ٦٢٥ .

⁽¹⁸¹⁾ ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٦٢٥ – ٦٢٨ .

المبحث الثالث

مكافآت عناصر بعد الانتاج

المطلب الاول : مضامين مكافآت عناصر الانتاج .

اولا - العمل :

حددت النظرية الاسلامية للتوزيع ما بعد الانتاج اسلوبين لتحديد المكافآت التي يستحقها عنصر العمل ، واعطت الفرصة للعامل في اختيار اي منهما :
الاول : اسلوب الاجرة .

الثاني : اسلوب المشاركة في الارباح او الناتج، و بهذا فان للعامل الحق ان يختار ان يكون مشاركاً في الربح او الناتج بنسبة تحدد في العقد، وايضا من حقه ان يختار عمله⁽¹⁸²⁾.
قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) : (أعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه)⁽¹⁸³⁾ .

ويقصد بالعمل كما تقدم ذكره فيما سبق (انه كل المجهود العضلي أو الفكري) الاداري الذي يقوم به الانسان في انتاج السلع و الخدمات، و يعتمد حجم العمالة و قوة العمل على عدد سكان الدولة في سن العمل، الى ان قوة العمل ليس كل السكان، وفي معظم الدول تصف قوة العمل بالفئة العمرية (١٤ - ٦٥) سنة من القادرين ذهنياً على العمل⁽¹⁸⁴⁾ .

العوامل المؤثرة في كفاءة العمل .

يمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة في كفاءة العمل وهي :

أ - مستوى التعليم :

⁽¹⁸²⁾ ظ : محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٥٤٢ .

⁽¹⁸³⁾ ظ : محسن خليل، في الفكر الاقتصادي العربي - الاسلامي، ص ١٢٣ .

⁽¹⁸⁴⁾ ظ : خالد احمد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، ص ٨٥ .

يلعب مستوى تعليم الفرد دورا كبيرا في مستوى ادائه (انتاجه) ، فالتعليم يزيد من خبرة العامل و مهارته و مستوى وعيه يدفعه الى زيادة انتاجيته و اتقانه لمهنته الى جانب التدريب العملي الذي بدوره يصقل مهارة العامل و ينميها .

ب : الرغبة في المهنة :

إن هذه الصفة تدفع عادة الى حب الفرد لمهنته و حماسه في العمل ، فاختيار العامل لمهنته دون اجبار لها دور كبير في احساسه بالحرية و بأنه يشبع حاجة في داخله مما يدفعه الى الابداع و الاتقان المستمر في العمل .

ج - ظروف العمل :

يقصد بها إمكانية الإدارة في توفير الشروط الصحية لحرية العمال داخل المنشأة الانتاجية و تحسين ظروفهم و وجودهم فيها، كتحديد الواجبات و المسؤوليات بشكل صحيح و المقدرة على تشجيع العمال على الانتاج(185) .

ثانيا : الارض :

وهي العنصر الثاني الاساسي من عناصر الانتاج المشترك في العملية الانتاجية . و تعد مصدرا من المصادر المادية، و يسمح لهذا العنصر الانتاجي المشاركة في الناتج على اساس الاجور، و لا يسمح لها المشاركة فيه على اساس الارباح(186) .

ويلعب عنصر الارض الانتاجي دورا مهما في العملية الانتاجية ، و تتغير انتاجية الارض من منطقة الى اخرى حسب ظروف تركيب ترتيبها و الظروف المناخية ، و توافر الوسائل الاخرى من موصلات و ماء و بذور و اسمدة و اسواق ... الخ(187) .

و تعد الارض من أهم عناصر الانتاج التي نالت اهتمام الاقتصاديين منذ المرحلة الاولى لتطور الفكر الاقتصادي، و تظهر اهميتها في عدم تصور وجود الانتاج دون وجود مكان يتم فيه، و هذا يتضح خصوصا في الانتاج الزراعي، و من جدير بالذكر ان المادة التي تهبط الطبيعة للإنسان ، و ان كان يمكن تحويلها او تطويرها، الا انها لا يمكن خلقها، و مع ذلك فالمواد الطبيعية تحتاج للإنسان كي تصبح اكثر قابلية للأننتاج(188)

(185) ظ : خالد احمد فرحان المشهداني - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، ص ٨٥ - ٨٦ .

(186) ظ : جاسم محمد شهاب البجاري، دراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، ص ٥٣ .

(187) ظ : خالد احمد فرحان المشهداني - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، ص ٨٥ .

(188) ظ : زينب حسين عوض الله - سوزي عدلي ناشد، مبادئ علم الاقتصاد ، ص ١٠٠ .

خصائص الارض .

تتميز الموارد الطبيعية بعدة خصائص تجعلها موارد اقتصادية وليست حرة، ينشغل ب ه ا الأقتصاديون، وتتمثل فيما يأتي:

أ: أنها هبة من الطبيعة لا دخل للإنسان في أيجادها أو خلقها فهي من خلق الله، وأن كان من النادر أن يوجد مورد طبيعي بحالته التي وجد عليها أصلا في الطبيعة دون تغيير أو تحسين بواسطة الإنسان على مر الزمن حتى أصبح هذا المورد أكثر قابلية وكفاءة للإنتاج، مثل زيادة خصوبة الأراضي الزراعية .

ب: أنها نافعة: فيتمكن الإنسان من استخدامها في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لأشباع حاجاته.

ج: أنها تتميز بالندرة النسبية كأى مورد اقتصادي، بمعنى أن وجودها في الطبيعة وأن كان بوفرة أقل من حاجات الإنسان عليها، وهذه الصفة هي التي تجعلها محلا للملكية أو السيطرة عليها وبالتالي الاقتصاد في استعمالها، وهذه الخاصية كان لها دور مباشر في ظهور فكرة الربيع.

د: عدم تركز الموارد الطبيعية في منطقة واحدة، فهناك تفاوت في توزيعها بين الدول الأخرى، وهذا ما ساعد على زيادة الأهمية الاقتصادية دون أخرى بحسب تغيير الأساليب الفنية للإنتاج⁽¹⁸⁹⁾ .

ثالثا: رأس المال.

يعتبر رأس المال بأن كل الاموال والأمكنيات القادرة على إعطاء ثروة أو بضاعة، والمستخدمه بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العملية الإنتاجية ، على هذا فإن رأس المال في الأساس يتكون من عمليتين هما:

١- الأذخار: وهو استقطاع جزء من العوائد.

٢- الأستثمار: وهو ما يتم تحويله الى مشاريع اقتصادية تعطي عائدا.

ويمكن تحديد أهم انواع رأس المال على النحو الأتي.

أ: رأس المال الثابت ورأس المال المتداول.

^(١٨٩) ظ: زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ علم الاقتصاد، ص٣٦٦.

(٢) ظ: محمود الطنطاوي باز وأسامة الفولي، مبادئ التحليل الاقتصادي، ص١٨٨.

رأس المال الثابت للمشروع هو المباني والمكائن وغيرها من الأموال التي تستخدم عدة مرات في العملية الإنتاجية دون الحاجة الى تغييرها في كل مرة ، أما رأس المال المتداول فهو الأموال التي تستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالمواد الأولية التي يمكن تحويلها الى شكل آخر عند استخدامها في الإنتاج.(٢)

ب: رأس المال المنتج ورأس المال المستهلك:

يعرف رأس المال المنتج أنه تلك الأموال التي تستخدم للإنتاج أموال أخرى كالمكائن والأبنية والآلات والمواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية، أما رأس المال المستهلك فيشمل السلع النهائية التي يستخدمها المستهلكون لأشباع حاجاتهم المباشرة كالملبس والمسكن والأغذية وغيرها، كما أن هناك بعض السلع التي تدخل ضمن رأس المال المنتج يمكن عدها من سلع رأس المال المستهلك، وذلك حسب طريقة استخدامها، فالبنية إذا ما استخدمت للسكن فأنها رأس مال المستهلك، أما إذا استخدمت في عملية إنتاجية فهي رأس مال المنتج(190) .

(١٩٠) ظ: خالد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الأقتصاد، ص٨٧.

الفصل الثالث

دور الحاجة في توزيع ما بعد الانتاج

المبحث الاول : مفهوم الحاجات و تطورها .

المبحث الثاني : الحاجات كأساس في نظرية توزيع ما بعد الانتاج .

المبحث الاول

مفهوم الحاجات و تطورها

المطلب الاول : مفهوم الحاجات و تطورها .

تعرف الحاجة بانها : (الرغبة في الحصول على وسيلة من شأنها ان توقف احساسا اليما او تمنع حدوده او تحتفظ بإحساس طيب او تزيد منه او تنسأه) (191).

عرفها آخرون بانها بمعناها الاقتصادي (هي كل رغبة تساور النفس سواء اتفقت مع القواعد الاخلاقية والقانونية والصحية او ناقضتها) (192).

و عرفوا الحاجة ايضا (بانها كل مشتبهيات الانسان التي تساور الانسان و يسعى الى اشباعها و يبذل في سبيل ذلك جهدا او مالا سواء وافقت رغبته او خالفت القانون او الصحة او الاخلاق او الدين) (193).

فمن خلال التعاريف السابقة للحاجة نجد انها مرتكزة على شيء واحد وهي انها عبارة عن اشباع رغبة الانسان نحو شيء ما، و ميولاته بغض النظر عن طبيعة هذه الحاجات و تأثيرها على الفرد نفسه ، و على مجتمعه سواء كانت مطابقة او مخالفة للأخلاق او الدين او القانون، اما الاقتصاد الاسلامي، فهو يذكر مفهوم خاص للحاجة حيث ان الحاجة في الفكر الاقتصادي الاسلامي لا يمكن ان يكون تعبيراً عن الشهوة و الرغبة المطلقة التي يراد لها الاشباع مهما كانت امكانية كل من الفرد و المجتمع ، لان الشهوة و الرغبة بهذا المفهوم المطلق تكون خارجاً عن مقاصد الشارع الحكيم في تشريعه للحاجات و تقريرها اذ ان حاجة الانسان لا تنبع من رغبة او لذة مادية ، بل هي نابعة من حاجتي كل من الجسم و الروح في الانسان^(٤).
وقد اطلق بعض الاقتصاديين على مبدأ تعدد الحاجات و تنوعها (بقانون تنوع الحاجات البشرية) و مضمونه : (ان عدد السلع و الخدمات المختلفة التي يحتاجها احد الاشخاص لاحد له على اساس ان الحاجات القديمة كلما اشبعت ظهرت حاجات جديدة تتطلب الاشباع)، و من الجدير بالذكر انه ليست كل الحاجات التي يشعر بها الانسان تدخل ضمن دراسة الاقتصاد، كحاجة الانسان الى الهواء و نور الشمس فعلى الرغم من اهمية هذه الحاجات الاقتصادية الا انها تخرج من الدراسة الاقتصادية⁽¹⁹⁴⁾.

(١٩١) ظ : شوقي احمد دنيا، الاقتصاد الاسلامي اصول و مبادئ، ص ٨١ .

(١٩٢) ظ : عبد الرحمن الجليلي، مبادئ في الاقتصاد، ص ٤٩ - ٥٠ .

(١٩٣) ظ : محمد كمال العتر، مبادئ الاقتصاد، ص ٢٣ .

(٤) ظ : أحمد عواد محمد الكبيسي، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٧ .

(١٩٤) ظ : احمد عواد محمد الكبيسي، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٧ -

المبحث الثاني

الحاجات كأساس في نظرية توزيع ما بعد الانتاج

المطلب الاول : تقسيم الحاجات

تنقسم الحاجات الى قسمين رئيسيين هما :

1 - الحاجات الطبيعية :

هي تلك الحاجات المتعلقة بحياة الانسان الفيزيولوجية التي بدونها لا تستمر الحياة، و تتمثل اساسا في المأكل والمشرب والملبس والمأوى .

2 - الحاجات الاجتماعية :

هي الحاجات التي ترتبط بعقل و فكر الانسان و عقيدته ، و هي وان كانت لا تؤدي الى موت الانسان و فناءه الا ان انعدامها يؤدي الى موت الانسان من الناحية ال فكرية والعلمية، وهي تتمثل في العلم و الثقافة والعقيدة والاخلاق والسياسة ، وغيرها⁽¹⁹⁵⁾ .

⁽¹⁹⁵⁾ ظ : الطيب داوي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي - الاشتراكي - الاسلامي ، ص ١١٧ .

المطلب الثاني : خصائص الحاجة .

ذكرنا فيما تقدم أن الحاجة عبارة عن حالة نفسية أساسا يشعر الفرد بمقتضاها بميل نحو الشيء الذي يؤدي الى الأستجابها لتامه لهذا الميل أو التخفيف منه، وذلك لا يكفي لجعل الإحساس حاجة اقتصادية، فلكي ينقلب الى حاجة اقتصادية لابد من توفر بعض الخصائص، وهي :

1 - قابليتها للتعدد:

إن حاجات الإنسان متعددة ومتزايدة طبقا للتطور الحضاري للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة وتطوره⁽¹⁹⁶⁾ .

2 - قابلية الحاجة للإشباع:

إن كل رغبة أو حاجة إنسانية تشبع بقدر معين أي أن حد الإشباع يعتبر الضابط للحاجة أو الرغبة الإنسانية، فإذا زاد الإشباع عن الحد المعين فإن هذه اللذة تنقلب الى ألم، فالماء الذي هو عنصر الحياة الأساسية قد ينقلب في لحظه تجاوزه المفرطة لحد الإشباع الى عنصر فناء، فإن حاجة الفرد يمكن أشباعها عند حد معين بعدها يحصل ضرر في تناول وحدات إضافية أخرى⁽¹⁹⁷⁾ .

3 - الحاجات متكاملة:

هناك الكثير من الحاجات لا يمكن أشباعها الا بإشباع حاجات أخرى معها، فالحاجة الى شرب الشاي تؤدي الى الطلب على السكر وهكذا، أي أن أشباع حاجة معينة قد يستلزم استعمال أكثر من سلعة واحدة⁽¹⁹⁸⁾ .

4 - قابليتها للإحلال أو الاستبدال:

أن الحاجات يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر، أي أن أشباع حاجة بديلة محل حاجة أخرى وهذا المقصود ب(الإحلال) كالحاجة الى شرب القهوة مثلا قد تزيل الحاجة الى شرب الشاي، ومبدأ الإحلال يعتبر ذو أهمية كبيرة في علم الأقتصاد، فعندما يفضل

⁽¹⁹⁶⁾ ظ: خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الأقتصاد، ص ٢١ .

⁽¹⁹⁷⁾ الطيب داوي، مدخل لعلم الأقتصاد في الفكر الرأسمالي- الأشتراكيو الإسلامي، ص ١١٨ .

⁽¹⁹⁸⁾ ظ: عبد الله عباوي، مبادئ الأقتصاد، ص ٣٥ .

الإنسان أحلال سلعة معينة محل سلعة أخرى فإنه يتوقع الحصول على نفس الأشباع السابق بثمان أقل، أو على أشباع أكبر بنفس الثمن⁽¹⁹⁹⁾.

إن الحاجات البشرية بخصائصها التي ذكرناها سابقا لا يمكن أن تشبع إلا إذا لجأ الإنسان الى الإنتاج، غير أن مشكلة الندرة لا يسمح بإنتاج مقابل كل حاجة ورغبة سلعة معينة، وهنا يتبين أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في تحديد الحاجات التي تحرك الإنتاج، لأن تحديد الإنتاج يستلزم إمكانات مادية وهي أقل من أن تشبع كل الحاجات، أي أن يهدف الإنتاج الى أشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية⁽²⁰⁰⁾.

أما في الاقتصاد الإسلامي فالحاجة تختلف، حيث ينظر الإنسان نظرة كلية متكاملة مركبة من العديد من العناصر المادية والروحية والفكرية، فأن حاجة الإنسان هي كل ما يحافظ على هذه الكينونة المركبة من تلك العناصر، فحاجة الإنسان للطعام مثلا ليست حاجة لجسمه فقط، وإنما هو حاجة لجسمه وعقله وروحه، وهي ليست لمجرد تحقيق لذة أو لدفعه، وإنما هي للمحافظة على القوى الإنسانية المختلفة والعمل على تنميتها، وما للذة والألم إلا أحاسيس خلقها الله في الإنسان لتكون حافزا ودافعا للحصول على السلعة أو الخدمة⁽²⁰¹⁾.

ففي نظام الاقتصاد الإسلامي هناك الزام بمد الفقير بما يشبع حاجته الأساسية، سواء عن طريق تزويده بدخل يمكنه من طلب تلك السلع والخدمات، أو تقديمها مجانا من قبل الدولة وليس من قبل السوق والقطاع الخاص، وقد جند الاقتصاد الإسلامي كلا من الإنتاج والتوزيع ليخلق طلبا يتمتع به أكبر عدد من السكان، وليس مجرد فئة قليلة منهم كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، الذي لم يعن العناية المطلوبة بالطلب عند تصميمه للهياكل الإنتاجية والتوزيعية⁽²⁰²⁾.

إن مفهوم الحاجة يتسع بمجالاتها المختلفة، ويمكن القول أنها الحرمان من شيء يؤدي نفعاً مادياً أو روحياً فردياً أو اجتماعياً، يحتاج إليه الإنسان فرداً وجماعة في تدعيم وجوده وتنميتها نفسه وقيامه بوظيفته (الأستخلافية).

⁽¹⁹⁹⁾ ظ: عبد الله عباوي، مبادئ الاقتصاد، ص 35 / وينظر: خالد أحمد ف رحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، ص 21

⁽²⁰⁰⁾ ظ: الطيب داوي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي- الأستراكي- والأسلامي، ص 119 / وينظر: رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ص 288.

⁽²⁰¹⁾ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي أبو أسحاق، الأعتصام، ج 1، ص 343.

⁽²⁰²⁾ ظ: أحمد عواد محمد الكبيسي، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ص 131-132.

إن مفهوم الحاجة في الإسلام مفهوم موضوعي خاضع لشروط وظروف واقعية مرتبطة بواقع الإنسان الخلقى وظروف المجتمع وعلاقات الفرد بمجتمعه على النحو الإسلامي والأهداف التي أرادها الإسلام للإنسان في الحياة وأناط فلاحه ونجاحه بها في الدنيا والآخرة، مما جعل هذا المفهوم والحاجات المترتبة عليه وسيلة مشروعاً لتدعيم مقومات الحياة الصالحة وتعزيز الوجود الروحي والمادي للإنسان فرداً وجماعة ، غير أن هذا المفهوم الموضوعي الذي لم يثيره الإسلام على أساس شهوة الإنسان ورغبته لا يصح أن يفهم منه أن الإسلام يكبت شهوة الإنسان ويحرمه من رغباته، فالإسلام لم يهملها أو يكبتها ولكن بعد تهذيبها من الشوائب المضرة لتكون دافعاً للإنسان على سد حاجته وتحقيق مطالبه⁽²⁰³⁾.

المبحث الثالث

دور البعد الأخلاقي في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج في تحقيق أهداف

المذهب الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول : دور البعد الأخلاقي في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج.

تحرص الشريعة الإسلامية على توفير الجانب الخلقى في كل المعاملات وخاصة الاقتصادية منها، وذلك نظراً لارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي نفسه، ومن أجل ذلك فإن الشريعة الإسلامية تريد من المعاملة الاقتصادية أن لا تنتج اقتصاداً فحسب، بل تحافظ في الوقت نفسه على سلامة الجوانب النفسية والاجتماعية في المعاملة وذلك في أي نشاط اقتصادي يتم بصفة غير مشروعة ووسائل غير نظيفة سيؤدي إلى آثار سلبية على الفرد والمجتمع ،

(٢٠٣) ظ: شوقي أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ، ج ٣، ٨٣ _ ٢٢٥.

أن اشتراط العنصر الأخلاقي في الاقتصاد من حيث الإنتاج والتوزيع يؤدي وظيفة أخرى هي من نفس المنبع الخلقى، وهي المحافظة على مستوى معقول من الثروة، ولا هو بالقليل بحيث لا يسهم بشيء في حقل الإسلام⁽²⁰⁴⁾.

إن ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو الترابط الوثيق بين الاقتصاد والأخلاق، فالإقتصاد يتناول سعي الأفراد في المجتمع الإسلامي في السعي وراء المنافع ومحاولة زيادتها، في حين الجانب الأخلاقي يركز على بيان قواعد السلوك السليم التي يجب الألتزام بها⁽²⁰⁵⁾.

فالأخلاق التي يريدها الإسلام تتخذ وسيلتين اولها وقائية والثانية علاجية، وهو بهذا يستهدف عدة جوانب منها :

1 - التقارب بين فئات المجتمع، وهذا التقارب يحققه الإسلام عن طريق تعاليمه

الاقتصادية التي تؤدي الى أنماط من الثروة تتوزع على خط بياني طرفه الأدنى عامل يتمتع بالكفاية من سكن ومأكل وغيرها، وطرفه الأعلى صاحب ثروة معقولة تساهم في البناء الاقتصادي وتحافظ عليها⁽²⁰⁶⁾.

والى ذلك أشار القرآن الكريم بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }⁽²⁰⁷⁾، وهنا سبحانه وتعالى مخاطبا الناس أنه خلقهم من نفس واحدة وجعل منها زوجها، وجعلهم شعوبا، وهي أعم من القبائل ليحصل التعارف بينهم، ولهذا أكدت الآية الشريفة منبه الناس على تساويهم في البشرية⁽²⁰⁸⁾.

2 - العلاقة السليمة الطيبة.

وتعتبر هذه الفقرة ثاني أهداف التشريع الإسلامي من اشتراط الأخلاقية في الإسلام، وإن الجوهر الخلقى المشترك هنا هو منع كل ما يؤدي الى الضرر والمنازعات بين أفراد المجتمع من غش أو سرقة أو غيرها.

⁽²⁰⁴⁾ ظ: أحمد الوائلي، استغلال الأجير وموقف الإسلام منه، ص ٣٦١-٣٦٢.

⁽²⁰⁵⁾ ظ: محمود حسين الوادي و نضال علي عباس و أبراهيم محمد خريس، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص ٤١.

⁽²⁰⁶⁾ ظ: أحمد الوائلي، استغلال الأجير وموقف الإسلام منه، ص ٣٦٢.

⁽²⁰⁷⁾ سورة الحجرات/ ١٣.

⁽²⁰⁸⁾ ظ: صفى الدين المباركفوري، المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، ص ٢٥٥.

3 - الروحية الشفافة التي يريدها الإسلام سمه مميزه لمجتمعه وللبنية الاجتماعية، وهذه الأهداف الثلاثة والتي تندرج تحتها جزئيات كثيرة تهدف الى الوعي الأخلاقي في كل المعاملات الاقتصادية. (209).

المطلب الثاني : دور البعد الأخلاقي الإسلامي.

جعل الإسلام عدد من الوسائل التي يعتبرها وقائية وهي تحارب ما يكون مصدر لتضخم الثروات وتركزها في أيدي فئة قليلة، وأهم هذه الوسائل هي:

1 - تحريم الربا:

يعد الربا وسيلة قوية في امتصاص ثروات كبيرة من الناس وحصرها في يد فئة قليلة منها، والربا عقد يشمل في آثاره على أخطر أنواع المضاعفات التي تقوم أساسا على الاستغلال وتتجسد فيه كل رذائل المجتمع المادي الذي لايعطي معنى للعلاقات الإنسانية وضوابط الشريعة السمحاء.

والربا هو الأساس في تضخيم الثروات، والعديد من فقهاءنا المسلمين لا يجعلونه مقتصرًا على أمور محدودة، بل جعلوا الربا معم على كل مواضع الحاجة للناس، أي أن حكمة يشمل كل ما تعم اليه الحاجة(210)

وقد توعد الله سبحانه أصحاب الربا بالنار خالدین فيها في العديد من المواضع التي سبق للباحث ذكرها في بداية البحث، كما تمت الإشارة الى ماجاء في السنة النبوية الشريفة واحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، وقد نص أصحاب السنن أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) رأى ليلة الأسراء أكلة الربا وبطنهم ملى بصورة مرعبة(211).

ومن الجدير بالذكر أن الربا محرم في كل الديانات السماوية كاليهودية والمسيحية(212).

(٢٠٩) أحمد الوائلي، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(٢١٠) أحمد الوائلي، أستغلال الأجير وموقف الإسلام منه، ص٣٦٥.

(٢١١) ظ: محمد بن يزيد بن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٢، ص٧٦٣.

(٢١٢) ظ: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن ابن داود، ج٢، ص٢١٩.

2 - تحريم الأحتكار:

إن الوسيلة الثانية التي حرمتها الشريعة هو الاحتكار، لأنها تؤدي إلى تضخيم الثروة من الحرام فتبعد العنصر الخلقى، فالاحتكار يحتوي على مضرة عظيمة للفقراء والمحتاجين بل على الدولة كلها وقد كتبت الدراسات الاقتصادية الكثير حول مضار الأحتكار على المجتمع ودوره في التضخم وارتفاع الأسعار وقلّة الإنتاج وانخفاض جودته وزوال المنافسة وكساد البضائع والسلع، وكذلك أتساع الهوة الطبقيّة بين الفقراء والأغنياء، بل لا يبتعد الاحتكار بأشكاله الكبرى والدولية عن التأثير في أندلاع الحروب والفتن (213).

3 - تحريم السحت:

السحت هو ما يسحت، أي يذهب الثروة لحرمة، وهو خلاف الطيب، وقد حرّم الله الشريخ لسببين رئيسيين هما، الأول هو تضخيم الثروة إلى ما يخشى معه الطغيان، والثاني هو فصل العنصر الخلقى عن عنصر المال، وقد نصت الشريعة الإسلامية على ضرورة تحقيق صفة الطيبة في كل ما يكتسبه المسلم، وقد دلت آيات عديدة في القرآن على هذا الموضوع، نذكر منها قوله تعالى: { وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ } (214).

وقد وصف المفسرون كلا من الطيبات والخبائث، فقال صاحب تفسير المنار: أن الطيبات هي ما أخذ بحق عن تراض في المعاملة، والخبيث ما يؤخذ بغير الحق كالربا والرشوة والغلول والسرقة والخيانة والغصب والسحت (215).

وعبر الزمخشري عن الطيبات بما طاب في الشريعة، والحكم بما ذكر أسم الله عليه من الذبائح وما خلا كسبه من السحت، والخبائث ما يستخبث من نحو الميتة والدم ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، وما خبث في الحكم، كالربا والرشوة وغيرها من المكاسب المحرمة (216).

المطلب الثالث: الوسائل العلاجية

(213) ظ: محمد بن أحمد النراقي، مشارق الأحكام، ص 265.

ظ: اسامة السيد عبد السمیع، الأحتكار في ميزان الشريعة الإسلامية، ص 79-90.

(214) سورة الأعراف/ 106.

(215) ظ: محمد رشيد القلموني الحسيني، تفسير المنار، ج 8، ص 422.

(216) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 281.

تعد الوسائل العلاجية هي إحدى الخطوات التي أتبعها الشريعة الإسلامية دون تضخم الثروات للحد الذي يخشى منه، وأن كان لابد من التضخم فهناك عدة وسائل شرعها الإسلام بما يحقق أهداف الشارع في التوزيع، ولقد شرّع الإسلام ضرائب مالية على الفرد المسلم في حالات وضوابط معينة تستند إلى مدارك شرعية سليمة، وسنقدم فيما يأتي نماذج معينة من هذه الوسائل وهي كالتالي:

1 - الخمس:

يعتبر الخمس أول خطوة أو وسيلة علاجية قدمها الشارع لغرض تصحيح مسار تجمع الثروات وما يترتب عليها من آثار، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم بقوله تعالى: { وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ } (217).

وجاء في تفسير الطبري قوله تعالى (وأعلموا أنما غنمتم....)، قال أبو جعفر الصادق (عليه السلام)، وهذا تقسيم من الله عز وجل للمؤمنين عن تقسيم غنائمهم إذا غنموها، والغنيمة هي المال المأخوذ من الكفار بأيجاف الخيل والركاب، (من شيء) المراد به كل ما وقع عليه اسم شيء مما خوله الله للمؤمنين من أموال غلبوا على ماله من المشركين مما وقع في التقسيم حتى الخيط والمخيطة (218)، (فإن لله خمسة)، قال (عليه السلام): (الخمسة أربعة أخماس لمن حضر البأس، والخمس الباقي، وللرسول خمسة يضعه حيث رأى، وخمسه لذوي القربى، وخمسه لليتامى، وخمسه للمساكين وابن السبيل خمسة، و(المساكين) هم أهل الفاقة والحاجة من المسلمين، و(ابن السبيل) المجتاز سفراً قد انقطع به وهو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين) (219).

ويذهب الإمامية إلى أن الغنيمة في الأصل هي الفائدة المكتسبة والنفل، وقد استعملت فيما يؤخذ من الكفار في دار الحرب بقتال، وهذا المعنى مروى عن الإمام الباقر والصادق (عليهم السلام)، فجميع ما يستفاد من أرباح التجارات والصناعات والزراعات وذلك إذا زادت عن مؤنة السنة، وكذلك يجب أخراج الخمس عندهم من الكنوز والمعادن وفي الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم وغيرها (220)، وقد ورد في السنة الشريفة

(217) سورة الأنفال/ ٤١ .

(218) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ص ٢٢٥ .

(219) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ص ٢٢٥ .

(220) ظ: أحمد الوائلي، استغلال الأجير وموقف الإسلام منه، ص ٣٩٠ .

أقوال عدة منها قول النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (في الركاز الخمس) (221)

وفيما يأتي مجموعة من الروايات التي تبين أحقية الخمس.

1 - عن الشيخ الصدوق بأسناده عن زكريا بن مالك الجعفي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه سأله عن قوله تعالى (وَاعْتَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ.....)، فقال: (أما خمس الله عز وجل فللرسول يضعه في سبيل الله، وأما خمس الرسول فلاقاربه، وخمس ذوي القربى فهم أقرباءه وحدها، واليتامى يتامى أهل بيته، فجعل هذه الأربعة أسهم فيهم، وأما المساكين وأبن السبيل فقد عرفت أننا لا نأكل الصدقة ولا تحل لنا، فهي للمساكين وأبناء السبيل). (222)

2 - وبأسناده عن عبد الله بن بكير، عن بعض أصحابه عن أحدهما (عليهما السلام) في قوله تعالى: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء.....)، قال: (خمس الله للأمام، وخمس الرسول للأمام، وخمس ذوي القربى لقراية الرسول، الأمام واليتامى يتامى الرسول، والمساكين منهم، وأبناء السبيل منهم، فلا يخرج منهم الى غيرهم). (٥)

3 - بأسناده عن عيسى بن عبد الله العلوي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، قال (أن الله لا اله الا هو لما حرم علينا الصدقة أنزل لنا الخمس، والصدقة علينا حرام، والخمس لنا فريضة، والكرامة أمر لنا من حلال) (223).

2 - الزكاة:

وهي من الوسائل العلاجية التي تسهم في تحقيق أهداف المشروع الاقتصادية والأخلاقية، وتأتي الزكاة بمعان عديدة منها أنها كل ما زاد ونما.

وشرعت الزكاة بأيات كثيرة عالجت كافة جوانبها، منها قوله تعالى: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ } (224).

(٢٢١) أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، سنن ابن ماجه، ص٨٣٩.

(٤) محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٥، ٢٤٤، باب ١، حديث ١٦.

(٢٢٢) محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٦، ص٣٥٢، الباب ١، حديث ٤.

(٢٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ج ٧، ص٢٨٧، الباب ١، حديث ٣.

(٢٢٤) سورة البقرة/ ٨٣.

والزكاة مأخوذة من النماء، زكا الشيء إذا زاد ونما، ورجل زكي أي زائد الخير، وسمي أخرج جزء من المال زكاة، أي زيادة مع أنه نقص منه لأنها تكثر بركته بذلك، أو تكثر أجر صاحبه، وقيل الزكاة مأخوذة من التطهير، كما يقال زكا فلان، أي طهر (225).

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنْفَاءً وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۗ ﴾ (226)

والزكاة في الإسلام ليست ضريبة تفوق في الدخل على الأغنياء فحسب، بل هي عبادة كالصلاة، لا تصح ولا تقبل من قبل الله إلا بنية القرية له جل وعلا.

فالإسلام يعطي أهمية قصوى للجانب النفسي والأنسجام الاجتماعي، وقدم طريقة راقية جدا في هذا المجال فهو لم يفرض على الأغنياء ضريبة تفوق الدخل تجبى بأي طريقة، ولكنه راعى البعد النفسي بأن جعل مثل هذه الضريبة عبادة يتقرَّب بها الغني إلى الله تعالى، ويرى أن أداءه لها يعمِّق البعد الروحي في حياته، وتُثمِّن القيم المعنوية السماوية العالية في نفسه (227).

ويذكر البهوتي في هذا السياق قوله (أن الصنائع فرض كفاية، فينبغي لكل ذي صناعة أن ينوي بها القيام بذلك لغرض الطاعة، ويثاب عليها لحديث: أن الأعمال بالنيات) (228)

ويمكن ملاحظة الفرق بين الإسلام والنظم الوضعية الأخرى التي تتعامل مع الفرد على أنه ألهميكانية ذات بعد واحد وهو البعد المادي، في حين أن الإسلام بواسطة الأحكام الشرعية يجسد البعد الروحي في الفرد سلوكا علميا، وهذا السلوك العملي متمثل في دفع الحقوق المالية ينعكس بالمقابل على النفس تعميما لذلك البعد وتكريسا للقيم المعنوية السماوية العالية، كقيمة الأيمان بالله وتوحيده (229).

ولا شك أن احتياج الناس بعضهم لبعض يوجب الترابط بينهم وأن هذا التعاون والأنفاق والأحسان يؤدي إلى تحقق أصول التكافل الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، ويحقق كل معاني الأخوة والمحبة بين أبناء المجتمع الواحد، ويعزز التقريب بين فئات الناس (230).

(٢٢٥) ظ: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، ص ١١٠.

(٢٢٦) سورة البينة/٤.

(٢٢٧) ظ: عباس هاشم شهاب، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، ص ٣٣٣.

(٢٢٨) منصور بن يونس البهوتي، كشف القناع، ج ٦، ص ٢٧٢.

(٢٢٩) عباس هشام شهاب، مصدر سابق، ص ٣٣٤.

(٢٣٠) ظ: عبد الكريم أزار الشيرازي، المسائل الاقتصادية المعالجات الفقهية الحديثة، ص ٢٥-٢٦.

وتصرف الزكاة في مواضع عديدة، منها مواضع أساسية ورئيسة حددها القرآن الكريم في قوله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } (231) .

فالتفاوت بين الناس في الأرزاق والمواهب وتحصل المكاسب، حكمه من الله تعالى حيث قال: { وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ } (232) .

ذكر الطبري في بيان تفسير الآية الكريمة (أي يا أيها الناس الله فضل بعضكم على بعض في الرزق الذي رزقكم في الدنيا، فما الذين فضلهم الله على غيرهم بما رزقهم بمشركي مماليتهم فيما رزقهم من الأموال والأزواج) (233) .

أن فريضة الزكاة هي أولى الوسائل لعلاج ذلك التفاوت وتحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام حيث أوجب على الغني حقا واجبا مفروضا، لا تطوعا ولا منة، لقوله تعالى: { وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ } (234) .

قال القرطبي (ت ٦٧١) في تفسير الآية المباركة أن معنى (الحق) هنا هو الزكاة المفروضة، والسائل هو الذي يسأل الناس لفاقتة، والمحروم الذي حرم المال (235) .
وذكر ابن كثير أما السائل فمعروف وهو الذي يبتدىء بالسؤال وله حق، أما المحروم فقال ابن عباس هو المحارب الذي ليس له في الإسلام سهم، يعني لا سهم له في بيت المال ولا كسب له ولا حرفة يتقوت بها (236) .

عن أبي بصير قال، كنا عند أبي عبد الله (عليه السلام)، عن قوله تعالى: (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)، قلت ما هو الحق المعلوم الذي علينا، قال: هو الشيء يعلمه الرجل في ماله يعطيه في اليوم أو في الجمعة أو في الشهر قل أو أكثر... (٥).

(٢٣١) سورة التوبة/ ٦٠ .

(٢٣٢) سورة النحل/ ٧١ .

(٢٣٣) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج ١٦، ص ٤٢٦ .

(٢٣٤) سورة المعارج/ ٢٤ .

(٢٣٥) ظ: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع للأحكام القرآن، ص ٢٨٥ .

(٢٣٦) ظ: ابن كثير الدمشقي، تفسير ابن كثير، ص ٤٨٥ .

(٥) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ٣، ص ٤٩٩ .

المطلب الرابع: تصنيف الحاجات.

تصنف الحاجات في كل المجتمعات بتقسيمها الى عدة أقسام، وكمثال لهذه التقسيمات فقد قام الغزالي بتصنيف الحاجات الى ثلاث أقسام، وهي كالتالي:

1 - سدّ الرمق أو الضرورة، أو ما يعبر عن نها بالمصطلح المعاصر بالاستهلاك عند خط الفقر، وفيها يقول الغزالي: (إذا أقتصر الناس على سد الرمق وزجوا أوقاتهم على الضعف فنشأ بينهم الموت وبطلت الأعمال والصناعات وخربت الدنيا بالكلية، وفي خراب الدين لأنها مزرعة الآخرة) (237).

2 - مستوى الكفاية، ومن حد يتوسط بين حدّ سدّ الرمق وحدّ التنعم، وفيه يقول الغزالي عند هذا المستوى من الحاجات: (وبين التنعم والضرورة درجة يعبر عنها بالحاجة، لها طرفان وواسطة، طرف يقرب من حدّ الضرورة فلا يضر، فأن الأقتصار على الضرورة غير ممكن، وطرف يزاحم جانب التنعم ويقرب منه وينبغي أن يحذر منه) (238).

ومما تقدم أن الغزالي يؤكد بقوله هذا على أقتصار الإنسان على الحاجات الضرورية الأساسية فقط ومن دون الحاجات الثانوية الأخرى أمر غير ممكن.

ج- مستوى حاجات النعيم:

وهو المستوى الذي يأتي مباشرة بعد حدّ الكفاية، الأ أن من الثابت شرعا أن هناك بعض الأمور متشابهات عند هذا المستوى، فالتنعم بما فضّل الله عبادة حل لعباده.

قال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (إذا أنعم الله على عبده نعمة أحب أن يرى عليه أثره) (239).

(237) ظ: الغزالي، أحياء علوم الدين، ج ٢، ص ١٠٨.

(238) ظ: الغزالي، نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٢٢.

(239) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج ٥، ص ٣٠٠١، حديث ٧٢٧.

أن كل نعمة أنعم الله بها على عبده فإن العبد يكون مس ولاً عنها أمام الله سبحانه، أشار لقلوله تعالى: {ثُمَّ لِنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} (240).

فالآية الكريمة تؤكد أن العباد يسألون يوم القيامة عن مطلق النعم التي أنعمها الله على عباده، سواء كانت هذه نعمة مادية أو معنوية، فالإنسان محاسب على كل نعمه أنعمت عليه، فانه لا يرضى لعباده أن يكفروا النعمة التي أنعم الله بها عليهم بما لا يرضيه⁽²⁴¹⁾.

المطلب الرابع : أساس التوزيع في العمل.

أولاً: دور العمل والحاجة في التوزيع.

يتكون جهاز التوزيع في الإسلام من مصدرين أساسيين ولكل منهما دور رُفعال في المجتمع الإسلامي، وفيما يأتي عرض لكل مجال منهما وأهميته في الاقتصاد الإسلامي:

1 - دور العمل في التوزيع:

يعتبر العمل أساساً لتملك العامل في النظرية الإسلامية، وهو أداة رئيسة في جهاز التوزيع الإسلامي، وذلك أن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية، وسد حاجاته وما يريده

(٢٤٠) سورة التكاثر / ٨.

(٢٤١) ظ: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ١٠، ٣٥٥.

بالعمل وفقا لقاعدة مهمة هي (أن العمل سبب الملكية)، فالقاعدة الإسلامية الثابتة في المنظور الإسلامي هي (أن العمل سبب لتملك العامل المادة، وليس سببا لقيمتها) (242).
وقد ورد بهذا الخصوص أشاره في كتاب الله العزيز بقوله: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ...} (243).

ذكر القرطبي في بيان قوله تعالى أن الله تعالى خلق السموات والأرض أي أبداعها وأخترعها على غير مثال سبق فليس له مثل، وأنزل من السحاب المطر فأخرج به من الثمرات ما هو رزق لكم ولغيركم من المخلوقات، وسخر لك أيها الإنسان كما هو موجود على الأرض لخدمتك وفائدتك وأنت مع ذلك تجدد بنعمة الله ولا تشكرها ولا تقدرها، ويختم قوله تعالى بأن الإنسان لو يريد أن يعد كل نعمة أنعمها الله عليه فلن يستطيع ذلك أبدا لكثرتها فإن الإنسان عاجز أمام الله (244).

ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي مثلا في سوء التوزيع، ويستجد كفرانه للنعمة إهماله لاستثمار الطبيعة، وموقفه السلبي منها لأنه فقط حين يحى الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع، وتجند طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها تزول حينها المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادي، والإسلام بدوره كفل محو الظلم، ووضع جهاز للتوزيع المجتمعي الإسلامي بشكل يجعل كل فرد يأخذ حقه، وجهاز التوزيع في الإسلام يتكون من ركنين أساسيين كما تمت الإشارة إليه سابقا وهما العمل والحاجة (245).

2 - دور الحاجة في التوزيع:

يعتبر العمل هو الأداة الرئيسة الأولى في جهاز التوزيع وذلك لأنه أساس لوجود الملكية، وبقي الإشارة الى الأداة الأخرى التي تساهم في عملية التوزيع مساهمة رئيسية وهي الحاجة، وأن الدور المشترك الذي يؤديه العمل والحاجة معا في هذا المجال هو الذي يحدد الشكل الأولي العام للتوزيع في المجتمع الإسلامي، ويمكن إيضاح دور الحاجة أو

(242) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٤٩.

(243) سورة إبراهيم/ ٣٣.

(244) ظ: القرطبي، تفسير القرطبي، ج ٩، ص ٣٢٢.

(245) ظ: عبد الكريم آزار الشيرازي، المسائل الاقتصادية المعالجات الفقهية الحديثة، ص ٩٤-٩٥.

(٢) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٨٦.

هذا الدور المشترك الذي تسهم فيه الحاجة مساهمة كبيرة بأن تقسم أفراد المجتمع على ثلاث فئات، وهي كالتالي:

- 1 - فئة قادرة- بما يتمتع به من مواهب وطاقات فكرية وعملية- على توفير معيشتها من مستوى مرقه غني.
- 2 - فئة تستطيع أن تعمل ولكنها لا تنتج في عملها الا مقدار ما يشبع ضروراتها.
- 3 - فئة لا يمكنها أن تعمل لوجود ضعف بدني أو عاهة عقلية.(٢)

فعلى أساس الاقتصاد الإسلامي فإن الفئة الأولى تعتمد في كسب نصيبها من التوزيع على العمل بوصفه أساسا للملكية، وأداة رئيسية للتوزيع فيحصل كل فرد من هذه الفئة على حظه من التوزيع وفقا لإمكاناته الخاصة، وأن زاد ذلك عن حاجاته مادام يستخدم إمكانياته في الحدود التي يضعها الاقتصاد الإسلامي للنشاطات الاقتصادية للأفراد(246).

وبينما تعتمد الفئة الأولى على العمل وحده، فهو أساس نصيبها من التوزيع، إذ يتركز دخل الفئة الثالثة وكيانها الاقتصادي في الإسلام على أساس الحاجة وحدها، لأن هذه الفئة عاجزة عن العمل تماما بعكس الفئة الأولى، فتحصل الفئة الثالثة المعتمدة على الحاجة على نصيب من التوزيع يضمن حياتها كاملة على أساس حاجاتها وفقا لمبادئ الكفالة العامة والتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

أما الفئة الثانية فهي تعتمد في دخلها على العمل والحاجة معا، فالعمل يكفل لها معيشتها الضرورية، والحاجة تدعو -وفقا لمبادئ الكفالة والتضامن- الى زيادة دخل هذه الفئة بأساليب وطرق محدودة في الاقتصاد الإسلامي وذلك ليتاح لأفراد هذه الفئة العيش بالدرجة العامة من الرفاه(247).

(٢٤٦) ظ: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٦٨.

(٢٤٧) محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٣٦٨.

- ظ: عبد الكريم الشيرازي، المسائل الاقتصادية المعالجات الفقهية الحديثة، ص ٩٥.

الأستنتاجات

توصلت الباحثة بعد خوضها في الملامح الأخلاقية في الأقتصاد الإسلامي الى جملة من النتائج، وهي:

- 1 - أن الأقتصاد الإسلامي يتفرد عن جميع الأنظمة الوضعية، فهو يربط الأقتصاد بالأخلاق، ولا يكاد تنفك الأخلاق عن الأقتصاد في جميع المعاملات الأقتصادية والتي من اهم شروطها هي الصفة الأخلاقية.
- 2 - أن التطبيقات العملية للأقتصاد الإسلامي كانت تدعو الى محاربة الظواهر غير الأخلاقية وذلك لأنشاء مجتمع إسلامي مترابط يسير على منهاج نادى به رسول الرحمة والإنسانية محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).
- 3 - أن الرؤية الكونية متأصلة في الأقتصاد الإسلامي ، و هي ما يجعل البعد الأخلاقي ذي فعالية عالية في السلوك الأقتصادي .
- 4 - أن غاية الأقتصاد الإسلامي هي تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي عن طريق الوسائل العلاجية التي قدمها الإسلام كالزكاة غيرها، وأيضا تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والغاء الطبقة التي لها دور فعال وكبير في أنقاذ المجتمعات من الأمراض الاجتماعية.
- 5 - أن قناة الحاجة في نظرية التوزيع الإسلامية تستند في بنيتها و مبرراتها و فاعليتها من اخلاقية الأقتصاد الإسلامي النابعة من العلاقة الجوهرية بين المذهب الأخلاقي و المذهب الأقتصادي في الإسلام .
- 6 - ان قنوات التوزيع الوظيفي تأثرت بالبعد الأخلاقي من خلال حاكمية هذا البعد على غايات السلوك الأقتصادي .
- 7 - يمثل دور الدولة في المذهب الأقتصادي الإسلامي عنصر الضمان الموضوعي في فاعلية التطبيق العملي للتوزيع في قناة الحاجة .

- 8 - يلعب الأستخلاف دورا محوريا في بيان أبعاد الأقتصاد الإسلامي ويعكس بشكل واضح أخلاقياته.
- 9 - تعتبر الحاجات مقياسا أساسيا وعنصرا مهما في تحديد عناصر الأنتاج، أذ أن لعناصر الأنتاجمدخلية مهمة في صياغة عمل الأقتصاد الإسلامي فضلا عن الأخلاقيات والصفات الإسلامية المرتبطة بها.

التوصيات:

- 1 - العمل على حل مشاكل التوزيع في المجتمعات الإسلامية في ضوء منهج نظرية التوزيع الإسلامية.
- 2 - التركيز على كفاءة قناة الحاجة في نظرية التوزيع الإسلامية كأساس للتطبيق العادل للتوزيع .

- 3 - تكثيف البحث العلمي في الموضوعات التي تربط البعد الاخلاقي مع النظريات الاقتصادية في ضوء المذهب الاقتصادي الاسلامي للوصول الى توصيف علمي فاعل للسلوك الاقتصادي الاخلاقي العادل .
- 4 - توظيف معطيات العلاقة بين العقيدة و الاخلاق و الاقتصاد في النظم و التشريعات للوصول الى نموذج الاقتصاد العادل.
- 5 - التأكيد على مبدأ التمكين الاقتصادي كونه يمثل المرتكز الاساس في فاعلية المفردات الاخلاقية في المذهب الاقتصادي الاسلامي .

مصادر ومراجع

القرآن الكريم

1. أبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي أبو أسحاق، الأعتصام، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت.
2. ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بغداد، دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.
3. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد المعروف بأبن الأثير الجوزي، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، د.م ، ١٩٩٤م.
4. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، مكتبة دار قتيبة ، الكويت، ١٩٨٩م.
5. أبو العباس أحمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي السعدي الأنصاري، الزواجر عن اقتراف الكبائر، الطبعة الأولى، دار الفكر، بغداد، ١٩٨٧م.
6. أبو الفداء أسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المعروف بأبن كثير، تفسير أبن كثير، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية ، بيروت ١٩٢٢م.

7. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، دار الكتب العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
8. أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي، شرائع الاسلام في مسائل الحلال و الحرام، تحقيق: عبد الحسن محمد علي، مؤسسة مطبوعاتي، قم، د.ت.
9. أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م.
10. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أحياء علوم الدين، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٠م.
11. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٧م.
12. أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، تفسير القرطبي الجامع للأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٦٤م.
13. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
14. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفتاح الغيب، حققه: سيد عمران و نظام الدين البيضاوي و ناصر الدين البيضاوي، دار الفكر العربي، بيروت، د.ت.
15. أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبعة الأولى، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، د.م، ٢٠٠٥م .
16. أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء الكتب العربية، د.م، ١٩٩٢م.
17. أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، (أ) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق: محمد جواد الفقيه، فهرسه و تصحيح: يوسف البقاعي، الطبعة الثانية، دار

- الأضواء، بيروت، ١٩٩٨م. تهذيب الأحكام، تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرساني، الطبعة الرابعة، بيروت، د.ت.
18. أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: حسين الأعلمي، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.م، ١٩٨٦م.
19. أبي جعفر محمد بن يعقوب بن أسحاق الكليني الرازي، الكافي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.
20. أحمد أبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنه سلسلة أطروحات دكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧م.
21. أحمد الوائلي، أستغلال الأجير وموقف الإسلام منه، الطبعة الأولى، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٣م.
22. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، السنن الكبرى (سنن البيهقي الكبرى)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، د.م، ٢٠٠٣م.
23. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتبه وبوّب أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
24. أحمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمه: عبد الكريم محمود، الطبعة الأولى، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٩٩٧م.
25. أحمد محمد محمود نصّار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للثقافة والنشر، عمان، د.ت.
26. أحمد نصر الله صبري، مختصر صحيح الجامع الصغير للأمام السيوطي، الطبعة الأولى، شركة الفا، د.م، د.ت.
27. أسامة السيد عبد السميع، الاحتكار في ميزان الشريعة الإسلامية وأثره على الاقتصاد والمجتمع رؤية فقهية جديدة، دار الجامعة العربية، مصر – القاهرة، ١٩٨٧.
28. أسماعيل أبراهيم بدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.

29. آمال علي آل كاشف الغطاء، الأخلاق الإسلامية في النظام الإسلامي، مركز الثقلين للبحوث والدراسات الاستراتيجية، د.ط، د.م، د.ت.
30. جاسم محمد شهاب الفارس، دراسات في الفكر الاقتصادي المعاصر، دار ناشري، د.م، ٢٠١٤م.
31. جعفر عباس حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام دراسة مذهبية فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، الكويت، ١٩٨٧م.
32. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الألمي في تخريج الزيلعي، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧م.
33. الحسين بن مسعود البغوي، تفسير البغوي، الطبعة الثانية، دار طيبة، بيروت، د.ت.
34. خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، د.ت، ٢٠١٣م.
35. رفعت محجوب، الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، د.ت، ١٩٩٢م.
36. رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
37. رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر، د.م، ٢٠٠٥م.
38. زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ناشد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة، بيروت، د.ت.
39. سامي وديع عبد الفتاح شحادة القدومي، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، الطبعة الثانية، دار الوضاح، عمان، د.ت.
40. سعيد سعد مرطان، مدخل لفكر الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
41. سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي، (أ) في ظلال القرآن، الطبعة السابعة، دار الشروق، بيروت، د.ت. (ب) العدالة الاجتماعية في الإسلام.

42. شوقي أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٩م.
43. صفي الدين المباركفوري، المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، ٢٠١٣م.
44. طارق بن محمد آل بن ناجي، التذييل على كتب الجرح والتعديل، الطبعة الثانية، مكتبة المثنى الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٤م.
45. طالب حسين فارس الكريطي، (أ) الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مراجعة: نوري عبد الرسول الخاقاني، الطبعة الأولى، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٤م. (ب) الاقتصاد الإسلامي والفوائد، الطبعة الأولى. (ج) الأسس النظرية للمجتمع التنموي الإسلامي في القرآن الكريم، الطبعة الأولى.
46. الطيب داوي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي – الاشتراكي الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
47. عباس هاشم شهاب، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢م.
48. عبد الرحمن الجليلي، مبادئ في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، دم، دب.
49. عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، دم، دب.
50. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل الى الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، دب.
51. عبد الكريم الشافعي، المدخل لدراسة علم الاقتصاد، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، دم، دب.
52. عبد الكريم بي آزار الشيرازي، المسائل الاقتصادية المعالجات الفقهية الحديثة شرح للمعة الدمشقية لمحمد بن مكي بن محمد العاملي، الطبعة الأولى، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية – المعاونة الثقافية، دم، ٢٠١٠م.

53. عبد الله عباوي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٧٢م.
54. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٣م.
55. علي شريعتي، (أ) الإنسان والإسلام، ترجمة: عباس الترحمان، الطبعة الأولى، دار الأميرة، د.م، ٢٠٠٦م. (ب) تاريخ الحضارة، ترجمه: حسين نصيري، مراجع هو تبويب: حسين علي شعيب، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م، دار الأمير للثقافة والعلوم.
56. علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠م.
57. عيسى عبده أبراهيم عبد الملك، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م.
58. فاضل الجابري الموسوي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة الثانية، دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.
59. فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٥م.
60. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢.
61. كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، الطبعة الأولى، مكتبة دار المعارف، د.م، ١٩٨٥م.
62. كمال محمد باقر بن حسن الحيدري، فلسفة الدين منشأ الحاجة الى الدين وتكامل الشرائع، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام الجواد (عليه السلام) للفكر والثقافة، د.م، د.ت.
63. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الناشر مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، د.م، ٢٠٠٤م.
64. محسن خليل، الفكر الاقتصادي العربي - الإسلامي، الطبعة الثانية، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م.

65. محمد أبو زهرة، (أ) المجتمع الإسلامي في ظل الإسلام، الدار القومية للنشر، بيروت، د.ت. (ب) التكامل الاجتماعي في الإسلام، الدار القومية للنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
66. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٥م.
67. محمد المبارك، نظام الإسلام في الاقتصاد، د.ط، دار الفكر الإسلامي الحديث، دمشق، ١٩٧٥م.
68. محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، د.ط، أكاديمية انترناشيونال ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، د.م، ٢٠٠٩م.
69. محمد باقر الصدر، (أ) الإسلام يقود الحياة، الطبعة الأولى، مكتبة الكلمة الطيبة، بغداد، ٢٠١٢م. (ب) (اقتصادنا) دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفصيلها، دار التعارف للمطبوعات.
70. محمد بن أحمد النراقي، مشارق الأحكام، تحقيق: حسين الوحدتي الشبيري، الطبعة الثانية، مؤتمر المولى مهدي النراقي، د.م، ٢٠٠١م.
71. محمد بن أسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، د.م، د.ت.
72. محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، الطبعة الأولى، د.م، د.ت.
73. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبعة الأولى، دار هاجر للطباعة والنشر، د.م، ٢٠٠١م.
74. محمد بن رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني، تفسير المنار، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
75. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، (أ) نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابي، الطبعة الأولى، دار الحديث، مصر، ١٩٩٧م. (ب) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، الطبعة الأولى، دار المعرفة.

76. محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، د.م، ١٩٨٧م.
77. محمد بن عيسى بن سوره بن موسى بن الضحاك الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
78. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.
79. محمد تقي المدرسي، الفكر الإسلامي مواجهة حضارية، الطبعة الأولى، دار البيضاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١م.
80. محمد تقي مصباح اليزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، د.م، ٢٠٠٨م.
81. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، صححه وأشرف على طباعته: حسين الأعلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.م، ١٩٩٧م.
82. محمد شوقي أفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، د.م، ١٩٩٨م.
83. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، د.ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٠م.
84. محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الوفاء، د.م، ١٩٩٢م.
85. محمد علي تسخير، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المشرق للثقافة والنشر، طهران، ٢٠٠٣م.
86. محمد عمر شايرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السمهوري، مراجعة: محمد أنس الزرقاء، تقديم: محمد سعيد النابلسي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، د.م، ١٩٩٦م.
87. محمد كمال العتر، مبادئ الاقتصاد، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٩٧م.
88. محمود الطنطاوي باز و أسامة الفولي، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، د.م، ١٩٩٢م.

89. محمود حسين الوادي و أبراهيم محمد خريس و أمجد سالم لطايفة و حسين محمد سمحان، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، ٢٠١٤م.
90. محمود عبد الكريم أرشيد، النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثره في القيم والأخلاق دراسة اقتصادية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
91. محي الدين بن شر النووي، المجموع على شرح المهذب، مطبعة الأمام، ب. ت.
92. مرتضى مطهري، الإسلام والاقتصاد (الاقتصاد الإسلامي الربا والتأمين)، الطبعة الأولى، دار الأرشاد للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١م.
93. مرتضى مطهري، الرؤيا الكونية التوحيدية، ترجمه: محمد عبد المنعم الخاقاني، الطبعة الثانية، الناشر معاونة العلاقات الدولية في منظمة الأعلام الإسلامي، دم، ١٩٨٩م.
94. ناصر مكارم الشيرازي، (أ) الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، الطبعة الأولى، مدرسة الأمام عليين أبي طالب (عليه السلام) ، دم، ٢٠٠٥م. (ب) الخطوط الأساسية للاقتصاد الإسلامي، و أعداد: عبد الرحيم الحمراني، الطبعة الأولنم المقدسة، مدرسة الأمام علي(عليه السلام)
95. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أثر استبعاد سعر الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحوّل الى الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، ١٩٩٤م.

Abstract

- 1- Islamic economics is unique for all systems status It connects the economy morality haedly ever-morality of the economy in all economic tranasactions and that of the most important conditions is tye moral character.

- 2- The practical applications of Islamic economics was let to fight immoral phenomena in order to establish an Islamic society coherent walking on the approach advocated by the messenger of mercy and humanity Muhammad (allah bless him and his family).
- 3- The cosmic vision is rooted in Islamic economics.
- 4- The very Islamic economy is to achieve social justice in the muslimcommunity through the remedies provided by Islamzakzt and other and also to achieve social solidarity among members of society and the abolition of class that contribute and have a great instrumental in rescuing communities from the social ills.
- 5- The succession play a pivotal role in the statement of the dimensions of the Islamic economy and reflects clearly ethics.
- 6- Islamic economy takes into account the needs and the distribution of social groups divided according to the amount of intellectual and scientific and practical potential of they.
- 7- Production of the components important gateway in the drafting of the Islamic economic doctrine as well as Islamic ethics associated.
- 8- Needs are considered an important barometer in determining the output element.
- 9- There are influential factors in work efficiency are reflected clearly in the need to define the role in the distribution of post production.

Republic of Ira

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Islamic Sciences



**Ethical features in the Islamic Economy The Role of
the need for post – production distribution is a modei.**

Thesis submitted student by

ATHRAA ALICAN BADUR AL- MOUSAWY

*To the Council of Islamic Sciences – Karbala University as
Requirement For Master Degree of Islamlc Sciencsc*

SUPERVISED BY

.Assist Professor Dr.

Mohamad Hussan Al- TTaiy

Assist professor Dr .

Talab fasis Al-Kariti

1438 A.H

2017 A.D